رقم الترتيب ...../ ك ع إ ت ع ت / ج ب /2015

وزارة التعليـم العالـــي و البحث العلمـــي
جـامعة أمحمد بوقـرة *بومـــرداس*

كليــة العلــوم الاقتصـــادية و التجــارية و علــوم التسييـر

أطروحة مقدمة لنيــل شـهــادة الدكتــوراه فـي:

العلوم الاقتصاديـــــــة

تخـصص: **اقتصاديات المالية والبنوك**

الموضوع :

متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إعداد الطالب: بلقاسم رابح **إشراف الأستاذ الدكتور: بوزيدة حميد**

لجنة المناقشة :

اوسرير منور	**– أستاذ التعليم العالي – جامعة بومرداس**	**– رئيسا**
بوزيدة حميد	**– أستاذ التعليم العالي – جامعة بومرداس**	**– مشرفا و مقررا**
حميدوش علي	**– أستاذ التعليم العالي – جامعة المدية**	**– عضو ممتحنا**
بريش عبدالقادر	**– أستاذ التعليم العالي – المدرسة العليا للتجارة**	**– عضو ممتحنا**
دبيش أحمد	**– أستاذ محاضر ' أ ' – جامعة بومرداس**	**– عضو ممتحنا**
قرومي حميد	**– أستاذ محاضر ' أ ' – جامعة البويرة**	**– عضو ممتحنا**

السنـة الجامعيــة: 2014 - 2015

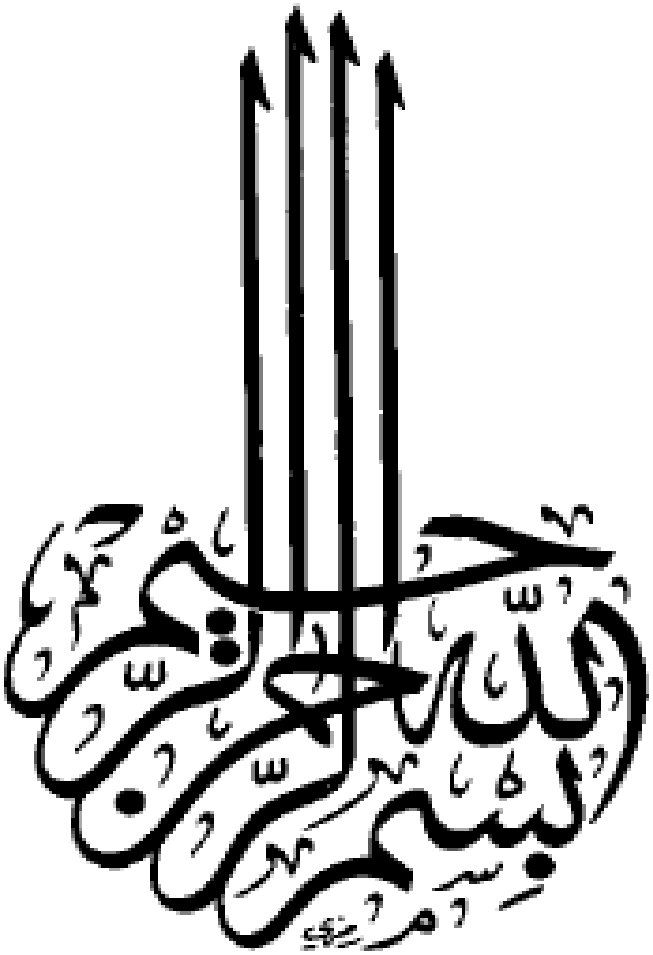
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:(العربية)

يهدف هذا البحث إلى إبراز مختلف الجوانب الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مرورا بتجربة الدول النامية عامة و الدول العربية خاصة وذلك بالتركيز على مساعي الجزائر في تحقيق هذه التنمية حيث تسعى الجزائر إلى تدارك مشاكلها التنموية من خلال دعم مسار التنمية المستدامة في ظل المشاريع الكبرى ، إذ تسعى الجزائر إلى تأهيل الاقتصاد الوطني للاندماج عالميا من خلال رفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات الوطنية وتأهيل العنصر البشري و هذا ما جاء به برنامج الإنعاش الاقتصادي مند سنة 1999 إلى 2014.

الكلمات الدالة: التنمية – التنمية المستدامة – الكفاءة الاقتصادية – الإنعاش الاقتصادي

Summary:(Anglais)

This research aims to highlight the various fundamental aspects of sustainable development in Algeria through the experience of developing countries in general and the Arab countries, especially by focusing on the efforts of Algeria in achieving these development where Algeria is seeking to remedy the problems of development by supporting sustainable development path in light of major projects, as Algeria is seeking to rehabilitate the national economy to integrate high by raising the economic efficiency of national institutions and the rehabilitation of the human element and that's what brought by the economic recovery program since the year 1999 to 2014.

Tagged: development - sustainable development - economic efficiency - economic recovery

Sommaire:(Français)

Cette recherche vise à mettre en évidence les différents aspects fondamentaux du développement durable en Algérie à travers l'expérience des pays en développement en général et les pays arabes, en particulier en mettant l'accent sur les efforts de l'Algérie dans la réalisation de ces programmes de développement où l'Algérie cherche à remédier aux problèmes de développement en soutenant la voie du développement durable à la lumière des grands projets, comme Algérie cherche à réhabiliter l'économie nationale à intégrer élevée en augmentant l'efficacité économique des institutions nationales et la réhabilitation de l'élément humain et qui est ce qui a amené par le programme de relance économique depuis l'année 1999-2014.

Tagged: le développement - le développement durable - l'efficacité économique - la reprise économique

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد لإخراج هذا العمل و لو بأبسط الأمور و أخص بالذكر:
الأستاذ المشرف الدكتور بوزيدة حميد على نصائحه القيمة.

وأشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قراءة محتويات هذا البحث المتواضع و تصويبه.

إهداء

إلى روح والدي الكريمين
إلى كافة الأهل و الأقارب
إلى إخوتي و أخواتي
إلى كافة الأهل و الأقارب
إلى كل أساتذتي
إلى جميع الأصدقاء و الزملاء

الفهرس العام

رقم الصفحة

الفهرس العام

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة العامة أ-ط

الفصل الأول : التنمية الاقتصادية و النظريات المفسرة لها 1

تمهيد 2

المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية..... 4

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية..... 4

المطلب الثاني : نظريات النمو و التنمية..... 09

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية 11

المطلب الأول : نظريات التنمية قبل الحرب العالمية الثانية..... 11

المطلب الثاني : نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية..... 18

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية..... 29

المطلب الأول : الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية و الصناعية..... 29

المطلب الثاني : إستراتيجية الحاجات الأساسية..... 33

المطلب الثالث : إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة..... 36

المطلب الرابع : إستراتيجية التنمية المستقلة..... 37

خلاصة الفصل الأول..... 42

الفصل الثاني: التنمية المستدامة و المفاهيم المرتبطة بها..... 43

تمهيد..... 44

المبحث الأول: المسار التاريخي لظهور التنمية المستدامة..... 45

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة..... 45

المطلب الثاني : ماهية التنمية المستدامة..... 47

المبحث الثاني: مبادئ و أهداف التنمية المستدامة..... 56

المطلب الأول : مبادئ التنمية المستدامة..... 56
المطلب الثاني : أهداف التنمية المستدامة..... 61
المبحث الثالث: أبعاد و تحديات التنمية المستدامة..... 66
المطلب الأول : أبعاد التنمية المستدامة..... 66
المطلب الثاني : معيقات التنمية المستدامة..... 82
المطلب الثالث : تحديات التنمية المستدامة..... 84
خلاصة الفصل الثاني..... 86
الفصل الثالث : فرص و تحديات التنمية المستدامة في الوطن العربي في إطار العولمة..... 87
تمهيد..... 88
المبحث الأول: التنمية المستدامة في الوطن العربي..... 89
المطلب الأول : واقع التنمية المستدامة في الوطن العربي..... 89
المطلب الثاني : تحديات التنمية المستدامة في الوطن العربي في ظل العولمة..... 101
المطلب الثالث : مواجهة تحديات التنمية المستدامة على الصعيد العربي 107
المبحث الثاني: الحكم الراشد و التنمية المستدامة 111
المطلب الأول : ماهية الحكم الراشد..... 111
المطلب الثاني : علاقة الحكم الراشد بالعولمة..... 120
المطلب الثالث : دور و علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة..... 122
المبحث الثالث: الفرص و التحديات التي تفرضها العولمة على التنمية المستدامة..... 132
المطلب الأول : الاهتمام العالمي بقضية التنمية المستدامة..... 133
المطلب الثاني : الفرص التي تتيحها العولمة للتنمية المستدامة..... 136
المطلب الثالث : التحديات التي تتيحها العولمة للتنمية المستدامة..... 139
خلاصة الفصل الثالث..... 147
الفصل الرابع : التنمية المستدامة في الجزائر ؛ الواقع و التحديات..... 148
تمهيد..... 149
المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر..... 150
المطلب الأول : الوضع الاقتصادي..... 150
المطلب الثاني : الوضع الاجتماعي..... 155
المطلب الثالث : البيئة في الجزائر..... 167
المبحث الثاني: فرص و تحديات التنمية المستدامة في ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي.... 183

المطلب الأول : فرص التنمية المستدامة في ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي..... 184
المطلب الثاني : تحديا ت التنمية المستدامة في ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي..... 186
المبحث الثالث: التنمية المستدامة في ظل المشاريع التنموية الكبرى..... 194
المطلب الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004..... 194
المطلب الثاني : البرنامج التكميلي 2005-2009..... 202
المطلب الثالث : برنامج التنمية الخماسي2010-2014..... 210
خلاصة الفصل الرابع..... 214
الخاتمة العامة..... 215
المراجع 228

فهرس الجداول و الأشكال

قائـمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01 -1	الأسعار المعلنة لبعض النفوط الخامة بين 1950 و 1960	09
02 -1	إنتاج وحصة الشركات البترولية في الدول الخمسة المؤسسة للأوبك	11
03 -1	تطور الأسعار المعلنة لبعض أنواع بترول الخليج خلال 1970-1973	14
04 -1	أرباح عشر شركات نفط أمريكية عالمية بين 1968 و 1973	15
05 -1	تطور الأسعار الرسمية للخام العربي الخفيف من 1970 **إلى** 1981	16
06 -1	معالم على النمو الإقتصادي المتحقق و المتوقع	17
07 -1	إنتاج بعض دول الأوبك بين سنتي 1973 و 1982	18
08 -1	الفوائد البترولية للبلدان العربية العضوة في الأوبك	19
09 -1	العوائد النفطية لدول الأوبك من 1985 إلى 1998	22
10 -1	ترتيب الشركات البترولية العظمى في عام 1997	24
11 -1	تطور سعر سلة خام الأوبك من 1988 إلى 1998	26
12 -1	إنتاج دول الأوبك من 1990 و 1999	27
13 -1	النمو في الطلب الأسيوي على النفط وفي الناتج المحلي الإجمالي (1996-1999)	28
14 -1	احتياطي و مبيعات الشركات الكبرى ووضعها المالي خلال سنة 1998	30
15 -1	تطور الطلب و العرض العالمي للنفط من 2001 إلى 2006	32
16 -1	تركيبة الاستهلاك العالمي للطاقة من 1990 إلى 1995	38
17 -1	معدل النمو السنوي لـ "PIB " بين 1973 و 2010	40
01-3	الاعتماد المالي المخصص لاستثمارات المخطط الرباعي الأول	78
02 -3	مبالغ الاستثمارات المخصصة للمخطط الرباعي الثاني	80
03 -3	الاستثمارات الفعلية لسنتي 1978 و 1979	82
04 -3	استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984	84
05 -3	استثمارات المخطط الخماسي الثاني بالأسعار الجارية	87
06 -3	وزن المحروقات في صادرات السلع و الخدمات	89
07 -3	تطور هيكل صادرات المحروقات من 2000 إلى 2006	90
08 -3	تطور حصة سوناطراك في إنتاج البترول	91

09 -3	تطور الإيرادات البترولية للجزائر 1970– 1981	96
10 -3	تطور إيرادات النفط الجزائرية من 1981 إلى 1985	96
11 -3	تطور إيرادات البترول للجزائر خلال 1992 – 1998	97
12 -3	تطور الديون الخارجية للجزائر من 1999 إلى 2004	98
01 -4	اختبار مركبة الاتجاه العام للمتغير *lpib*	129
02 -4	نتائج تطبيق اختبار *DF* على السلسلة *Dlpib*	130
03 -4	درجة تأخير السلاسل	131
04 -4	نتائج تطبيق اختبارات ***DF*** و***ADF***	131
05 -4	درجة تأخير السلاسل بعد إجراء الفروقات .	132
06 -4	نتائج اختبارات ديكي فولر البسيط *DF*	133
07 -4	معايير إختيار النموذج الأمثل	133
08 -4	نتائج اختبار *Johansen*	134
09 -4	نتائج اختبار*Johansen*	135
10 -4	نتائج الجذر الأحادي للبواقي	143
11 -4	نتائج اختبارات *Kurtosis, Skewness*	144
12 -4	العلاقة السببية بين سعر النفط و الناتج الداخلي الخام .	145
13 -4	تأثير إحداث صدمة في سعر النفط على المتغيرات الأخرى .	146

فهرس الجداول و الأشكال

قائـمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01 –1	العوائد النفطية لدول الأوبك من 1985-1998	23
02 –1	سعر خامات الأوبك من 1990 إلى 1998	27
03 –1	تطور سعر خامات الأوبك من 1999 إلى 2006	31
01 –2	نموذج هارود في حالة ما يكون معدل النمو المضمون G_W أكبر من الطبيعي G_n	58
02 –2	نموذج هارود في حالة ما يكون معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المرغوب فيه	58
03 –2	نمط النمو الممكن عند سولو	64
01 –3	نصيب قطاع الصناعة في المخطط الثلاثي و مكانة فرع المحروقات في هذا القطاع	77
02 –3	نصيب الصناعة من المخطط الرباعي الأول و مكانة قطاع المحروقات فيها	79
03 –3	مكانة المحروقات بالنسبة للفروع الأخرى في الاستثمارات الفعلية للمخطط الرباعي الثاني	81
04 –3	مكانة الصناعة في استثمارات المخطط الخماسي الأول و مكانة المحروقات في قطاع الصناعة	85
05 –3	مكانة الصناعة بالنسبة للقطاعات الأخرى في استثمارات المخطط الخماسي الثاني و مكانة المحروقات في هذا القطاع	88
06 –3	نصيب قطاع المحروقات في مخططات التنمية	92
07 –3	تطور إنتاج المحروقات ما بين 1970-2006	93
08 –3	تطور صادرات المحروقات في الجزائر من 1971–2006	94
09 –3	تطور حصيلة الجباية البترولية و الإيرادات الكلية من 1970 إلى 1981	100
10 –3	تطور الجباية البترولية و الإيرادات الكلية من 1981 إلى 1988	101
11 –3	تطور الجباية والإيرادات البترولية من 1988 إلى 2006	102
12 –3	نسبة الناتج الداخلي لقطاع المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام	104
13 –3	نسبة الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات الكلية و علاقتها بالنسبة للإنتاج الداخلي لفرع المحروقات بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام و أسعار النفط الخام	106
01 –4	أنواع نماذج القياس الاقتصادي	112

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المؤشرات الرئيسية لمجموعة من الدول لعام 2001	8
02	الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة	65
03	نسبة وعدد الفقراء في المنطقة العربية خلال الفترة 1997-2005	90
04	تطور معدلات الأمية في المنطقة العربية خلال الفترة 1997-2007	90
05	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود للفترة 1990-2010	92
06	تطور الناتج المحلي الإجمالي العربي خلال الفترة 2000-2010	96
07	تطور الدين الخارجي العربي للفترة 2000-2008	98
08	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2011	155
09	نسبة السكان اللذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم للفترة 1990-2009	157
10	تطور قيمة مؤشر فجوة الفقر خلال الفترة 1988-2009	158
11	تطور معدل الامل في الحياة خلال الفترة 2000-2010	259
12	انفاذ و سيادة القانون لسنتي 2007 و 2009	164
13	تطور عدد سكان المدن و الأرياف حسب المناطق الطبيعية الكبرى حسب السيناريو المستقبلي	169
14	القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية 2001-2004	197
15	العمليات الخاصة ببرنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية	198
16	توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	200
17	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	203

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أبعاد التنمية المستدامة	67
02	التوزيع النسبي لأعداد العاطلين عن العمل في الوطن العربي	94
03	معايير الحكم الراشد	118

يعتبر تحقيق التنمية هدف كل بلد يريد تبوأ مكانة هامة ضمن المنظومة الدولية، ولقد تزايد الاهتمام بالفكر التنموي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم التركيز على النمو معبرا عنه بالتطور الكمي لحجم الثروة – الناتج المحلي الإجمالي–، لكن واقع التنمية قد فرض خلال العشريات الأخيرة من القرن العشرين عدة تحديات، ولم يعد من الممكن إنكار الآثار السلبية التي تسببها أنماط التنمية التي لا تراعي ندرة بعض الموارد الطبيعية وكذا نواتج ومخلفات النشاطات البشرية على البيئة الطبيعية، ممثلة في التلوث والتصحر وزحف المدن على حساب المساحات الخضراء...الخ، والتي أصبحت ذات طابع عالمي، مما يعني أن كل دول العالم معنية بهذه الظواهر. هذا ما أدى إلى تطور الفكر التنموي الذي أصبح يبحث عن صيغة للموازنة بين متطلبات تحقيق حاجات ورفاهية البشر مع مراعاة الحفاظ على البيئة، وهذا ما تجلى في فكرة التنمية المستدامة.

و ينظر الجميع للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تسعى إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق احتياجا تها الخاصة. فالدارسون لوجهة النظر هذه يرون أن التنمية المستدامة تسعى من جهة إلى حماية الإنسان والبيئة بالاستعمال المسؤول للموارد و من جهة ثانية إلى الاهتمام بـندرة الموارد المحدودة أو المنعدمة. والملاحظ على أرض الواقع أنه توجد صعوبة كبيرة في تطبيق الفكرتين السابقتين ذلك أ نهما يتناقضان مع واقع و مقتضيات السوق، هذه الأخيرة مبنية على أساس تحقيق المردودية الاقتصادية و تعظيمها و التي عادة ما ترى أن الاهتمام بشؤون البيئة يعتبر عبئا ويؤثر سلبا على المردودية والأرباح . وما ينطبق على الاقتصاد الكلي ينطبق أيضا على الاقتصاد الجزئي، ذلك أن مفهوم التنمية المستدامة اقتحم عالم المؤسسة التي أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات البيئية و الاجتماعية كشرط لتحقيق نموها و ضمان بقاءها . يرى معظم الباحثين أن الاهتمام بالتنمية المستدامة من طرف المؤسسة الاقتصادية يعكس مستوى الوعي الذي يتحلى به المسير خدمة لغايات و أهداف كل من يكون البيئة العامة المحيطة بالمؤسسة، حيث أن هذه البيئة تكون بيئة مستقرة و مزدهرة إذا استطاعت المؤسسة أن تشبع رغبات كل الجهات التي تكون هذه البيئة وحققت لها الرضا. هذه الجهات يطلق عليها تسمية أصحاب المصالح. والعكس أيضا صحيح. و منه

يظهر جليا دور المسيرين في ضرورة إدماج أبعاد التنمية المستدامة في إدا رة لمؤسساتهم و يكون ذلك بتحقيق التوافق بين المصالح الخاصة للأطراف ذات المصلحة مع الهدف العام للمؤسسة. من هذا المنطلق، فإن أي مؤسسة اقتصادية تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة في إدار تها، وجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار في قياس أداءها الآثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه و مدى تأثيره على طبيعة نشاطها.

إذا تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة و تحديدا في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وقد تزامن ذلك مع تنامي ظاهرة العولمة التي تعمل على جعل العالم قرية صغيرة من خلال إلغاء كافة الحواجز السياسية والاقتصادية وتحرير انتقال الأشخاص والأموال، ويتجلى ذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على نشر فروعها في مختلف أنحاء العالم،والتي تعمل على أيضا استغلال ونهب خيرات هذه البلدان، إضافة إلى مؤسسات العولمة التي تعمل على بسط هيمنة الدول المتقدمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية على باقي دول العالم، في إطار سعيها لإقامة نظام عالمي جديد وفق المنظور الأمريكي، مما يجعل تحقيق التنمية المستدامة صعب المنال في ظل التحديات التي تفرضها العولمة.

والجزائر على غرار الدول النامية والعربية تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة، لكنها تواجه عدة تحديات في ظل العولمة وتحول الجزائر إلى اقتصاد السوق أهمها الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية، خاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذا تسعى جاهدة إلى الحد من هذه التحديات من خلال إنعاش الاقتصاد الوطني وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال البرامج التنموية الهامة التي تبنتها.

إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى قدرة الجزائر على تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات الحديثة للبيئة الاقتصادية الجديدة؟

وسنحاول تبسيط السؤال السابق من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

1 – ما حقيقة سعي الدول النامية عامة و العربية خاصة إلى رفع تحدي تحقيق التنمية المستدامة؟
2 – ما هي المستويات التنموية التي وصل إليها الجزائر؟
3 – ما مدى استفادة الدول النامية من الفرص التي تتيحها العولمة في ظل التحديات التي تطرحها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ؟
4 – ما هي أهم التحديات التي تفرضها العولمة على التنمية المستدامة في الجزائر ؟
5 – ما هي مساعي الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة؟

فرضيات البحث:

للإجابة على هذه الأسئلة نقترح الفرضيات التالية:

1 – التنمية المستدامة هي التنمية التي تهدف إلى تحقيق استمرارية في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي مع مراعاة عدم استنزاف الموارد.
2 – تعد الفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة عالميا أكثر بكثير من التحديات التي تواجهها.
3 – يعتبر تحقيق التنمية المستدامة بالنسبة للدول العربية تحدي صعب المنال نظرا لاتساع الهوة التنموية بينها و بين الدول المتقدمة.

4 – تعتبر الفجوة التقنية والاقتصادية من أبرز التحديات التي تفرضها العولمة على التنمية المستدامة في الجزائر.

5 – تسعى الجزائر إلى تدارك مشاكلها التنموية من خلال دعم مسار التنمية المستدامة في ظل المشاريع الكبرى.

حدود البحث:

سنقتصر في دراستنا على تحديد المداخل الحديثة للتنمية المستدامة. مع حصر النطاق الجغرافي للدراسة التطبيقية في دولة واحدة هي الجزائر خلال الفترة (2000–2010)، حيث نتطرق إلى التنمية المستدامة من خلال إحلال المشاريع الكبرى، بدءا من برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001–2004) إلى البرنامج الخماسي(2010–2014)، لكن ذلك لا يمنع من التطرق إلى فترات سابقة تفرضها ضرورة التحليل. كما نتطرق إلى المفاهيم النظرية للعديد من المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالتنمية المستدامة. لكل من التنمية المستدامة

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال الأهمية التي تحضى بها التنمية المستدامة خاصة في الفترة الحالية ، وإبراز أهم التحديات التي تواجه تحقيق هذه الأخيرة في ظل العولمة على كل الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالموضوع نظرا للآثار السلبية التي تحدثها العولمة على مختلف دول العالم خاصة النامية منها، وضرورة مواجهة هذه الآثار من خلال ترشيد استغلال الموارد والتحسيس بالمخاطر البيئية، من خلال تفعيل دور المجتمع المدني الذي يعمل على إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة الكفيلة برقابة نشاط كل من القطاع العام والخاص، خدمة لتحقيق التنمية المستدامة.

أهداف من البحث:

نهدف من خلال بحثنا هذا إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة، وكذا أهم الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة هذه الأخيرة مثل تبني سياسة الحكم الراشد، ونحاول في الأخير دراسة واقع التنمية المستدامة في الجزائر اقتصاديا، اجتماعيا، بيئيا، والتطرق إلى التحديات التي تعيق تحقيقها في ظل العولمة، والمساعي المبذولة للحد منها.

المنهج المستخدم:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات لمعالجة موضوع البحث، سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلمية المعروفة ، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي، فجانب التحليل فيه يظهر من خلال تفكيك موضوع الدراسة إلى مكوناته الرئيسية ، أي المفاهيم التنموية و تطور نظرياتها ، والمفهوم العام للتنمية المستدامة إضافة إلى تشخيص الواقع التنموي العربي و أخيرا التطرق للمستويات التنموية للجزائر. أما جانب الوصف فيتجلى في الاعتماد على المراجع المكتبة و التقارير الإحصائية كمصدر لمختلف المفاهيم المشكلة للموضوع،و أما المنهج التاريخي فيظهر من خلال استقراء المسار التاريخي لمختلف الظواهر التنموية في الدول العربية عامة و في الجزائر بصورة محددة.

الدراسات السابقة:

بعد عملية المسح المكتبي يمكن القول أن هذه الدراسة هي بمثابة امتداد لجهود باحثين آخرين حاولوا تفسير و تحليل إشكالية التنمية المستدامة و أثارها على البيئة و تأثرها بمستوى أسعار النفط و آليات تحقيقها خاصة في الجزائر نذكر بعضهم في مايلي :

الدراسة الأولى : كانت سنة 2005 للطالب عبد الله الحرتسي حميد بعنوان: "السياسة البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر" و هي رسالة ماجستير في العلوم

الاقتصادية بجامعة شلف حاول هذا الباحث تحديد العلاقة بين البيئة و النمو و التنمية الاقتصادية إضافة إلى تحديد أثر السياسات البيئية المحافظة على البيئة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة مع الإشارة إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على المشاكل البيئية و كذا السياسات البيئية المنتهجة بالجزائر بغرض تقليص الخسائر التي تتحملها الدولة و قد أظهرت الدراسة أن الجزائر و في إطار تجربتها التنموية اعتمدت على الأدوات التنظيمية خلال فترة طويلة من الزمن لكن الواقع أن التنمية المستدامة ليس من مسؤوليات الحكومة لوحدها بل يعتمد على أدوات أخرى

الدراسة الثانية: كانت خلال السنة الدراسية 2006/2005 للطالبة زرنوح ياسمينة بعنوان"إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر " وهي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية حاولت فيها الطالبة إبراز أهمية التنمية المستدامة من خلال المواثيق في الجزائر انطلاقا من برنامج طرابلس سنة 1962 إلى حدود سنة 2009 من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي توصل الباحث خلال هذه الدراسة إلى ما يلي منها أن إستراتيجية التنمية المستدامة لا بد أن تهدف إلى تنمية و تطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية و كذا الصحية بالإضافة إلى وجود عدالة في توزيع الثروة بالإضافة إلى الاستعمال العقلاني للموارد دون تقتير أو اصراف يضمن معدلات نمو على المدى الطويل إلا أنه لم يتم ذلك لوجود تصادم في المصالح بين القوى السياسية

و الاقتصادية في البلد

الدراسة الثالثة : كانت لنفس السنة 2006 للطالب محمد الطاهر قادري بعنوان"آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" و هي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر , حاول فيها الطالب أن يبرز فشل الكثير من الجهود التنموية يدل على أن المسألة ليست قضية تخطيط اقتصادي فقط و إنما الأمر يستلزم تحولات أساسية في العلاقات الاجتماعية و في المؤسسات بوجه عام ،وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج نوجزها في هذه الفقرة هي أن الجزائر إن أرادت الوصول إلى تحقيق نتائج متميزة من خلال تنمية شاملة و مستدامة فإنه يستوجب عليها تفعيل آلية مهمة جدا تتمثل أساسا فس آلية الحكم الراشد الذي من خلاله يتحقق كل المراد .

الدراسة الرابعة كانت خلال السنة الدراسية 2008/2007 للطالبة لصاق حيزية بعنوان "أثر ترشيد استغلال الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة–حالة الجزائر– " وهي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية –جامعة الجزائر– حاول فيها الطالب أن يبين كيف يمكن إحداث توازن بين استغلال الموارد الطاقوية دون المساس بأسباب التلوث و من ثم التأثير على البيئة و هذا ما يؤثر سلبيا على التنمية المستدامة مستقبلا . ومن ثم توصل الطالب أن التنمية غير المتوازنة قد أدت إلى ظهور مشاكل بيئية في مختلف المجالات كزيادة حدة التلوث و تأثيرها على نوعية الحياة ونتج عن الارتباط الوثيق بين البيئة و التنمية ظهور مفهوم التنمية المستدامة و التي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة التبادلية بين الإنسان و محيطه الطبيعي و بين المجتمع و بيئته .

الدراسة الخامسة : كانت في سنة 2009/2008 للطالب حمداني محي الدين بعنوان "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل –حالة الجزائر– وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية –جامعة الجزائر–حاول فيها الطالب الإجابة على بعض التساؤلات التي تخص تلبيات الحاجات الأساسية للمواطن عن طريق ظهور مفهوم التنمية المستدامة و ما هي الحدود القصوى التي تستطيع التنمية المستدامة الحصول إليها خاصة في ظهور الصعوبات و التحديات التي تواجهها مزها التحديات الاجتماعية الاقتصادية و توصل الطالب إلى عدة نتائج أهمها أن تحقيق الاستدامة أمر تكتنفه صعوبات جملة لعدم وجود سلطة مركزية تلتزم حكومات العالم الالتزام بالتوصيات التي يقدمها الدارسون و الهيئات الدولية المختصة ولعد وجود استراتيجيات قائمة على مبادئ الاستدامة .من جانب التنمية في الجزائر لم تؤخذ النتائج السلبية للنمو بعين الاعتبار وكان السبب وراء تلك النتائج هو عدم وضع إستراتيجية تنموية متكاملة و مستمرة فأدت إلى نتائج سلبية فتمثلت في عزوف السكان عن نشاطهم الأساسي و هو الزراعة إلى الصناعة نتيجة النموذج التنموي المتبني و الذي تخلى عن الزراعة لصالح الصناعة فقدت الجزائر ميزتها الزراعية دون اكتساب ميزة الصناعة

الدراسة السادسة كانت سنة 2009/2008 للطالب محمد بابكر بعنوان"تقييم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية– "حاول هذا الطالب أن يقيم مسار الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال عقود من الزمن ومن ثم تقيم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في تحقيق التنمية المستدامة و الذي حاول الإجابة على السؤال المطروح و هو ما مدى قدرة الجزائر على تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة ؟ و من ثم التنمية المستدامة و توصل الباحث على جملة من النتائج كان أهمها أن تحقيق الأهداف التنموية و إدارة تمويلها في غياب الديمقراطية و الحكم الراشد و إن عملية التمويل إذا لم تبدأ ذاتيا و داخليا فانه لا يمكن انجاز أي تقدم في هذه الأهداف و لذلك يجب أن توفر الأرضية الصالحة لتطبيق هذه الأهداف و هي ضرورة ممارسة الحكم الراشد و كذا إتباع الشفافية و احترام حقوق الإنسان و إرساء مبادئ الديمقراطية .

الدراسة السابعة كانت في سنة 2010 للطالبة بويحياوي صبرينة بعنوان"التنمية المستدامة و آفاقها في الجزائر" هذه الدراسة رسالة ماجستير في علم الاجتماع –جامعة الجزائر– حاول الطالب أن يبين الرهانات المستقبلية للتنمية المستدامة في الجزائر و الجهود المبذولة لذلك و الصعوبات التي أعاقت دون تحقيق الأهداف المرجوة من التنمية المستدامة . توصل الطالب إلى جملة من النتائج أهمها أن تحديات و معوقات تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التخفيف من حدة الفقر و بالأخص في الأرياف .

الدراسة الثامنة للطالب عبد القادر بلخضر بعنوان"أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة و علاقتها بالتنمية المستدامة –حالة الجزائر– (بدون ذكر سنة الدراسة) هذه الدراسة هي أطروحة دكتوراه في علوم التسيير بجامعة الجزائر والذي حاول الطالب الإجابة على بعض التساؤلات التي تختلج في صدر كل جزائري وهي هل أن النفط ساهم في رفع و تسريع عجلة التنمية ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات أم أن هذه الطاقة كانت موردا لم نجيد استغلاله وكان شبه عبئ أكثر مما هو محفز وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن قيام بنهضة اقتصادية من أجل

تحقيق التنمية اقتصادية مستدامة بكل أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية لن يتأتى ذلك في ظل الاعتماد الكلي على الطاقة الاحفورية إلا إذا تم الاستفادة من مداخيل و عائدات هذه الطاقة من أجل تمويل مشاريع الطاقة المتجددة و النظيفة المستدامة و ذلك من أجل تعويض الطاقات المتجددة النظيفة محل الطاقات الاحفورية بالإضافة إلى بناء قاعدة صناعية متكاملة تكون بديلة عن الطاقات الحالية .

هيكل البحث:

سعيا للإجابة على السؤال الرئيسي تم تقسيم الموضوع إلى أربعة فصول أساسية:

الفصل الأول: تحت عنوان: مفهوم التنمية الاقتصادية و النظريات المفسرة لها.حاولنا من خلاله تحديد الإطار النظري لكل من التنمية الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على الجوانب النظرية للتنمية الاقتصادية من حيث المفهوم و النظريات و التطور الزمني و الاستراتيجيات التنموية.

الفصل الثاني: تحت عنوان: التنمية المستدامة و المفاهيم المرتبطة بها. حيث تناولنا فيه بشيء من التفصيل مفهوم التنمية المستدامة و النظريات المفسرة لها، بالإضافية إلى أبعادها و الجوانب الحديثة المرتبطة بها.

الفصل الثالث: وكان بعنوان: فرص وتحديات التنمية المستدامة للوطن العربي في إطار العولمة، حيث نحاول من خلاله تناول إمكانيات الدول العربية تحقيق السبق التنموي و التطلع للتنمية المستدامة من خلال تشخيص الوضع التنموي الراهن و قياس مدى قدرة الدول العربية إلى تحقيق التنمية المستدامة في ظل ما تفرظه ظاهرة العولمة داخليا و خارجيا.

الفصل الرابع: و جاء موسوم بـ: التنمية المستدامة في الجزائر، و قد حاولنا من خلاله الوقوف على المستويات التنموية بصفة عامة التي وصلت إليها الجزائر، و تحليل الإجراءات التنموية المنتهجة ومدى ارتباطها بمساعي التنمية المستدامة و على وجه التحديد تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثة على اعتبار أنها السمة العامة للتنمية في الجزائر خلال الفترة الأخيرة.

الفصل الأول:

التنمية الاقتصادية و النظريات المفسرة لها.

تمهيد :

مع ظهور اقتصاديات التنمية كفرع رئيسي من فروع علم الاقتصاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية تتالى صدور العديد من الدراسات التي ترتب عليها تحقيق تطورات ملموسة في نظريات التنمية الاقتصادية ومتضمنات السياسة التنموية الواجبة الإتباع ، وقد تطرقت هذه الدراسات إلى العديد من القضايا الهامة المرتبطة بعملية التنمية مثل (أسباب انخفاض مستويات المداخيل) ، انتشار الفقر وكيفية تحقيق التنمية من خلال العمل على تحسين مستوى الدخل وتوفير فرص التوظيف والحد من الفقر ومدى التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص للرقي بمستوى تحسن القدرة الشرائية للمواطن ، كما تزايد الاهتمام بكيفية تنمية الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق التنمية وأيضا الاهتمام بالسياسات الاقتصادية الكلية الواجبة الإتباع لتحقيق هذا الهدف ، وقد ترتب على هذه الدراسات تطوير مستمر في النظريات وتزايد بشكل مذهل في خبرة الاقتصاديين في المجالات المتعلقة بالبحث والدراسات المستفيضة للوصول إلى حل لهذه المشاكل.

وقد كان من نتيجة هذه التطورات تحسن في توصيات السياسات التنموية الواجبة الإتباع ، ومع أن هذا التحسن تم بشكل تدريجي وتراكمي فإن فترة السبعينات وأوائل الثمانينات بصورة خاصة حفلت بالعديد من التطورات النظرية والتطبيقية كان من نتيجتها وضع توصيات السياسة التنموية في موضعها الصحيح ، هذا وقد تركز الاهتمام حتى السبعينات على التصنيع كقاطرة للنمو الاقتصادي ، كما اهتمت السياسات التنموية بالبحث في كيفية تحديد معادلات التبادل بين قطاع التصنيع والقطاعات الأخرى وما هو القطاع الذي يحضى بالأولوية .

كما تحقق أيضا تغير ملموس في نظرة الاقتصاديين للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق المالية ولواضعي السياسات الاقتصادية ولذا فالاهتمام الآن لم يعد مركزا على المخططين فقط ،

خاصة وأن واضعي السياسات يعظمون المنفعة ، وقد يخضعون لجماعات الضغط القوية التي قد تحول دون تحقيق الجهود المفضية لزيادة الإنتاج وتحسن الإنتاجية ، ويتركز اهتما الاقتصاديين حاليا في تصميم نظام للتفاعل بين الدولة والمؤسسات الخاصة ، والذي بوسعه أن يحقق التعاون في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية تحت إشراف الدولة .

المبحث الأول : التطور التاريخي لمفهوم التنمية الإقتصادية

تعد دراسة التنمية الاقتصادية من أحدث فروع علم الاقتصاد السياسي وأكثرها إثارة ، وقد اتجه الاهتمام بهذا الفرع من فروع المعرفة الاقتصادية مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 م حيث بدأت الدراسة المنظمة لمشكلات وعمليات التنمية الاقتصادية في دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وقد تركز دراسة التنمية الاقتصادية على دراسة أوضاع هذه الدول ، والتي تعاني من الفقر والتخلف ومن العديد من المشكلات الاقتصادية المعقدة مثل نقص الإطارات الكفأة للنهوض بالاقتصاد الوطني .

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية

في البداية نفرق بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية :

يتحصل النمو الاقتصادي في الاتجاه المستمر لارتفاع نمو الدخل الوطني الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان . [1]

والنمو الاقتصادي بمفهومه السابق يصور المسار الذي سلكته البلدان الرأسمالية المتقدمة كدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فيعني شيئا أكثر من النمو الاقتصادي .

فمفهوم التنمية الاقتصادية لا يقتصر فقط على تحقيق نمو اقتصادي بل يتضمن الى جانب ذلك أحداث تغير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة .

فالتنمية الاقتصادية تعني نقل الاقتصاد الوطني المتخلف أي من الوضع الراهن مع ما تحمله من خصائص معروفة كانخفاض في مستوى الكفاءة الإنتاجية ، واختلال الهيكل الاقتصادي

[1] - صحن تادريس قريصة ، مذكرات التنمية الاقتصادية ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1999 ،ص65-66.

وغيرها إلى مرحلة الانطلاق في معارج التقدم الاقتصادي حيث يتحقق ارتفاع في الكفاءة الإنتاجية وتصحيح الاختلال في الهيكل الاقتصادي بإعطاء أكثر أهمية للقطاع الصناعي في تنمية الدخل الوطني وخلق فرص عمالة منتجة .

ومن جهة أخرى يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يمكن من خلالها تحقيق زيادة مستمرة في دخل الفرد الحقيقي في الدولة على مدى فترة زمنية طويلة . [1] أي بمعنى أن الفرد يجب أن يتحسن مستواه الاقتصادي (يجب أن تكون القدرة الشرائية في متناول هذا المواطن ليس في فترة قصيرة ، والتي يمكن أن تتحقق في فترة الرواج في الدورة الاقتصادية ، فالاتجاه التصاعدي والذي يستمر لمدة

لا تقل عن عقدين أو ثلاثة عقود هو المؤشر القوي لتحقيق التنمية.

ومن هنا فإن التنمية التي تتحقق خلال خطة رباعية أو خماسية هي مجرد بداية لعملية التنمية ، ويبقى التأكيد مما إذا كانت هناك قوى لاستدامة هذه العملية وهذا ما سوف نفصل فيه حين التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وعناصرها في الفصول القادمة .

فهناك إذن تفرقة أساسية بين بدء التنمية في الأجل الطويل ، وهناك بعض المقاييس الاقتصادية الأساسية التي يتم استخدامها لتحديد مستوى التنمية في الدول المتخلفة وإجراء المقارنات فيما بينها خلال نفس السنة ويركز الجدول رقم (1) على ثلاثة مؤشرات رئيسية :

- ✓ دخل الفرد.
- ✓ دخل الفرد المصحح بتعادل القوة الشرائية .
- ✓ مؤشر التنمية البشرية لمجموعة من الدول أغلبها من الدول العربية ومجموعة منتقاة من الدول الأخرى لأجل المقارنة ،ومنها الدول المتقدمة (و.م.أ، ألمانيا ، اليابان ، فرنسا ،المملكة المتحدة).

[1] - صقر أحمد صقر،التنمية الاقتصادية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ،الكويت، 2006، ص 25 .

لما تتمن كوريا الجنوبية وهي إحدى الدول النامية التي تمكنت من تحقيق معدلات ملموسة للتنمية ، وأيضا الصين والهند وهما الدولتان الأكثر كثافة سكانية في العالم وأخيرا سيراليون وإثيوبيا باعتبارهما من أقل دول العالم في مستوى الدخل والتنمية .

والمقياس الشائع هو ذلك الذي يستند إلى مستويات الدخ ل بين الدول الفقيرة والغنية ، ويتم استخدامه من قبل البنك الدولي ، ويفرق بين أربع مجموعات هي :

- المجموعة الاولى ----- مستوى الدخل المنخفض -----أقل من 3200 $
- المجموعة الثاني ----- دول ذات الدخل المتوسط المنخفض ----- 3201 $ إلى 5500$
- المجموعة الثالثة ----- دول ذات الدخل المتوسط المرتفع ----- 5501 $ إلى 15000 $
- المجموعة الرابعة ----- دول ذات الدخل المرتفع ----- أكبر من 15000 $

واستنادا إلى ذلك تم ترتيب الدول في الجدول رقم 01 وفقا لمستوى الدخل الفردي كما يتم قياسه عادة بواسطة البنك الدولي (العمود رقم 02) وذلك كما يلي :[1]

$$\text{الدخل الفردي (د ف)} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي في السنة (ن ق ج)}}{\text{عدد السكان}}$$

[1] - تقرير التنمية البشرية لعام 2002 ، ص ص 244-245 ،.

ويتم هذا التقييم في منتصف السنة وبسعر الصرف الرسمي ، وكما يتضح في الجدول فهناك تسع (9) دول تنتمي إلى مجموعة الدول مرتفعة الدخل (من الكويت إلى م.ع.س)، وأربعة (04) دول من ذوي الدخل المتوسط المرتفع وهي (من لبنان إلى الصين) ، وأربعة دول من ذوي الدخل المتوسط المنخفض من مصر حتى المغرب .

أما الدول الخمس الأخيرة(من الهند حتى سيراليون) فتنتمي إلى مجموعة دول الدخل المنخفض وتجدر الإشارة بأخذ هذه العينة من الدول الواردة في الجدول ،فإن النظر إلى هذه المجموعات من الدول على أنها كتل متجانسة سيكون أمرا مضللا ولا يعبر عن الحقيقة ، فهذا التقسيم المبسط لا يوفر شرحا وافيا للمؤشرات الهامة المتعلقة بمستوى الرخاء والهيكل الاقتصادي لكل دولة ، والتي توفر أساسا مفيدا لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول .

أما العمود الثالث فيوضح تقديرا مختلفا لدخل الفرد يستند إلى طريقة تعادل القوة الشرائية حيث في الدول التي تكون فيها الأسعار المحلية منخفضة نسبيا فإن دخل الفرد المستند إلى تعادل القوة الشرائية (ت ق ش) سيكون أعلى من ذلك المستند إلى سعر الصرف الرسمي وعلى ذلك سنجد أن ترتيب الدول وفقا لمستوى دخل الفرد سيختلف في العمود (03) عنه في العمود (02) حيث ستحتل الكويت مركز الصدارة تليها الو م أ ثم إ ع م ، كما أن الصين والجزائر تستغلان المركز الثاني عشر (12) والثالث عشر (13) في حين أن مصر ستحتل المركز الرابع عشر (14) في حين أن الأردن ستحتل المركز الخامس عشر (15) نفس الترتيب السابق (15) .

ويوضح العمود (04) وضع هذه الدول وفقا لمؤشر التنمية البشرية لعام 2012 والذي يقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بإعادته سنويا لمعظم دول العالم منذ عام 1990م.

الجدول رقم 01 : المؤشرات الرئيسية لمجموعة من الدول لعام 2012 م .

الرتبة حسب د ف	الدولـة	عدد السكان مليون نسمة	دخل الفرد $	دخل الفرد $ تعادل القدرة الشرائية	مؤشر التنمية البشرية
1	الكويت	2,90	46.586,00	52.793,00	0,790
2	الو .م .أ	315,80	41.920,00	43.480,00	0,937
3	الإمارات العربية	8,10	41.198,00	42.716,00	0,818
4	ألمانيا	82,00	34.322,00	35.431,00	0,920
5	المملكة المتحدة	62,8	32.392,00	32.538,00	0,875
6	اليابان	126,40	31.004,00	32.545,00	0,912
7	فرنسا	63,5	30.728,00	30.277,00	0,893
8	كوريا الجنوبية	48,60	28.210,00	28.231,00	0,909
9	المملكة.ع .س	28,70	20.969,00	22.616,00	0,782
10	لبنان	4,30	12.767,00	12.364,00	0,745
11	تونس	10,70	8.234,00	8.103,00	0,712
12	الجزائر	36,50	7.534,00	7.418,00	0,713
13	الصين	1.353,60	7.366,00	7.945,00	0,699
14	مصر	84,00	5.450,00	5.401,00	0,662
15	الأردن	6,50	5.015,00	5.272,00	0,700
16	سوريا	21,10	4.592,00	4.674,00	0,648
17	المغرب	32,60	4.402,00	4.384,00	0,591
18	الهند	1.258,40	3.160,00	3.285,00	0,554
19	السودان	35,00	2.394,00	1.848,00	0,414
20	اليمن	25,60	1.996,00	1.820,00	0,458
21	إثيوبيا	86,50	959,00	1.017,00	0,396
22	سيراليون	6,10	754,00	881,00	0,359

المصدر : برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية البشرية 2013، ص ص 156-209.

المطلب الثاني:نظرية النمو والتنمية

كان الركود الاقتصادي والسكاني هو السمة الظاهرة التي واجهتها البشرية خلال تاريخها الطويل على وجه التقريب فحتى قيام الثورة الصناعية في النصف الأخير من القرن الثامن عشر ،تحققت التغيرات الجوهرية ببطء شديد ، كما أن الأمم المختلفة ظهرت وتلاشت دون أن يكون لها سوى تأثير محدود على مستقبل البشرية .

ومع بداية الثورة الصناعية في أوروبا الغربية تطورت دول وازدادت تقدما على عاتق أو أكتاف الدول المتخلفة والتي كانت تنوء تحت ظاهرة الاستعمار والتبعية والتي مازالت تبعاتها إلى الان .

وتواجه اقتصاديات التنمية العديد من الأسئلة الأساسية المتعلقة بطبيعة هذا التحول الظاهر من الاقتصاديات المتخلفة إلى الاقتصاديات العصرية .[1]

أولا : هل تضمنت هذه العملية تغيرات هيكلية ونوعية في المجتمعات المعنية ؟

ثانيا : ما هي عناصر عملية النمو التي تخضع للتحكم بواسطة الدول الفقيرة في الوقت الراهن ؟

ثالثا : هل بوسع الدول الفقيرة أن تكرر تجربة الدول الغنية أم أن العلم قد تغير نتيجة للتحول الذي حققته بعض الاقتصاديات المتخلفة في الماضي، وأصبح المصير المحتوم للدول الفقيرة هو التبعية والفقر مالم تحدث تغيرات هيكلية رئيسية في النظام العالمي ؟

وقد دفعت هذه الأسئلة الثلاثة المتعلقة بعملية التنمية إلى ظهور نظريات النمو والتنمية .

وفي هذا الفصل سوف نتعرض لهذه النظريات مصنفة إلى ثلاثة مجموعات أساسية .

الأولى : هي النظريات التاريخية والتي تهتم بالكيفية التي تحققت خلالها التنمية الاقتصادية .

الثانية : هي النظريات المنهجية (FORMAL) للإنتاج والنمو والتي تركز على الكيفية التي يمكن من خلالها الدولة أن تسهل عملية النمو الاقتصادي .

[1] - صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص ص 95-96 .

الثالثة : فتتمثل في النظريات التجريبية والتي تتضمن محاولة استكشاف أنماط التنمية .

1. مراحل تطور مفهوم التنمية :يمكن التمييز بين أربعة مراحل لتطور مفهوم التنمية : [1]

المرحلة الأولى : التنمية باعتبارها مرادف للنمو الاقتصادي

امتدت مع نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف العقد السادس من القرن العشرين ، إن من أهم ما ميز التوجه التنموي في هذه المرحلة هو الاعتماد على استراتيجيه التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل الوطني وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي .

المرحلة الثانية :التنمية وفكرة النمو والتوزيع

امتدت هذه المرحلة من نهاية الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين ، تغير مفهوم التنمية ليشمل الجوانب الاجتماعية بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية ، وذلك من خلال التركيز على مكافحة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من التوزيع .

المرحلة الثالثة : التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المتكاملة

امتدت هذه المرحلة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين وفيها ظهر مفهوم التنمية الشاملة التي لا تقتصر أهدافها على زيارة معدلات النمو الاقتصادي فقط بل إنها تصاغ على أساس التحسن المستمر لظروف السكان بصفة عامة .

المرحلة الرابعة : التنمية المستدامة

إن من عوامل ظهور فكرة التنمية المستدامة هو الإضرار بالجانب الحيوي للعالم فمنذ الثمانينات اكتشفت العديد من المشكلات والمخاطر البيئية التي تهدد كل أشكال الحياة على سطح الأرض ، الأمر الذي أدى إلى ضرورة إيجاد أسلوب تنمية يتخذ من التكفل بمواجهة هذه التهديدات كإحدى الأولويات المميزة لها .

[1] - عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار الصفاء للنشر ، ط1 عمان 2007 ،ص ص 19-22 .

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية:

هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير عملية حدوث التنمية ، و قد بنيت هذه النظريات على أساس ظروف الزمان و المكان الذي نشأت فيه، و من خلال تحليل المسار التاريخي لهذه النظريات نلاحظ أن هناك نظريات كثيرة تتباين أحيانا من حيث تفسيرات الحوادث التنموية إلا أنها تشترك في المفهوم العام للتنمية و الخاص بتحقيق هدف الرفاه العام.

المطلب الأول:نظريات التنمية قبل الحرب العالمية الثانية

تعتبر نظريات التنمية قبل الحرب العالمية الثانية نظريات الكلاسيكية التي الوضعت المبادئ الأولى لمفهوم التنمية , و كيف انتقلت من مفهوم النمو إلى تنمية اقتصادية كما سوف نراها عند مفكري هذه المدرسة لكلاسيكية .

1. نظرية آدم سميث :

يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية ،لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي من سماتها :[1]

- **القانون الطبيعي** : اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فانه يعتبر كل فرد مسؤولا عن سلوكه ، أي انه أفضل من يحكم على مصالحه ، وان هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق ، فان كل فرد إذا ما ترك حرا

[1] - مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ،مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر سنة 1999 ، ص37 .

فسيبحث عن تعظيم ثروته ، وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وما هذه الدولة إلا مشرفة على إدارة دواليب الإنتاج والتوزيع .

- **عملية تراكم رأس المال** : يعتبر آدم سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للنهوض بالتنمية ويجب أن يسبق تقسيم العمل هذا أي بالمعنى الأصح فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم و من ثمة الاستثمار أكثر.

- **تقسيم العمل** : يقصد بتقسيم العمل خلق شعب وفرع للتخصص الدقيق في العمل ، أي كل فرد أو كل فئة تتخصص في نشاط اقتصادي ترى فيه أنها قادرة أو ماهرة في ذلك العمل . حيث يعتبر آدم سميث تقسيم العمل نقطة البداية الأساسية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل في القوى المنتجة للعمل .

- **دوافع الرأسماليين للاستثمار** : وفقا لأفكار آدم سميث فان تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح ، وان التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة .

- **عناصر النمو** : وفقا لمنهج آدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين الصناعيين والمزارعين ورجال الأعمال وأصحاب الحرف ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة وتيرة التنمية .

- **عملية النمو** : يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة ، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر ، فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل .[1]

[1] - صقر أحمد صقر ، مرجع سابق ، ص116 ،.

- **أهمية التوسع في الأسواق** : العنصر الرئيسي لتحقيق النمو .

2.**نظرية دافيد ريكاردو** : ومن خصائصها :[1]

- إن قطاع الزراعة يعاني من تناقص الغلة أي أن زيادة معينة في المدخلات ستؤدي إلى زيادات متناقصة باستمرار في الإنتاج .

- **مفهوم فائض العمل** : ففي أوائل القرن التاسع عشر كان لدى الانجليز قوة عمل كبيرة تعمل في قطاع الزراعة ، وقد اعتقد ريكاردو أن قطاع الصناعة سيسحب جانبا من فائض العمل دون زيادة في الأجور وهذا يعني أن منحنى عرض العمل عند معدل اجر الكفاف مرن مرونة تامة (لا نهائية) .
- هو أن الأجور يتم دفعها للعمال من مخصص الأجور الذي يحتفظ به الرأسمالي القائم بالزراعة ، وهو يحصل على عائد على هذه المخصصات شانها شان أي استثمارا خ ر ،ويتم الحصول على الإيرادات بعد الحصاد .

3.**نظرية جون ستيوارث ميل** :

ينظر ستيوارث ميل إلى التنمية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق ، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج ، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة هي بمثابة تحويل للدخل ومن سماتها :[1]

[1] - الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا ، نظرية التنمية الاقتصادية ، عن الموقع الالكتروني http : // ar .wikipedia . org / wiki

- أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص غلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس ، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود الاقتصادي .
- التحكم في حجم السكان يعدا أمرا ضروريا للتنمية أي بمعنى تقليص معدل الخصوبة .
- إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ، ومن ثم فان الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فكلما ارتفعت الأجور كلما انخفضت قيمة الأرباح والعكس صحيح .
- سياسة الحرية الاقتصادية : ولذلك حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى ، وفي حالة الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج ، أي بمعنى آخر هو تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي .

4. **نظرية شومبيتر(joseph schumpeter)** : ومن سماتها :

حاول هذا المفكر أن يسد الفجوة بين آراء الكلاسيكيين وآراء الماركسيين المتعلقة بعملية التنمية

- لم يكن مقتنعا بان عملية التنمية ذات طبيعة تدريجية متناسقة كما صور الكلاسيك.
- فهذا التنسيق والتدرج الذي يحدث ليس هو ذلك النمو الذي من شانه أن يرفع من مستويات المعيشة لدى أفراد المجتمع فلا يمكن تحقيق ذلك إلا بخلق ثورة على مستوى الاستثمارات .
- خلق استثمارات جديدة وعلى نطاق واسع مثل نمو السكك الحديدية في القرن 19 م واكتشاف الكهرباء في العمليات الإنتاجية .
- يوافق" ماركس " على أن عملية النمو متقلبة وغير مستقرة لكن يخافه في تفسير أسباب هذه التقلبات ، ويرجع ذلك إلى عدم التأكد والمخاطرة . [1]

[1] نظريات التنمية الاقتصادية ، الموسوعة الحرة ، نفس المرجع السابق (عن الموقع الإلكتروني السابق) .

- عدم التأكد من شأنه أن يعرقل قرارات الاستثمار وبالتالي تعطل عملية التنمية ككل .
- في مثل هذه الظروف يتردد رجال الأعمال في القيام باستثمار مما يؤدي إلى حدوث أزمات انكماشية دورية

الابتكارات وفقا " لشومبيتر " تتمثل في إدخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود من منتجات وتتمثل الابتكارات في العديد من العناصر مثل:

- ✓ظهور إدخال منتج جديد .
- ✓ابتكار طريقة جديدة للإنتاج .
- ✓إقامة منظومة جديدة لأي صناعة .

أ. **العملية الإدارية :** إن تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي يؤدي الى زيادة الدخول النقدية ورفع الأسعار ، وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل ، وذلك انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فان الطلب على المنتجات في الصناعات التقليدية سوف يفوق على المعروض منها ، ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح .

ب. **متطلبات عملية التنمية :**

تتطلب عملية التنمية في الظروف السابقة أشخاص من نوع خاص ليحركوا عملية الاستثمار لدفع عملية التنمية إلى الأمام ، هؤلاء الأشخاص هم المسيرون (المنظمون)ومن سماتهم :

- ✓لهم أهداف اكبر من أهداف رجال الأعمال العاديين .
- ✓لهم القدرة على العمل وبذل الجهد من الظروف غير العادية .
- ✓لهم القدرة على الاختراع والابتكار مثل :
- ✓تقديم طرق مزج جديدة لعوامل الإنتاج .

- ✓إدخال سلع جديدة للسوق .
- ✓استخدام طرق إنتاجية جديدة .

من خلال ما سبق نلخص نظرية شومبير بما يلي :

- o تتطلب عملية التنمية القادرة على رفع مستوى المعيشة إلى الأعلى توفير أشخاص أكفاء لهم القدرة على القيادة في الظروف غير العادية .
- o حجم التنمية في بلد ما تتطلب أو تتوقف على رصيدها من الرجال المنظمين وقدراتهم في التنظيم .
- o عملية التنمية عملية غير متجددة ذاتيا وغير مستقرة تميل إلى التقلب .
- o عدم الاستقرار في عملية التنمية ترجع إلى ظروف عدم التأكد التي تواجه القرارات الاستثمارية

5.**نظرية كينز** : ومن خصائصها :

- **الظروف التي قامت عليها النظرية :**

انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة .

ومن أهم ظروف تلك الحقبة من الزمن أزمة الكساد العالمي الذي أصاب العالم العربي سنة 1929 م والتي من مظاهرها [1]:

- ✓حدوث كساد في السلع والخدمات (أي بمعنى العرض الأكبر من الطلب).
- ✓توقف العملية الإنتاجية وبالتالي بطء عملية النمو الاقتصادي .
- ✓ارتفاع مستويات البطالة .
- ✓انخفاض مستويات الأسعار .

[1] - بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ، ص ص 29-59.

- **فروض النظرية** : يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل ويستمر ذلك لفترة طويلة

✓ لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهضة.

✓ وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه .

✓ الطلب هو الذي يظهر العرض المناسب له وليس العكس .

- **بناء النظرية :**

إعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض ، وهو يرى أن حلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لسيرورتها ، وعليه فان الأمر يتطلب حسب (كينز) تحديد محددات الطلب الكلي وذلك لمعرفة السياسات المناسبة .

تحريك الطلب الكلي يكون إما :

✓ تحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل .

✓ أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائد ة أو بتحريكها معا ، لكن المشكل هو استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد.

✓ استحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض معدل الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال.

الحل الذي اقترحه هو : تدخل الدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وذلك لتشجيع الطلب الكلي (الوطني) ، فالإنفاق الحكومي من شأنه لن يشجع الطلب الاستهلاكي (ذلك لأنه يرفع دخل المستهلكين)

كما انه يحرك الطلب الاستثماري الخاص بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص وزيادة الطلب الاستثماري العام).

- **شروط الإنفاق** : يجب أن يخصص هذا الإنفاق :

إما إلى الاستهلاك العام (أي زيادة دخول العمال، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية تقديم إعانات لأصحاب العجز.....)، وأن يخصص للاستثمارات العمومية (شق الطرقات وبناء الجسور والموانئ والمطارات والمستشفيات والمدارس والجامعات.....الخ)، وذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد العالمي، ومنه تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد.

المطلب الثاني: نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية :

من أهم سمات نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية أنها جاءت لتحليل أوضاع الدول المتخلفة وتحسين أوضاع الدول التي خرجت منهزمة من جراء الحرب العالمية الثانية ، والسبب وراء هذا الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول المتخلفة هو كسب ودها وضمها إلى معسكرها وقد انقسمت نظريات التنمية في هذه الحقبة إلى اتجاهين :

-اتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والتقدم (المشاكل والمعوقات).

-اتجاه ثاني يركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية ومن أهم هذه النظريات .

1. **نظرية مراحل النمو لـ "روستو"** :

هذه النظرية هي عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من السيرة التنموية للدول المتقدمة ، حيث حاول مؤسس هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول

النامية أن تسير عليها للوصول إلى مرحلة متقدمة من النمو لخص هذه الخطوات في خمس (05) مراحل يمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي : [1]

المرحلة الأولى : مرحلة المجتمع التقليدي :

تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف ، سماتها نفس سمات العصر التاريخي الأول ، ومن مظاهرها :

- سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد وتحقيق الاكتفاء الذاتي .
- تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات .
- نقاش ظاهرة الإقطاع .
- انخفاض مستوى الإنتاجية الصناعية .
- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني .

وقد ضرب" روستو" مثلا لدول اجتازت هذه المرحلة منها:

- ✓دول الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط
- ✓الصين .
- ✓بعض الدول الغربية .

وتكون هذه المرحلة عادة طويلة نسبيا وبطيئة الحركة كما أن هناك بعض المناطق في العالم في العصر الحالي مازالت تعيش هذه المرحلة مثل : أمريكا اللاتينية ، بعض مجتمعات جنوب الصحراء الإفريقية .

[1] - فرهاد محمد علي الاهدن ، التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي ، مؤسسة دار التعاون ، ط 1القاهرة 1994 ،ص 59.

المرحلة الثانية : مرحلة التهيؤ للانطلاق ومن مظاهرها :

- حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي واللاإقتصادي ،

فعلى المستوى اللاإقتصادي نجد :

✓بروز نخبة تدعوا إلى التغيير وتؤمن به .

✓بروز ظاهرة الوطنية كقوة دافعة في هذه المرحلة .

إما على المستوى الاقتصادي نجد :

✓زيادة معدل التكوين الرأسمالي ، أي بمعنى ظهور نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار

✓بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي .

✓توسع الاستثمارات الاجتماعية (شق الطرقات لفك العزلة ، المواصلات ، السكك الحديدية ...).

لكن مع ذلك كله يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض لا يتجاوز حسب "روستو" في ذلك الوقت 150 دولارا سنويا .

لكن هناك بعض الدول اجتازت تلك المرحلة مثل (ألمانيا ، اليابان ، الاتحاد السوفياتي سابقا) وذلك مع بداية القرنين الماضيين .

المرحلة الثالثة : مرحلة الانطلاق

وهي تصنف الدول على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو ، حيث تسعى وتبذل معظم الدول كل جهدها للخروج من ظاهرة التخلف ، ومن سماتها :

- إنشاء وتأسيس الصناعات الثقيلة ، أي بمعنى إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع .
- النهوض بسياسة الاعتناء بالزراعة والتجارة والمواصلات .
- الرفع من مستوى معدل الاستثمار في حدود 5% إلى 10%.

- التوسيع في مجال الصناعات ، أي بمعنى تنوع في الصناعة والتي تنمو بمعدلات مرتفعة .بروز إطارات كفأة سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية مناسبة ودافعة للنمو المضطرد (الرجل المناسب في المكان المناسب).
- مجال الدخل يجب أن يتراوح ما بين 150دولارا و 200 دولارا سنويا في ذلك الوقت .

ورغم هذه الإجراءات "لروستو" وحدوث تقدم ملموس إلا أن المجتمع يبقى متمسكا بالأساليب الإنتاجية التقليدية ، ومن حيث مدتها فان "روستو" يرى أن مدتها قصيرة نسبيا حيث تتراوح ما بين 20سنة و 30 سنة .

المرحلة الرابعة : مرحلة النضج

وهذه المرحلة تعتبر في مرحلة تعتبر قادرة نسبيا على مسايرة الدول الاخرى اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، ومن مظاهرها :

- استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعية ، الصناعية ، التجارية ، قطاع الخدمات .....الخ) بشكل متوافق .
- توسع وتحسن المستوى التكنولوجي في مجالات عدة .
- تحسن مستوى الإنتاج المادي .
- ازدهار وتوسع التجارة وخاصة الخارجية منها وبالتالي زيادة الصادرات .
- تحسن المستوى الفكري والفني للمجتمع .

في هذه المرحلة تحسن مستوى الدخل الفردي ليتراوح مابين 400 و 600 دولار سنويا .

المرحلة الخامسة : مرحلة الاستهلاك الوفير .

وهي آخر مرحلة من مراحل النمو عند "روستو" وفيها تكون الدولة قد بلغت شوطا كبيرا في مستوى التطور ، ومن بعض سماتها :

- تحسن كبير في مستوى الدخل الفردي .
- ارتفاع مستوى القدرة الشرائية للفرد أي أن السكان يعيشون في سعة من العيش والازدهار .
- أن تكون الأهداف الرئيسية للمعيشة هي تلبية الكماليات على غرار توفر الضروريات بشكل يستبعد التفكير فيه أصلا .
- تحين الخيارات الاستهلاكية للفرد .
- تحسن المستوى الفكر والعلمي لجميع طبقات المجتمع .
- رغبة أفراد المجتمع في ركوب مجالات المغامرة والسؤدد .

2. نظرية النمو عند" هارود ،دومار "

ومن سمات هذه النظرية :[1]

- تعتبر هذه النظرية امتداد للفكر الكينزي الجديد .
- حاول هذين الاقتصاديين تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية .
- وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية على الشكل التالي :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي (DE)} = \frac{\text{معدل الادخار الوطني (S)}}{\text{معامل رأس المال (K)}}$$

أي

$$DE = \frac{S}{K}$$

[1] - ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسن حسني ، دار المريخ للنشر ، العربية السعودية،2006 ، ص126.

وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج :

معدل النمو الاقتصادي (DE) = معدل الادخار (S) / معدل رأس المال (K) – معدل نمو السكان (P)

أي

$$DE = \frac{S}{K} - P$$

ومنه فان معدل النمو الاقتصادي تربطه :

- ✓علاقة طردية بمعدل الادخار ومن ثم بمعدل الاستثمار .
- ✓علاقة عكسية بكل من معامل رأس المال ومعدل النمو السكاني انطلاقا من المعادلة السابقة نستنتج أن سبب تأخر وتخلف الدول المتخلفة يرجع إلى:
- ✓أما لضعف معدل الادخار والاستثمار .
- ✓وإما لارتفاع معامل رأس المال .
- ✓وإما بسبب ضعف المستوى التكنولوجي والتقني .
- ✓أو بسبب ارتفاع مستويات معدلات النمو السكاني ، والحقيقة أن جميع هذه الظروف متوفرة في الدول المتخلفة وأصبحت حجرة عشرة أمام خططها التنموية وبرامجها الإنمائية، لكن في الدول المتقدمة نجد العكس :
- ✓ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار (وذلك بسبب ارتفاع مستوى الدخل وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة) .
- ✓انخفاض مستوى معامل رأس المال نتيجة التقدم التقني .
- ✓انخفاض معدلات النمو السكاني نتيجة سياسة الحد من النسل .

3. نظرية أرثرلويس ARTHURLEWIS

ومن سمات هذه النظرية :[1]

- ✓تعتبر من أشهر النظريات التي ركزت على التغير الهيكلي ، وقد قدمت من طرف هذا الاقتصادي وقد استلهم هذا النموذج دول العالم الثالث في العقدين السادس والسابع من القرن الماضي .

- **فرضيات النظرية** : يتكون اقتصاد الدول المتخلفة من قطاعين :

- ✓القطاع الزراعي التقليدي (يعيش على حد الكفاف ، آهل بالسكان ، إنتاجية حدية شبه معدومة).
- ✓القطاع الصناعي الحديث هناك فائض من العمالة في القطاع الحرفي التقليدي (بطالة مقنعة).
- ✓يتم توزيع الناتج في هذا القطاع الصناعي على أساس المتوسط وليس على أساس الإنتاجية الحدية
- ✓الأجر في القطاع الصناعي الحضري ثابت لكنه يفوق اجر القطاع الزراعي التقليدي.

- **النموذج** :

يساعد الفرق في الأجر بين القطاعين كمرحلة أولى على هجرة العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي الحرفي ثم الحديث مما يؤدي إلى تحسن مستوى الإنتاج الزراعي أي بمعنى زيادة النمو الاقتصادي في المحصلة :

- ✓ زيادة أرباح القطاع الصناعي .
- ✓ تحسن نصيب الدخل الفردي (نتيجة تحسن ارتفاع الإنتاجية الحدية في القطاع الزراعي وذلك نتيجة دخول ما يسمى بالمكننة .

[1] - ميشيل تودارو ، مرجع سابق ، ص 131 .

✓بداية التحول الاقتصادي من التركيز على القطاع الزراعي إلى التركيز على القطاع الصناعي الحديث

وفي المرحلة الثانية يتم إعادة استثمار الأرباح مما يؤدي إلى :

-التوسع في النشاط الاقتصادي الحديث .

-زيادة تحول وهجرة العمالة من القطاع التقليدي من القطاع الحديث ككل ولكنه يبقى الاجر في القطاع الحديث ثابت لكن اكبر من اجر القطاع التقليدي (بسبب بقاء وجود في العمالة). - زيادة انخفاض فائض البطالة .

-زيادة ارتفاع نصيب الفرد من الدخل لنفس السبب السابق .

4 . أنماط التنمية عند HOLLIS CHENERY[1]

وعلى غرار نموذج التنمية للويس فنماذج التنمية تركز على العملية المتتابعة التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي من القطاع التقليدي الحرفي إلى القطاع الصناعي الحديث .

لكن الفرق بين هذه النتائج ونموذج " لويس " أنها لا تركز فقط على الادخار كشرط لحدوث عملية التنمية، بل نعتبره شرط ضروري لكنه غير كاف فبالإضافة إلى التراكم الرأسمالي والبشري الكفء تتطلب عملية التحول مجموعة من التغيرات الداخلية منها :

✓خاصة التغير في النمط الإنتاجي وتغير النمط الاستهلاكي ، هذه بالنسبة للهيكل الاقتصادي وبالنسبة للهيكل الاجتماعي مثل مستوى التحضر والتمدن والتوزيع الجغرافي للسكان بالإضافة إلى الثقافة السائدة

وهناك بعض الدراسات في هذا المجال تركز على القيود التي تعرف التنمية (التحول الهيكلي)

[1] - فارس رشيد البياني ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، عمان 2008 ، ص87.

ونقسمها إلى قسمين :

القيود المحلية : الموارد الطبيعية للدولة ، الحجم المادي والسكاني للدولة ،القيود المؤسسية مثل السياسات الحكومية .

القيود الخارجية : التجارة الخارجية ، التكنولوجيا ، رأس المال الخارجي ، هذه القيود من شانها ان تضع الفرق بين الدولة من حيث درجة وسرعة التقدم .

إلا أننا نجد أصحاب هذا الرأي متفائلون بمستقبل التنمية في الدول المتخلفة ، وذلك لاعتقادهم أن الدول النامية اليوم أمامها فرص لم تكن متوفرة للدول المتقدمة في مراحلها الأولى من التنمية ومن مثل ذلك .

- ✓توفر مصادر رأس المال . الواردات الصناعية .
- ✓وجود تقدم تقني (التكنولوجيا). الأسواق الخارجية .

هذا من شانه أن يجعل عملية التحول في الدول النامية أسرع من عملية التحول في الدول الأكثر تطور ، ومن أفضل هذه النماذج وأحسنها نموذج " CHENERY" ، والذي استوحى من دراسة أقيمت على مجموعة من الدول المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية وخلص هذا المفكر إلى أن عملية التنمية لها العديد من الملامح والصفات أهمها :

- ✓الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي
- ✓تتطلب تراكم مادي وبشري .
- ✓تتطلب التغير في الطلب الاستهلاكي من التركيز على السلع الغذائية والأساسية إلى الرغبة في السلع الصناعية والخدمية
- ✓النمو والتحضر الصناعي عن طريق هجرة السكان من المزارع والمدن الصغيرة إلى المدن الصناعية ذات التوسع الصناعي والخدمي .
- ✓انخفاض معدل النمو السكاني .
- ✓اهتمام عامة الناس بالنوع بدل الكم .

5 . **نظريات ثورة التبعية الدولية عند الماركسية الجديدة** :ومن أهم مميزاتها [1]

تعتبر هذه النماذج كامتداد للفكر الاشتراكي الجديد (النيوماركسية) أي الماركسيين الجدد، وتعتبر نماذج تشاؤمية مقارنة بنماذج التغير الهيكلي حيث ترى أن الدول المتخلفة محاصرة بمجموعة من المشاكل والعراقيل الاقتصادية سواء المحلية أو الدولية وهناك ثلاثة نماذج أساسية هي :

- نموذج التبعية الاستعمارية الجديد .
- نموذج المثال الكاذب .
- فرضية الثنائية التنموية .

ومن خصائص هذه النماذج أنها جاءت لتبرز أهم المشاكل التي تصادف الدول المتخلفة أكثر من إبرازها لعوامل النمو والتنمية .

- ✓يرجع وجود العالم المتخلف واستمرار تخلفه إلى التطور غير العادل في النظام الدولي .
- ✓أصبح هذا النظام يخدم مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة والتي تشكل مركز هذا النظام ولا يخدم الدول السائرة في طريق النمو التي تشكل محيط النظام .
- ✓هذا ما يجعل دائما قرارات السلطة في أيدي الدول الغنية مما يبقي دائما تبعية من قبل دول المحيط إلى دول المركز
- ✓هذه التبعية من شانها أن تعرقل أي محاولة للتنمية والتقدم ، بل تجعلها عملية مستحيلة
- ✓مصلحة الدول المتقدمة تتمثل في بقاء الدول المتخلفة في تخلفها ، لهذا شكلت نظام دولي يخدم مصالحها .

بالإضافة إلى ذلك وجود بعض الأطراف المحلية تتطابق مصالحهم مع مصالح الدول الغنية مما يجعلهم يطيلوا في عمر العلاقات غير العادلة ويوسعونها للاستفادة أكثر (أي المصالح الشخصية فقط).

[1] - فارس رشيد البياني ، مرجع سابق، ص88 .

وفي غالب الأحيان يكون هؤلاء الأفراد ذوي نفوذ سياسي داخل بلدانهم وتشمل هذه الطبقة (الحكام العسكريين، الملاك أي أصحاب رؤوس الأموال أي رجال الأعمال والتجار الكبار ، الموظفون الحكوميون المساهمون .

أنشطة هذه النخبة هي التي من شانها أن تعرقل جهود التنمية وذلك من خلال احتكار السوق وإهمال وعرقلة النشاط الإنتاجي المحلي والتركيز على الإنتاج الأجنبي وهذا عن طريق تشجيع الواردات.

المبحث الثالث :استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين و المهتمين بقضايا التنمية على وجه الخصوص بشأن التصورات العملية لمسار تحقيق التنمية، و قد انعكس هذا الاختلاف على مختلف التجارب التنموية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، فهناك من يركز على المزايا النسبية التي يوفرها كل من قطاع الزراعة و قطاع الصناعة وهناك من ربط بين التنمية و المستجدات العالمية في العلاقات الاقتصادية الدولية كالتنمية البشرية و العولمة. و سنتناول في هذا المبحث أهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية على أساس الربط و التوفيق بين الآراء الفكرية و التطبيقات العملية.

المطلب الأول: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية و الصناعية :

لتحقيق تنمية زراعية وصناعية في أي بلد يتطلب مجموعة من المساعي و الإستراتيجيات نذكر منها ما يلي :

أولا:إستراتيجية التنمية الزراعية:

أ- الزراعة و التنمية:

تساعد الزراعة على النمو الصناعي عن طريق تزويد الصناعة بقدر من حاجتها إلى قوة العمل، فالزيادة في الإنتاجية الزراعية يترتب عليها تخفيض قوة العمل في مجال الزراعة، ولا شك أن طاقة قطاع الصناعة لاستقبال و فتح فرص للعمالة كبيرة، و على ذلك ففي غمار عملية التنمية يزيد إسهام قطاع الصناعة ضمن الناتج الوطني إذا ما قورن بقطاع الإنتاج الأولي، وبعدها يزيد حجم قوة العمل في الصناعة في الوقت الذي يقل في الزراعة، كما سيكون هناك أثر اجتماعي يضاف إلى الأثر الاقتصادي حيث أن قيمة الإنتاج الحدي للعامل الزراعي أقل منه في الصناعة فان الانتقال من الزراعة إلى الصناعة يعني زيادة عرض عنصر العمل الرخيص نسبيا في القطاعات غير الزراعية و هذا ما يؤدي إلى تحسن في توزيع قوة العمل في الاقتصاد أي تخصيص أحسن للموارد الاقتصادية[1].

[1] – محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص344.

وواقع الأمر أن أثر النمو الزراعي على التقدم الصناعي أكثر بكثير، فلا يقتصر فقط على زيادة المدخرات المتاحة للاستثمار و التي توجه إلى قطاع الصناعة، بل يترتب على التقدم في قطاع الإنتاج الأولي الأمور الآتية[2]:

- مقابلة فائض الطلب المتزايد على الغذاء.
- توفير العديد من المنتجات الولية لقطاع الصناعة.
- توفير قدر من الصرف الأجنبي عن طريق الصادرات.
- فتح أسواق واسعة للمنتجات الصناعية.
- تزويد قطاع الصناعة المتطور بقدر من قوة العمل.
- الإسهام في تنشيط أسواق التبادل و في تنمية وسائل النقل و الاتصال.

ب- دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

أثبتت تجارب العديد من البلدان بان للزراعة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام و التنمية الصناعية بشكل خاص، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية و ذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية و مادية و بشرية. و تمكن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية[1]:

- توفير كميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذين ينمون بمعدلات مرتفعة، و للعاملين في الصناعة بشكل خاص.
- زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة و الخدمات.
- توفير الصرف الأجنبي لاسترداد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية و ذلك من خلال الصادرات الزراعية.
- إن الزيادة في المداخيل الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه المداخيل إلى الحكومة عن طريق الضرائب.
- يوفر القطاع الزراعي العمالة للقطاع الصناعي.

---

[2] – المرجع السابق ، ص340.

[1] – مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص166.

- تلعب الزراعة دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية.
- يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

ثانيا:إستراتيجية التنمية الصناعية:

شهدت العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية تجارب متعددة للتنمية الصناعية، و يمكن اعتبارها أنماط إستراتيجية أو سياسات صناعية تتسم بخصائص مشتركة من حيث الاتجاهات التنموية من بلد إلى آخر أو من فترة زمنية إلى أخرى ضمن البلد الواحد[1].

أ- التصنيع كأسلوب للتنمية :

يعتبر التصنيع الأسلوب الفعال والقادر على تصحيح الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات الدول، وعليه فهو يعتبر جوهر عملية التنمية . فهو يهدف إلى إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور قوامه قطاع تحويلي ديناميكي ينتج كل من وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية ويؤمن معدلا عاليا من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، في هذه الحالة يجب أن يصبح قطاع الصناعة التحويلية بمثابة القطاع القادر في الاقتصاد المحلي ، وهذا ما حدث في الدول المتقدمة حيث أقامت قطاعا صناعيا متنوعا أحدث تغيرا هيكليا . فالثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها من الدول لم يقتصر دورها على إنتاج السلع الإنتاجية والوسيطة والاستهلاكية وإنما أثر تأثيرًا واضحًا على قطاعات الاقتصاد الأخرى الزراعية والتعدينية والخدمية ، وأحدث تغييرًا واضحًا في الهيكل والبنيان الاقتصادي فتقلص عدد العاملين في مجالات الإنتاج الأولي وزاد عدد العاملين في الصناعة والتجارة وكافة الخدمات . [2]

وحتى يمكن تحقيق ذلك لا بد من زيادة حجم الاستثمارات لتوسيع قاعدة الصناعة ومن ثم زيادة الدخل الصناعي والذي ينعكس على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، كما يترتب على ذلك امتصاص الصناعة لقوة العمل الفائضة والموجودة بالقطاع الزراعي.

---

[1] – هوشيار معروف ، *دراسات في التنمية الاقتصادية* ، *دار صفاء* ، *عمان*، *2005* ، ص19.

[2] – أنظر: وعيل ميلود ،دراسة تباين النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص12.

كما يترتب على التصنيع أيضا تنويع الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات .وبدل أن تعتمد الدول على منتج أولي واحد أو قلة منها وتتعرض لتقلبات مستمرة في أسعارها وإنتاجها وحصيلة صادراتها وتعاني من اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالحها تقوم بإنتاج مئات السلع، وبذلك تقلل من وارداتها في الوقت الذي تنوع فيه صادراتها . هذا بالإضافة إلى قدرة الصناعة على تحقيق إنتاجية عمل مرتفعة واستخدام أساليب و وسائل إنتاجية متطورة.

كذلك فان معظم الدول النامية تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها الخارجية وذلك بسبب تراجع صادراتها من المنتجات الأولية، وعدم ارتفاع معدلات أسعار المنتجات الأولية بنسبة ارتفاع أسعار الواردات من المنتجات الصناعية وبسبب تزايد الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة محليا ، مما أدى إلى نقص المتاح منها للتصدير . فمن ناحية نقصت الصادرات ومن ناحية أخرى زادت الواردات ، كل هذا أدى إلى وجود عجز من ميزان المدفوعات يتزايد على مر السنين، لذلك اتجهت العديد من الدول النامية إلى إقامة المشروعات الصناعية الكبرى رغم أن ذلك كان بتكلفة جد عالية.

ب- دور الصناعة في التنمية الاقتصادية:

يمثل التصنيع عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، استهلاكية و إنتاجية، و من واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية و في نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية.لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقيق التصنيع،كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يعمل على تطوير العديد من القطاعات و يحقق العديد من المنافع، و من بين الآثار الايجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الاقتصاد ما يلي[1]:

- تصنيع المواد الأولية الزراعية.
- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي.
- تعزيز الروابط مع الزراعة و مع بقية القطاعات.
- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي و لبقية القطاعات.
- يساهم في تعزيز الصادرات و تنميتها.

[1] – مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص168.

- يساهم في توفير فرص العمل و اكتساب المهارات.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- يساهم في تحقيق التغير الهيكلي في الاقتصاد الوطني.
- يساهم في عملية التحديث و التحولات.

و قد اعتبرت العديد من الدراسات في مجال التنمية الاقتصادية عملية التصنيع على أنها العامل الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، و يرجع ذلك إلى أن تجربة الاقتصاديات الصناعية أوضحت الارتباط الوثيق بين التنمية و التوسع الصناعي، كما أن الصناعة توفر الوفرات الخارجية التي تستفيد منها الأنشطة الأخرى مثل تعزيز المهارات و تكوين الموارد البشرية و انتشار التكنولوجيا.كما أن التشاؤم حول آفاق الصادرات من المواد الغذائية و الأولية جعلت المصنوعات المحلية مكان المصنوعات المستوردة يبدو كأفضل طريق لتحقيق التنمية[1].

المطلب الثاني: إستراتيجية الحاجات الأساسية:

برزت هذه الإستراتيجية نتيجة لخيبة الأمل من الاستراتيجيات التقليدية المتصلة بمقاربات النمو و العمالة وتوزيع الدخل، فقد اتجه المفكرون و المهتمون بقضايا التنمية نحو استراتيجة جديدة هي إستراتيجية توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء و ملبس و سكن و تعليم و خدمات صحية...الخ.و قد ظهرت في السبعينات و أيدها البنك الدولي، وحجة أصحاب هذه الاستراتيجة هي أن توفير مثل هذه السلع و الخدمات من شأنه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الاستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو و رفع الدخل و الإنتاجية لصالح الفقراء.

محددات سياسة إشباع الحاجات الأساسية :

بعد أن عرضنا الإطار النظري الذي برزت فيه سياسة إشباع الحاجات الأساسية كسياسة تنموية نستعرض فيما يلي أهم محددات هذه السياسة. [2]

---

[1] – صقر أحمد صقر ، مرجع سابق ، ص614.

[2] – زيروني مصطفى ، النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص133.

أ- ماهية الحاجات الأساسية:

يمكننا تحديد الحاجات الأساسية اللازمة لكل مواطن، و التي يجب العمل على توفيرها كلآتي:

1 . حاجات مادية: و تشمل الحاجة إلى: الغذاء . الكساء . السكن.

2 . خدمات أساسية: و تشمل الحاجة إلى: التعليم و الثقافة . الصحة . النقل والاتصال.

3 . حقوق عامة للمواطن : مثل : احترام الذات و العدالة . حرية الاختيار . حق المشاركة السياسية و إبداء الرأي.

يتضح من خلال ما أوردناه سابقاً بأن هدف سياسة إشباع الحاجات الأساسية هو توفير الاحتياجات الضرورية لأفقر الفئات في المجتمع ، بهدف القضاء على ما تعانيه من تخلف ، و عليه لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي السائد و ذلك وفق أفق زمني يتم تحديده وفقاً لثلاثة عوامل:

. مدى ما يعانيه المجتمع من اختلال في توزيع الدخل الوطني، و بالتالي تفشي ظاهرة إشباع الحاجات الأساسية للغالبية.

. وفقاً للموارد المتاحة و المحتملة التي يمكن تعبئتها من أجل إشباع الحاجات الأساسية.

. مدى قدرة السلطة الحاكمة على إحداث التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي يتطلبها تنفيذ هذه السياسة .

و من أجل تحقيق هذه السياسة لأهدافها لابد من الأخذ بمجموعة من الإجراءات على مستويات مختلفة تتجلى أساساً فيما يلي:

. إجراءات عامة تهدف إلى توفير الإطار السياسي و الاجتماعي الملائم لتطبيق هذه السياسة.

. إجراءات اقتصادية على المستوى الكلي تهدف إلى تعبئة و توجيه الموارد المتاحة بهدف إشباع الحاجات الأساسية و ذلك من خلال تغيير الهيكل الاقتصادي السائد .

. إجراءات قطاعية تركز على كيفية مشاركة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في إشباع الحاجات الأساسية.

ب . مفهوم إشباع الحاجات الأساسية:

بداية يجب تبيان أن مفهوم الحاجات الأساسية يختلف عن احتياجات الكفاف ، فاحتياجات الكفاف مفهوم بيولوجي يقصد ذاك الحد الأدنى من السلع و الخدمات اللازمة للمحافظة على حياة الفرد . في حين أن مفهوم الحاجات الأساسية يتجاوز ذلك إلى ما يجعل المواطن يشعر بآدميته و أهميته في المجتمع . وأن هذه الحاجات أساساً من حقوق المواطنة. و بالتالي فإن هذه الحاجات تتطور و تزداد و تتنوع السلع التي تعتبر أساسية كلما تطور المجتمع. و تهتم استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية بما يصل إلى الفئات المحتاجة من سلع وخدمات و ليس بما يحصل عليه الفرد من دخل كما تفعل إستراتيجيات التنمية التقليدية .

ج . هدف إشباع الحاجات الأساسية:

تهدف هذه السياسة إلى توجيه جهود التنمية من أجل توفير الحاجات الأساسية للمواطن و إشباعها، و خاصة الطبقات الفقيرة التي تعاني من تدني مستويات المعيشة الخاصة بها. و ذلك لكي يكون هذا المواطن قادراً على العمل و العطاء مما يؤدي إلى تقدم المجتمع بفئاته كافة ، كما يساهم هذا التوجه في توزيع الدخل الوطني بطريقة أكثر عدالة . و هكذا سياسة الحاجات الأساسية تهدف إلى توصيل موارد معينة إلى جماعات معينة تعاني من نقص هذه الموارد.

د . الآراء المختلفة فيما تتضمنه الحاجات الأساسية من الحاجات غير المادية:

هناك اتفاق على ضرورة أن تتضمن الحاجات الأساسية ما يسمى بالحاجات المادية (الغذاء، الساء، المسكن) ، في حين أن الحاجات غير المادية تختلف الآراء في تحديدها . فهناك من يرى أن الحاجات الأساسية غير المادية تشمل الحق في التحصيل العلمي و حرية الكلمة والاعتماد على الذات و الانتماء إلى دولة مستقلة . وهناك من يضيف إلى ما سبق المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين والهوية الوطنية و الثقافية، والشعور بالسعادة في الحياة و العمل. و أيضاً يرى البعض أن الحاجات الأساسية غير المادية تشمل صيانة الحياة واحترام الذات و ضمان حرية المواطن .

المطلب الثالث:إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة:

شهدت البدايات الأولى لصياغة الأفكار و النظريات الاقتصادية تركيزا كبيرا على أهمية رأس المال المادي في النشاط الاقتصادي، و انصب الاهتمام على الثروة المادية بدلا من الإنسان و تعظيم الدخل بدلا من توسيع الفرص أمام الناس.

فقبل السبعينيات كان ينظر إلى عملية التنمية على أنها ظاهرة اقتصادية تتم عن طريقها ترجمة الزيادة في الإنتاج الوطني و متوسط الناتج الوطني الفردي إلى فوائد للمجتمع في شكل فرص عمل و فرص اقتصادية أخرى ، أو خلق الظروف الضرورية لتوزيع الفوائد الاقتصادية و الاجتماعية للنمو على كل المجتمع ، و بهذا كانت قضايا الفقر و البطالة و توزيع الدخل الوطني ذات أهمية ثانوية بالمقارنة مع قضية النمو.

لكن ما لاحظه معظم الاقتصاديين من الانتشار المطلق و الكبير للدخل و عدم العدالة في توزيع الدخل و الزيادة في البطالة ، بينت بان التجارب التنموية للخمسينات و الستينات لم تحقق النمو الاقتصادي المقصود ، و منه تم إعادة تعريف مصطلح التنمية الاقتصادية من وجهة نظر جديدة تتمثل في التخفيض أو القضاء على الفقر و عدم العدالة و البطالة و منه كانت البدايات الأولى للربط بين التنمية الاقتصادية و التنمية البشرية.

و هكذا بدأ النظر إلى الإنسان بصفته موردا هاما من الموارد الاقتصادية ، و أن تراكم رأس المال البشري مثله مثل الرأس المال المادي يعتبر القوة المحركة للنمو الاقتصادي ، و مع مطلع التسعينات بدأ مصطلح التنمية البشرية يتردد كثيرا في الأدبيات الاقتصادية ، و ظهرت اجتهادات و محاولات شتى لتعريفه بناءا على التطور الذي حصل في النظرية الاقتصادية و الذي جعل الإنسان الغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي و المحرك الأساسي له[1].

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة بأنها : التنمية التي تعمل على تحقيق الإنصاف داخل الأجيال و كذلك الإنصاف فيما بين الأجيال ، مما يمكن جميع الأجيال من تحقيق أقصى استفادة من قدراتها المحتملة.

[1] – إبراهيم الدعمة ، التنمية البشرية و النمو الاقتصادي ، دار الفكر ، بيروت ، 2002 ، ص14.

وقد نشأت نظرية التنمية البشرية المستدامة نتيجة للتوليف بين مفهومين للتنمية ،أولهما هو إستراتيجية التنمية البشرية التي طرحت من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثانيهما منهج التنمية المستدامة الذي وضعه أخصائيون بيئيون و اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بحالة التنمية بـ "ريو دي جانيرو" بالبرازيل عام 1992[1].

وقد فسر تقرير الأمم المتحدة العلاقة بين النمو الاقتصادي و بين التنمية البشرية بالقول بأن النمو ضروري للتنمية البشرية، و أن النمو الاقتصادي و التنمية البشرية متصلان ببعضهما، فالنمو وسيلة لكن التنمية البشرية هي الغاية أو الهدف.إلا أن المفهوم الجديد يعتبر وكما أشرنا سابقا أن الإنسان هو جوهر التنمية، وأن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية و السياسية أيضا.

و مصطلح الاستدامة في التنمية يعني الاستخدام الأمثل و بشكل منصف للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، و يركز مفهوم التنمية المستدامة على الموائمة بين التوازنات البيئية و السكانية و الطبيعية، لذا فهي تعرف كما أشرنا سابقا بأنها الاستخدام الأمثل و بشكل منصف، و السبب في وجود الهدر في الموارد هو أن السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل كبير.لذلك فالهدف هو الوصول إلى معدل نمو للسكان ثابت على مستوى العالم لمنع استنزاف الموارد الطبيعية و زيادة تلوث البيئة، وأخيرا فان التنمية المستدامة جوهرها الإنسان كما هو الحال مع المفهوم الأساسي للتنمية.و عليه فقد أضيف مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة[2].

المطلب الرابع:إستراتيجية التنمية المستقلة:

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات و ذلك كرد على محاولة البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية.و يعتبر Paul baran رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية ، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي و استغلاله أفضل

[1] – حميدوش علي ، التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص27.

[2] – مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ، ص180.

استغلال ممكن. ثم أخذ الفكرة اقتصاديون من مختلف القارات و حتى في أوروبا و حاولوا تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، وأجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور اللارأسمالي و رغم ذلك لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين إلا أن الغالبية تتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه و تطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية و تصنيع المعدات الإنتاجية و بناء قاعدة علمية و تكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.

وهناك جملة من الشروط اللازمة لانجاز التنمية المستقلة و هي :

أ- ضرورة تدخل الدول في شؤون الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية و تحقيقها للاستقلال و تكوين القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية دون الاعتماد على الخارج لا في نطاق ضيق.

ب- السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل و توجيه استخدامه لما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار بأن للسياسات التي تضعها الدولة دورا رئيسيا في ذلك.

ج- أهمية توفير الحجم الكبير و الإمكانات الواسعة.

د- عدم إغفال طبيعة البلدان المجاورة و طبيعة العلاقات التي تربطها بها.

هـ- التوجه نحو الداخل عند رسم السياسات الاقتصادية من أجل إشباع الحاجات الأساسية و تحقيق العدالة في توزيع الدخل و تغيير نمط الاستهلاك بما يتلاءم و متطلبات كل مراحله.

و- العمل على تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي.

و لابد من الإشارة هنا إلى أن هذه الإستراتيجية تتقاطع و تبتعد عن الإستراتيجية العالمية السائدة حاليا، و التي جاء بها الغرب وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية و الهيئات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية و تتعارض أيضا مع مفهوم و أطروحات العولمة التي يتم فرضها بشتى الوسائل على بلدان العالم المختلفة.

مؤشرات التنمية الاقتصادية:

إن استقلالية أي بلد تعني استقلاليته في كافة المجالات، و من ضمنها وجود تنمية مستقلة يمكن قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات التي يقصد بها الشروط الواجب توفرها في أي بلد ليتمكن من تحقيق هذه التنمية المستقلة، و تنحصر في مدى تأثيرها في دفعه نحو زيادة اعتماده

على نفسه و تقليل ارتباطه بالخارج، و بالتالي فإنها تكمن في كيفية التخلص من العوامل التي سببت التبعية و ساعدت على استمرارها و زيادتها مع مرور الزمن.

و لما كانت هذه الأسباب تختلف من بلد إلى آخر، فان هذه الشروط ستختلف أيضا باختلاف البلدان،إلا أن هناك مجموعة عامة يمكن أن تعتمد في جميع البلدان التابعة للتخلص من تبعيتها، إضافة إلى الشروط الخاصة بكل منها، و التي تخص كيفية التخلص من حالة الارتباط بالخارج كحالة مختلفة عن الحالات الأخرى.

و يفترض أن تكون هذه الشروط موضوعية و ممكنة التحقق وفقا لإمكانات البلدان المختلفة المعروفة بالاستناد إلى الفهم السليم لواقعها الاقتصادي و الاجتماعي، و هي متطلبات عامة جدا يرتبط تحقيقها بالصدفة أكثر من ارتباطها بالضرورة، و بالتالي فان تعليق الاستقلال التنموي بشروط صدفية يعد أمرا محدود الدقة، و هي كشروط لا تعدوا أن تكون أحكاما ذاتية، و ليست موضوعية يمكن الاستناد إليها في الجميع البلدان.

و هنا فان الشروط التي تمكن المجتمع من السيطرة على عملية التراكم الرأسمالي فيه تعد شروطا رئيسية لتحقيق التنمية المستقلة، لكنها غير متكاملة و لا شاملة، و بالتالي سيتم إعادة النظر في مناقشتها، بتوسيعها و تفصيلها، ليتمكن اعتمادها كشروط تحمل إمكانية التحول إلى مؤشرات كمية ليتم اتخاذها أساسا للمقارنة بين البلدان المختارة[1].

و هناك مؤشرات معتمدة لقياس الاستقلال في الانجاز التنموي في البلدان النامية و يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مؤشرات أساسية هي:

أ- مؤشرات الإمكانية:

وتشمل المؤشرات التي تبين مدى إمكانية البلد النامي من إتباع طريق التنمية المستقلة، و هي تنحصر في توضيح قدرات البلد الذاتية و ظروفه المختلفة التي يمكن أن تساعده أو تعيقه في تحقيق الاستقلال وتتضمن مايلي:

أ-1- الموقع الجغرافي: يحدد هذا المؤشر مدى أهمية موقع البلد بالنسبة إلى طرق الملاحة الدولية و مدى إستراتيجية هذا الموقع من خلال قربه أو بعده عن بعض المواطن التي تحظى باهتمام الدول المتقدمة و التي تعرض البلد إلى احتمال تدخل هذه الدول القوية في شؤونه الداخلية مما يحتم عليه تحمل تكاليف متنوعة في سبل تبني طريق التنمية المستقلة و مواصلتها.

[1] – سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة ، مرلؤ دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص81.

أ-2- الحجم: و يشمل المساحة و عدد السكان، و كما هو معروف اقتصاديا فكلما كبر حجم الدولة كلما زادت إمكانية زادت إمكانية تخطيها العقبات التي قد تعترض طريق تطورها الاقتصادي.

أ-3- توفر الموارد و تنوعها: كلما كانت الموارد وفيرة و متنوعة قل اعتماد البلد على الخارج في انجاز عملية التنمية الاقتصادية، و بالتالي زادت إمكانات تحقيقه الاستقلال إذا توفرت الرغبة في ذلك.

ب- مؤشرات التأهيل:

تشمل المؤشرات التي تؤهل البلد لتحقيق التنمية المستقلة و التي يمكن تسميتها بمؤشرات الانطلاق نحو التنمية المستقلة، و تنحصر في إحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني لتصحيح الاختلالات المزامنة له، و كذلك تصحيح هيكل السكان و توزيعهم القطاعي و التعليمي و الجغرافي، فضلا عن تعديل أساليب توزيع الدخل و التي تصب في زيادة الناتج و الإنتاجية، إلى جانب تطوير نوعية حياة الفرد و المجتمع، وصولا إلى مجتمع أكثر تطورا يمكنه من الاعتماد على نفسه في توفير متطلبات تنميته و تطوره.و يمكن تحديد هذه المؤشرات فيما يلي:

ب-1- التغيرات في هيكل الإنتاج و الإنتاجية: يبين هذا المؤشر الأهمية النسبية لكل من القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة معينة، فالتطور يفترض تنوع الهيكل الاقتصادي من دون تركز الاعتماد على قطاع معين دون غيره.

ب-2- تصحيح الاختلال في هيكل السكان و القوى العاملة: ويشمل هذا المؤشر إعادة توزيع السكان بين الأقاليم المختلفة للبلد، فالمطلوب توزيع السكان وفق طريقة تضمن التوازن و التوزيع الجيد للسكان مع الموارد المتاحة في كل منطقة.

ب-3- التطور في نوعية الحياة: و تركز على عاملين أساسيين هما الجانب التعليمي من خلال التطور الحاصل في انخفاض نسبة الأمية بين السكان و ارتفاع عدد المسجلين في المراحل الدراسية المختلفة و الجانب الصحي من خلال توفير الخدمات الصحية و تخفيض معدلات وفيات الأطفال و توفير عدد الأطباء.

ب-4- العدالة في توزيع الدخل و الثروة:يتم التوصل إلى هذا المؤشر من خلال دراسة الإجراءات و السياسات الخاصة بإعادة توزيع الدخل و الثروة.

ب-5- التقنية و البحث العلمي: إن التطور الذي تحققه المؤسسات الاقتصادية في مجال البحث العلمي و التقني يسهم بشكل فعال في إيجاد التقنية الملائمة للاقتصاد الوطني و يعمل على تطوير التقنية المستوردة من الخارج.

ب-6- التغير الحاصل في نمط الاستهلاك: يقاس هذا المؤشر بالأهمية النسبية للطلب الاستهلاكي إلى إجمالي الدخل القومي، و نسبة كل من الاستهلاك الخاص و العام إلى إجمالي الاستهلاك و توزيعه بين السلع الغذائية و السلع الضرورية و السلع الكمالية.

ب-7- التغيرات في هيكل الإنتاج و الإنتاجية: يقاس هذا المؤشر بأهمية تدخل الدولة في الفروع و النشطة الاقتصادية المختلفة ومدى كفاءة تدخلها هذا مقارنة بالقطاع الخاص.

ج- مؤشرات الاستقلال: يشمل المؤشرات التي تحدد استقلال عملية التنمية الاقتصادية في البلد، و تشمل هذه المؤشرات العناصر الآتية:

ج-1- مؤشر الفجوة الداخلية:يقاس بمدى تغطية المدخرات المحلية للاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف.

ج-2- مؤشر الفجوة الخارجية: و يشمل مؤشر الانكشاف التجاري للدولة، مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات، مؤشر التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات، التوزيع السلعي للصادرات و الواردات.

ج-3- مؤشر الدين الخارجي: أي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ج-4- مؤشر الأمن الغذائي: يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس التنمية المستقلة فالسلع الغذائية ضرورية إلى الحد الذي يجب على البلد أن يحقق اكتفاء ذاتيا في إنتاجها، حتى تتجنب الدولة اللجوء إلى الخارج.

ج-5- مؤشر التبعية الصناعية: و يحتوي مجموعة من المؤشرات الجزئية منها مؤشر الواردات الاستثمارية، مؤشر الاعتماد على المشاريع الجاهزة و رأس المال الأجنبي في تنفيذ مشاريع التنمية.

ج-6- مؤشر العلاقات الخارجية: و يشمل هو أيضا على مجموعة من المؤشرات الجزئية منها مؤشر مدى قوة العلاقة مع المنظمات الدولية، مؤشر العلاقة مع البلدان النامية، مؤشر الأمن القومي، مؤشر الاستقلال الثقافي و الفكري.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال تحليلنا لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بكل من التنمية الاقتصادية ، و على وجه الخصوص تحليلنا لمسار التنظير الاقتصادي لهذا المفهوم و مختلف المفاهيم المرتبطة به نخلص إلى أن الاهتمام الكبير و البارز بقضية التنمية عموما ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية استجابة لمطالب المجتمعات المتحررة من الحركات الاستعمارية و التواقة إلى إعادة بناء نسيجها التنموي ، و بالمقابل أيضا اهتمت الدول الأخرى بتحقيق تطورات نوعية على صعيد التنمية الاقتصادية الشاملة .

تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوم شامل يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي الذي يعبر عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي ، فهي عملية تشمل التغير النوعي في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و قد تطور مفهومها ليرتبط بكل من التنمية البشرية و التي تعني مدى توفر معايير الرفاه الاجتماعي من حيث التعليم و الصحة و المشاركة السياسية ، و التنمية المستديمة التي تهتم بالمحال البيئي ومدى إحداث توافق بين احتياجات الجيل الحالي و الأجيال القادمة ، و قد تم صياغة العديد من الاستراتيجيات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومن أبرزها نجد الاستراتيجيات المعتمدة على الزراعة و الصناعة و إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية و إستراتيجية التنمية البشرية و إستراتيجية التنمية المستقلة ، و قد اختلفت هذه الاستراتيجيات حسب اختلاف المتطلبات الزمنية و المكانية للدول.

الفصل الثاني:

التنمية المستدامة و المفاهيم المرتبطة بها.

تمهيد:

لا شك أن تحقيق التنمية يعتبر من أكبر التحديات الحديثة لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، فالدول النامية تسعى إلى بلورة استراتيجيات تمكنها من اللحاق بركب التنمية أو على الأقل بالحد الأدنى منه و الذي يضمن لها الاستقلال السياسي و الاقتصادي و الحياة الكريمة لشعوبها، بينما الدول المتقدمة تسعى إلى تعزيز مستويات التنمية التي وصلت إليها و التركيز على الجوانب النوعية لحياة البشر.

و في سياق هذا التدافع الاقتصادي في العالم و تطور أشكاله و تنوع مداخله برزت مفاهيم جديدة تلحق بالتنمية الاقتصادية و من بينها التنمية المستدامة التي ظهرت في نهاية الثمانينات كنتاج جديد للتطلعات التنموية لمختلف دول العالم من زاوية عدم استنزاف الموارد و المحافظة على حق الأجيال القادمة في مصادر التنمية بمختلف أنواعها ، بالإضافة إلى المحافظة على البيئة .

و سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الجوانب التنظيرية لمفهوم التنمية البشرية و كيفية بروزها و كذا المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بها.

المبحث الأول : المسار التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة

اعتمد مفهوم التنمية منذ العقد الخامس من القرن الحالي على أنها زيادة في الاستثمار مما يؤدي إلى تطور هيكل الاقتصاد ومن ثم إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي وقد ظهر في المرحلة الثانية انتقادات تثير قضية توزيع الدخل والجوانب الاجتماعية الأخرى مما يعني الاهتمام بالتنمية البشرية إلى جانب رأس المال ، وقد أصبح يؤخذ في الحسبان خاصة في المرحلة الثالثة طبيعة العلاقات الإنسانية وأصبح الاهتمام ينصب بشكل رئيسي على نوعية الإنسان ونوعية المحافظة على البيئة أكثر منه على إنتاج السلع والخدمات وبالتالي ظهرت مؤشرات مهمة أخرى مثل معدل وفيات الأطفال الرضع والعمر المتوقع منذ الولادة .....الخ

المطلب الأول:مفهوم التنمية المستدامة :

لقد ظهرت مفاهيم جديدة مثل الاعتماد على الذات والتنمية البشرية ومفهوم الحاجات الأساسية الخ.... [1]

ولذلك ظهر مفهوم جديد للتنمية بما يطلق عليه التنمية المستديمة ، حيث كان أول ظهور له في نادي روما سنة "**1986**" الذي اقترح ما يسمى[2] " **Eco . développement**" " أي التفاعل بين الاقتصاد والايكولوجيا في دول الشمال والجنوب حيث نشر في سنة **1972** تقرير مفصل حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك حتى سنة **2010** . ولعل من أهم نتائجه انه سيحدث خلال القرن 21 كارثة بيئية بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة ، وفي **16 جويلية 1972** انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في " **ستوكهولم** " حيث تم عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية.

[1] – جميل الطاهر، تطور مفهوم التنمية المستديمة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ص54 .

[2] – عمار عماري ، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ، المؤتمر العلمي الدولي ، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد ، سطيف سنة 2008 ، ص 02 .

وفي 1982/10/28 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة ، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شانه التأثير على الطبيعة ، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام السائد عند وضع الخطط التنموية.

وفي 1987/04/27 نشرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك " ، حيث اظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة ، وتم بلورة تعريف دقيق لها ، وأكد التقرير على انه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي .

وفي 1992/06/04 انعقدت قمة الأرض في ري ودي جانيرو بالبرازيل أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة ،خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي وفي إطار تنمية قابلة للاستمرار والتوسع.

وفي ديسمبر 1997 تم إقرار بروتوكول " كيويتو " الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة .

ومن بين النتائج أيضا التي تمخضت عن المؤتمر ما يلي: [1]

- ✓ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو والحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وبشكل آخر أن عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضرين دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية الحاجات للخطر .

كما أثير هذا المؤتمر لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ، ولا يمكن التفكير بمعزل عنها .

هذان المبدآن (التنمية المستدامة وحماية البيئة) تقررا باعتبارهما جزء من جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الحادي والعشرين ينطويان على بعض الدلالات العميقة للغاية .

- ✓الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية بما يتلاءم والنظام الايكولوجي والبيئة .

[1] – خبابة عبد الله ، بوقرة رابح ، الوقائع الاقتصادية ، العولمة الاقتصاديةِ والتنمية المستدامة ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، ص 323 .

- ✓أن تتحقق العدالة في تلبية حاجات جميع الشعوب في الجيل الحاضر والعدل في تلبية حاجات أجيال المستقبل أي بمعنى عدم اغتصاب ونهب خيرات البلاد وعدم ترك نصيب للأجيال القادمة والمستقبلية ومع تحقيق التوازن بين التنمية بمختلف جوانبها وصيانة البيئة.

وفي آفريل 2002 انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال :[1]

- ✓تحسين معيشة الناس .
- ✓المحافظة على مواردنا الطبيعية في عالم يشهد نموا سكانيا يصاحبه طلب متزايد على الغذاء والماء والمأوى والطاقة والخدمات الصحية والأمن الاقتصادي ، يجب أن تعيد البلدان النظر في أنماط استهلاكها وإنتاجها .
- ✓أن تلتزم بالنمو الاقتصادي المسؤول والسليم بيئيا.

-المطلب الثاني:ماهية التنمية المستدامة

التنمية المستديمة مفهوم حديث بدا يستخدم كثيرا في الأدب التنموي المعاصر ، وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في منظم دول العالم الصناعي والنامي على حد السواء، وتتبناها هيئات شعبية ورسمية تطالب بتطبيقها .

والتنمية المستديمة نمط تنموي اقتصادي واجتماعي وسياسي يمتاز بالعقلانية والرشد ، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية واجتماعية مرتفعة منشودة من جهة .

ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى [2] وبالتالي يمكن القول على أنها عملية مكملة لبعضها البعض ، وليست متناقصة وينظر لذلك على انه السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر وللأجيال في المستقبل

---

[1] – أخبار مؤتمر قمة جوهانسبورغ : ما الذي سيتغير من الموقع الالكتروني http://www.un.org/arabic/conferences/wssd

[2] عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ، التنمية المستديمة ، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ،سنة 2007 ص 15.

ومن هنا نستطيع القول أن التنمية المستديمة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة عناصر رئيسية وهي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة .[1]

1. **العنصر الاقتصادي :** يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال امثل للموارد الطبيعية على النمو وبكفاءة رشيدة.
2. **العنصر الاجتماعي :** يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر والى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن ، واحترام حقوق الإنسان .

ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث ، وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة ويقصد " بالتنمية المستدامة " ذلك أن النوع من التنمية الذي يضمن تلبية حاجات الحاضر دون الإضرار بقدر الأجيال القادمة على إشباع الحاجات الخاصة بها [2]

وتعرف كذلك بأنها " عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانية الحاضر والمستقبل لوفاء الإنسان وتطلعاته".

ويعرفها المشرع الجزائري على أنها " ذلك النوع من التنمية الذي يهدف إلى التوفيق بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة أي دمج البعد البيئي في التنمية الهادفة إلى إشباع حاجات أجيال الحاضر والمستقبل[3] .

---

[1] خبابة عبد الله ، بوقرة رابح ، مرجع سابق ، ص 221 ،

[2] – Glossaire de l’environnement et du développement durable (Alger, Ministère de l’aménagement et de l’environnement mars 2004 p 6.

[3] - Article n°04;loi n°03-10 du 19/07/2003 relative a la protection de l’environnement dans le cadre du développement durable –j.o.n°43 –p.8 .

وأثار المبدأ الرابع الذي اقره مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة الذي انعقد بالبرازيل سنة 1992 : إلى انه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها .

كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة ، والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار .

3. العنصر البيئي :

يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها.

وبناء على ذلك يمكن القول أن مصطلح التنمية المستديمة تبنى ديمومتها على مبدأ استمراريتها ويستمر بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها ، ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات من كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى. [1]

ومن خلال هذا العنصر عرف ظهور أو انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة التي تمت صياغته من طرف السيدين " انياسي صاش " و " موريس سترونغ " وآخرون ووضع هؤلاء في مقدمة اهتمامهم نموذجا للتنمية يحترم البيئة ويولي عناية خاصة للتسيير الفعال للموارد الطبيعية ويجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية والحذر البيئي معتمدين في ذلك على متابعة إدارية جديدة ومؤسساتية حيث تسمح التدخلات في المجالات الأربع التالية بتحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة في التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحذر البيئي. [2]

[1] – عثمان محمد غنيم ، التنمية المستديمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

[2] – قدى عبد المجيد – بوشعير لويزة ، مداخلة بعنوان : معضلة البيئة والتنمية الاقتصادية والتدابير المتخذة لمواجهتها ضمن الملتقى الدولي السادس الذي نضمته الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين بعنوان : الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، ص 7.

ومن خلال هذا النموذج المقترح يمكن التوصل إلى بعض النتائج التي تم التوصل إليها :

- ✓ التحكم في استعمال الموارد(الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المتاحة.
- ✓ توظيف تقنيات " نظيفة " تتحكم في إنتاج النفايات واستعمال الملوثات أي الحد من انبعاث الغازات السامة والملوثة للبيئة .
- ✓ حصر معقول لموضع النشاطات الاقتصادية أي بمعنى الاختيار الاستراتيجي لمواقع وأماكن النشاطات الاقتصادية الصناعية خاصة بحيث لا تضر لا الإنسان ولا البيئة لا حاضرا ولا مستقبلا على الأقل في الأمد المتوسط.
- ✓ تكييف أساليب الاستهلاك مع العوائق البيئية والاجتماعية بمعنى اختيار الأفضلية للحاجات على حاجات الطلب ، وإن مفهوم الحاجات الإنسانية الأساسية ينبغي أن ينظر إليه في إطار حركي لا سلوكي ، ذلك أن تحقيق جيل (مستوى) من الحاجات يفتح الطريق للمطالبة بجيل أعلى منه من العلم والمعرفة والراحة... [1]
- ✓ وبين التوصيات التي لابد أن تخرج بها هي انه لا مناص من اعتماد نموذج تنموي ذاتي يقوم على استيعاب الخصوصيات المختلفة للأمة الاقتصادية ، الاجتماعية ، والثقافية ، الروحية....وكذلك التداعيات الدولية ومختلف اتجاهات البيئة العالمية المتسمة بسيادة العولمة الغربية والتي تسعى إلى تقزيم دور الحكومات وتعطيل دورها في تنمية بلدانها. [2]

[1] – يوسف الصائغ ، الاقتصاد السياسي والاجتماعي لإدارة التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1998 ، ص 51.

2 – موساوي عبد الله ، دور الدولة في التنمية البشرية في البلدان النامية في ظل العولمة – مجلة اقتصاد شمال إفريقيا – جامعة الشلف بالجزائر ، العدد السادس 2009 ، ص 50.

-تعريف التنمية المستدامة

I. التعريف الاصطلاحي:

استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية نتيجة ديناميكيتها ، وهذا التغير قد يكون في خصائصها وعناصرها وعلاقة هذه العناصر ببعضها البعض.

وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجيا على اعتبارات العلمين من نفس الأصل الإغريقي ، حيث يبدأ كل منهما بنفس الأحرف الأولى (ECO) والذي يعني في العربية البيت أو المنزل.

والمعنى العام لمصطلح الايكولوجيا (ECOLOGY)هو دراسة مكونات المنزل ، أما مصطلح اقتصاد (ECONOMY) فيعني إدارة مكونات المنزل ، فإذا افترضنا أن المنزل هو دولة أو إقليم أو الكرة الأرضية فان الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص الدولة أو الإقليم وبين هذه المكونات[1].

والتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس ، أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة والمتواصلة بشكل تلقائي[2]

وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحات مترادفين ، فبعضهم يقول التنمية المستدامة وبعضهم الآخر يقول التنمية المستديمة كترجمة للمصطلح الانجليزي "sustainable développement"[3].

وبناء على ذلك يمكننا القول بان مصطلح التنمية المستدامة يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية ، بينما يشمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية ويشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات من جهة أخرى.

---

[1] – قمة جوهانسبورغ – ما الذي سيتغير؟ – من الموقع التالي : http.www.unorg/arabic/conferences/wssd.

[2] عثمان محمد غنيم ، التنمية المستديمة ، مرجع سابق ، ص23.

[3] – أسامة الخولي ، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة – مداخلة ضمن المؤتمر العربي الأول للإدارة والبيئة في الوطن العربي – الرباط 19-21 أكتوبر 2000.

2. التعريف الاقتصادي البيئي

جاء التعريف العلمي للتنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 ، وعرفت التنمية في هذا التقرير على أنها :" تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم [1] ، أي بمعنى أن هذه التنمية التي تعتني بالجيل الحالي من جميع جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون المساس بحق أجيال المستقبل وذلك بإهدار الثروات واستنزافها دون ردع ولا رقيب ، ومنه جاء تعريف آخر للتنمية المستديمة :"بأنها الأعمال التي تهدف إلى استثمار الموارد البيئية بالقدر الذي يحقق التنمية ، ويحدث التلوث ، ويصون الموارد الطبيعية ويطورها ، بدلا من استنزافها ومحاولة السيطرة عليها وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة والثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض [2]

كما أنها تضع احتياجات الإنسان الأساسية في المقام الأول وبين الاحتياجات الأساسية في العيش الكريم وهو توفير الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية.

وعرفها " وليام رولكزهايم " – مدير حماية البيئة في و.م.أ – على أنها " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتان ؛ أي بمعنى أن هذان المصطلحان – التنمية الاقتصادية والبيئة – هما مصطلحان متكاملان ومتمم كلاهما الآخر ولا يمكن لأحدهما أن يضر الآخر بأي شيء كان.

وهنا جاء تعريف آخر للتنمية المستدامة " بأنها تتضمن التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ، ولا تضع في الوقت نفسه قيودا على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي[3]

وهي " إطار عام من اجل خلق توازن بين النشاط الاقتصادي التنموي والبيئي الطبيعي.

---

[1] – عثمان محمد غنيم – ماجدة أبو زنط ، التنمية المستديمة ، مرجع سبق ذكره ، ص25.

[2] – محمد عبد القادر الفقي ، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية – الندوة العالمية الثالثة للحديث الشريف حول " القيم الحضارية في السنة النبوية ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي في 2007/03/17 ، ص3.

[3] – علي عبد الله ، إشكالية التنمية المستدامة ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة المنعقد بتاريخ 10-2009/04/11 بكلية ع.إ.جامعة المسيلة.

وبذلك يمكن إعطاء تعريف للتنمية المستدامة بأنها " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة.

وهذا من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان ولا يوجد تناقض بينهما.

وعليه فالتنمية المستدامة تهدف إلى الرفع من مستوى حياة الإنسان من الحسن إلى الأحسن ولكن ليس على حساب البيئة وهي فيما معناه العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال للموارد الطبيعية بطريقة عقلانية

ورشيدة بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تحددها الطبيعة[1]

إذا فالتنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية ، لأنها تهتم بحق الأجيال القادمة في العيش الكريم كما هي حق للأجيال الحاضرة في الاستغلال بعقلانية.

أما البنك الدولي فقد عرف التنمية المستدامة بأنها " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة ، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن[2].

أي أن هذه التنمية هدفها هو التحاق كافة أفراد الأمة بان تشارك في المساهمة بأي شكل من الأشكال لكي تعطي نفس الفرص وإتاحة المجال للرفع من مستوى الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لكي تبقى على مستوى رأس المال وتوسع فيه وتجدده لكي يبقى نصيب كافي ومتجدد عبر الأزمنة للأجيال القادمة.

كما عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 بان " التنمية المستديمة ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو للحاجات التنموية والبيئية بين الأجيال " [3]

---

[1] – بن إسماعيل حياة ، دور السياحة العربية في التنمية الاقتصادية ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الاقتصاد السياحي والتنمية المستدامة المنعقد بتاريخ 9-10/مارس/2010 بكلية ع.إ . جامعة بسكرة.

[2] – عمار عماري ، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ، مرجع سبق ذكره ، ص4.

[3] – الحرشي حميد ، السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستديمة – مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية – جامعة الشلف 2005 ، ص25.

كما وضع تقرير الموارد العالمية الذي نشر في نفس السنة 1992 والذي خصص بكامله لموضوع التنمية المستدامة عشرين تعريفا واسع التداول ، وقد حاول التقرير توزيع هذه التعاريف إلى أربع مجموعات هي : [1]

أ – الجانب الاقتصادي :

تعني التنمية المستديمة في الدول الصناعية المتقدمة التقليل والترشيد من أنماط الاستهلاك للطاقة والموارد الطبيعية.

كما تعني التنمية المستديمة بالنسبة للدول النامية توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر حرمانا.

ب– الجانب الاجتماعي والإنساني :

فان التنمية المستديمة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق اكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ج – الجانب البيئي :

وهي استغلال المساحات الأرضية بعقلانية واحترا ف ؛ أي بمعنى المساحات المخصصة للمنشآت يجب أن تكون مدروسة دراسة إستراتيجية بحيث لا تؤثر على الإنسان من جهة ولا على المساحات الزراعية والمساحات الخضراء من جهة أخرى.

وفي هذا الجانب يمكن إبراز عدة عناصر يمكن أن تكون الحامي والمؤمن للإنسان والبيئة على حد سواء ، وهذه العناصر هي : [2]

- ✓ مكافحة التلوث بأنواعه وأشكاله المختلفة.
- ✓ تقليل النفايات الصلبة والسائلة لأقصى حد ممكن.
- ✓ زيادة إجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد واستغلالها بطريقة عقلانية.

---

[1] – المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة ، المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة للدول الإسلامية ، جدة من 12–2002/07/14 ، ص22.

[2] – عثمان محمد غنيم ، التنمية المستديمة ؛ فلسفتها وأساليب تخطيطها ، مرجع سبق ذكره ، ص26.

- ✓ استغلال وتطوير الموارد الطبيعية المحلية بما يخدم الاقتصاد المحلي ويعمل على تحقيق نمو معتدل.
- ✓ مكافحة مشكلات التفكك الاجتماعي والفوضى وغياب الأمن واستشراء الخوف.

د – الجانب التقني والإداري :

فالتنمية المستديمة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد ، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي لا تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بطبقة الأوزون.

ومن خلال كل هذه التعاريف التي أسردناها من خلال هذا البحث ، يمكن تلخيص سمات أساسية للتنمية المستديمة[1] كما جاءت في إحدى الدراسات لـ " ادوارد باربيي " بعنوان :

" Edward barbier , the comcept of sustainable economic devolement ; 1987"

1 – أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها اشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

2 – أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

3 – أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا ، أي أن التنمية تسعى إلى الحد من الفقر العالمي.

4 – أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

والتنمية المستدامة في هذه الدراسة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة (البيئي والاقتصادي والاجتماعي) دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.

[1] – محمد صالح الشيخ ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط 1 الإسكندرية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية 2002 ، ص93.

المبحث الثاني : مبادئ و أهداف التنمية المستدامة

هناك مجموعة من المبادئ تقوم عليها التنمية المستدامة تجهلها تتميز عن غيرها من المفاهيم الاقتصادية بصفة عامة و المفاهيم التنموية بصفة خاصة.

المطلب الأول:مبادئ التنمية المستدامة :

تعتبر التنمية المستدامة عقيدة بيئية ذات أسس ومبادئ تسهل من عملية التنمية في مفهومها الشامل لجوانب حياة البشرية الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية ، وقد تم توضيح هذه المبادئ من قبل " البنك العالمي للإنشاء والتعمير " كما يلي [1]:

المبدأ الأول : تحديد الأولوية بعناية

اقتضت مشكلات البيئة وندرة الموارد الطبيعية ، التشدد في وضع الأولويات ، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل ، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية لمشكلات البيئة ، وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية ، ففي دراسة جرت سنة 1992 تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البلد ، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على الرصاص ، والآن حوالي 50 دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المدني.

المبدأ الثاني : الاستفادة من كل دولار

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجمة مكلفة بدون مبرر ، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية ، ومن ثم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة ، وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل (التشيك ، المكسيك ، الشيلي).

[1] – بوشامة مصطفى ، البيئة والتنمية المستدامة من منظور إسلامي – مجلة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدملات التعليمية – عدد 16 ، شهر جويلية 2010 ، ص ص 98.99.

المبدأ الثالث : اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة ، والحد من الفقر ، ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة منها: خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو وضع سياسة لتحقيق الربح للجميع ، فعلى سبيل المثال انخفض الدعم بمقدار النصف للطاقة في البلدان النامية ، انخفض الدعم على مياه الري التي تبلغ 80% من كل المياه المستخدمة ، إجراء بعض الدول مثل جنوب إفريقيا – الفلبين – كولومبيا – إصلاحات زراعية تعتمد وتستند على قواعد السوق ويتم عن طريق التفاوض ، ويتوقع أن تكون له آثار مفيدة على البيئة وعلى التنمية المستديمة بشكل عام.

المبدأ الرابع : استخدام أدوات السوق حينما يكون ممكنا

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق ، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الإنبعاثات الغازية وتدفق النفايات أو فرض رسوم على الوقود وتشجع استعمال الغاز الخالي من الغازات الملوثة وذلك بالتخفيض من سعره كما جرى ذلك في الجزائر، كما أن الصين تفرض رسوما على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (Co2) وتقوم تايلندا وماليزيا بفرض نفس الرسوم على النفايات[1]

المبدأ الخامس : الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل فرض رسوم على قيود الاستيراد ولأنواع معينة من المبيدات الحشرية وإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية ، فعلى سبيل المثال اندونيسيا سنة 1996 أدخلت نظاما يتكون من خمس نجوم لتقييم الأداء البيئي ، ومثل هذه الحملات الرامية إلى اطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام يكون لها غالبا تأثير أقوى من النهج الأكثر تقليدا.

[1] – خبابة عبد الله – بوقرة رابح ، الوقائع الاقتصادية ، العولمة الاقتصادية ، التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 339.

المبدأ السادس : العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية ، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الايزو 14000 الذي يشهد بان الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة بالإضافة إلى توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرفق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

المبدأ السابع : الإشراك الكامل للمواطنين (المشاركة الشعبية)

التنمية المستديمة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار ، فالتنمية المستديمة تبدأ في المستوى المكاني المحلي أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى ، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل يتطلب تحقيقا بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية[1].

ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستديمة تنمية أسفل تبدأ من المستوى المحلي فالإقليمي فالوطني تكمن في الدور المتعاظم للحكومات والمجالس المحلية والبلدية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي ، ويمكن تلخيص دور المجالس المحلية والولائية والوطنية في النقاط التالية [2]

-تستطيع الحكومات أو المجالس المحلية للحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض ، من خلال إيجاد أنماط فعالة لاستخدامات الأرض وتحسين نظم المواصلات وتطوير برامج لترشيد استهلاك الطاقة وستكون النتيجة الحد من مشكلات التلوث والازدحام المروري وانخفاض وانخفاض في النفقات المرصودة لهذه الغاية.

ومن ثم زيادة قدرة الهيئات المحلية الاستثمارية ، مما يساعد على تحسين نوعية حياة السكان.

[1] – عثمان محمد غنيم ، التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها– مرجع سبق ذكره ، ص 31.

[2] – مرجع سبق ذكره ، ص 33.

المبدأ الثامن : توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

- ✓ يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة ، القطاع الخاص ، منظمات المجتمع المدني ، وغيرها...) والتي تتظافر لتحقيق مختلف هذه العناصر[1]:
- ✓ معدلات استغلال الموارد يجب أن لا تتجاوز معدلات تجددها الطبيعة.
- ✓ الملوثات والنفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان يجب أن لا تزيد عن معدلات القدرة البيئية على التخلص منها وإعادة استغلالها بعقلانية.
- ✓ التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد التجدد.
- ✓ استخدام الموارد المحلية المتاحة بدل جلب الموارد من مناطق بعيدة .
- ✓ إنتاج البضائع التي يمكن أن يعاد تدويرها وتصنيعها من جديد بدل البضائع التي تنفذ نتيجة الاستهلاك.
- ✓ المساواة في توزيع عوائد النمو والتنمية مكانيا وطبقيا.

المبدأ التاسع : تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

فبوسع الإداريين البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف ، ومن أمثلتها دول أوروبا الشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60% إلى 80% بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل مع قليل من الاستثمار.

وفي مصر مثلا أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب إلى تحويل أدائها من أسوأ إلى أفضل أنواع الأداء الذي يمارس في الدول النامية.

المبدأ العاشر : إدماج البيئة من البداية

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فان الوقاية تكون أحسن سبيل وأكثر فعالية من أي أسلوب آخر أو بمعنى آخر من العلاج الذي سيأتي بعد حدوث الكارثة.

وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية وأصبحت معظم البلدان تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم

[1] – عثمان محمد غنيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة ، كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

يتبين مما سبق أن التنمية المستديمة نهج حياة ، وأسلوب معيشة وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية من خلال استخدام أسلوب النظم الكلية والجزئية الفرعية وما يربطها من علاقات وتفاعلات وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية راجعة في التعامل مع مشكلات المجتمعات الإنسانية[1].

ذلك أن وضع حل لكل مشكلة على انفراد غير كاف ولم يؤد إلى تحقيق أهداف التنمية في كثير من المجتمعات في ظل مفاهيم التنمية المستديمة يعني أننا مطالبون بوصفنا مواطنين وصناع قرار بتغير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئتنا المحلية وذلك من خلال تطبيق المبادئ العشرة السابقة والتي تركز خاصة على البيئة يجعل من السكان مكان الصدارة في الاستراتيجيات البيئية وتشخص وتعالج البواعث الكونية للأضرار البيئية ، والسير في ثلاث اتجاهات رئيسية [2] هي : المحافظة على البيئة ، وتحقيق نمو اقتصادي معقول ، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

إن السير في هذه الاتجاهات الثلاثة بشكل متوازي ومتوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة.

---

[1] – عثمان محمد غنيم ، مرجع سبق ذكره ، ص33.

[2] – خبابة عبد الله ، التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ والأبعاد ، المؤتمر العالمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد ، سطيف 2008 ، ص7.

المطلب الثاني:أهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستديمة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي [1] :

I – تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان :

من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة تتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان ، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة ، وتعمل على أن تكون في الأخير علاقة تكامل وانسجام ، وذلك من خلال القضاء على مختلف هذه المشاكل والعقبات [2]

أ – القضاء على الفقر المدقع والجوع ، وذلك بالعمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم بنسبة النصف حسب التوقيت التالي:

بين 1995 إلى 2015 إنقاص من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف.

بين 1995 إلى 2015 إنقاص نسبة من يعانون الجوع إلى النصف.

ب – تحقيق التعليم الابتدائي الشامل : أي ضمان إتمام الأولاد والبنات على السواء مرحلة الدراسة الابتدائية بحلول عام 2015.

ج – تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة : إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي ، والمفضل حدوث ذلك بحلول عام 2005 ، وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام 2015.

د – تخفيض نسبة وفيات الأطفال : تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين (3/2) بين عامي 1990 و 2015.

و– تحسين صحة الأمهات بين عامي 1990 و 2015 تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع (¾).

---

[1] – طرابش معمر، اثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستديمة في الدول العربية النفطية (حالة دول الخليج العربي) ، مذكرة ماجيستير سنة 2009 ، جامعة الشلف ، ص 37.

[2] – بوقرة رابح – خبابة عبد الله ، الوقائع الاقتصادية – التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 343.

هـ – مكافحة فيروس ومرض الايدز والأمراض الأخرى المستعصية بحلول عام 2015 ، وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز) والحيلولة دون انتشاره وتنقله بين البلدان وخاصة الإفريقية منها ، مع عدم نسيان باقي الأمراض الأخرى التي لا تقل شانا وفتكا من هذا المرض.

2 – احترام البيئة الطبيعية :

من خلال تنمية إحساس المجتمع المدني بالمسؤولية اتجاه احترام والاعتناء بالبيئة وحثهم على المشاركة الفعالة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة وذلك لما يضمن استمرارية البيئة المعطاءة والنظيفة وذلك من خلال ما يلي [1] :

- ✓ العمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب بنسبة النصف.
- ✓ إدخال تحسينات هامة على حياة ما لا يقل عن مئة مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول 2020.

3 – تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة

- ✓ تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها ، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في حل المشكلات التي تعترضهم بالإضافة إلى إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية [2] عن طريق الجمعيات المحلية والإقليمية والمعدة لهذا الغرض.
- ✓ العمل على زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق.
- ✓ مزيد من التطور لنظام تجاري ومالي منفتح يشمل الالتزام بالحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر.

[1] – بوقرة رابح ، ، مرجع سابق ، ص 343.

[2] – نفس المرجع ، ص 344.

- ✓ معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل الدول نموا.
- ✓ التعاون مع الدول النامية.
- ✓ تطوير استراتيجيات لإتاحة العمل اللائق والمنتج لمن هو في سن الشباب.
- ✓ التعاون مع القطاع الخاص.
- ✓ جعل فوائد التقنيات الجديدة وبخاصة تقنيات المعلومات والاتصالات متوفرة.
- ✓

4 – تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد المتاحة:

وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها وتدميرها ، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

5 – ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع :

تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع ، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي ، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

6 – إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:

وذلك باتباع تلاؤم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

7 – تحقيق نمو اقتصادي تقني :

بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة والجيل الحالي ، بالإضافة إلى هذه الأهداف السالفة الذكر هناك عدة نقاط تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الثالثة [1] :

[1] – بوقرة رابح – خبابة عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 344–345.

- ✓ لكي يكون النجاح في بلوغ الأهداف دائما يجب أن يستند إلى إصلاحات على مستوى النظام بأكمله من اجل مساندة التقدم.
- ✓ التركيز على هذه النتائج لا يعني التركيز على الخدمات التعليمية والصحية وحدها ، فالنتائج الصحية والتعليمية تتوقف على عوامل كثيرة بحيث لا يفيد التركيز عليها وحدها ، وهي عوامل تشمل كل شيء ابتداء من معرفة الآباء سلوكهم وحتى سهولة وأمان الوصول إلى عيادة صحية أو مدرسية أو التكنولوجيا المتاحة لتحقيق النتائج المرجوة.
- ✓ في البلدان التي حققت بالفعل الإتمام الشامل للمرحلة الابتدائية أو تخفيض معدلات وفيات الأطفال والأمهات لا يزال مهما الاحتفاظ بروح الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

الجدول رقم 02 : الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة

		الأشخاص الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم		معدل إتمام الدراسة الابتدائية		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	
العناصر / البلد	متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي (%)سنويا	الهدف (%)	النمو في عام 2015 (%)	الهدف (%)	النمو في عام 2015 وحده (%)	الهدف لكل ألف مولود حي	النمو في 2015 وحده (لكل ألف مولود حي)
شرق آسيا الوسطى	5.5	14	4	100	100	19	26
أوروبا واسيا الوسطى	3.6	/	/	100	100	15	26
أمريكا اللاتينية والكاريب	1.8	8	8	100	95	17	30
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1.4	/	/	100	96	25	41
جنوب آسيا	3.8	22	15	100	99	43	69
إفريقيا	1.2	24	35	100	56	59	51

المصدر : توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي ، من إعداد البنك الدولي سنة 2004 ، ص 3.

المبحث الثالث : أبعاد وتحديات التنمية المستدامة

كما تطرقنا سابقا فان التنمية المستديمة هي تنمية مستمرة ودائمة وهادفة ومتعددة الجوانب والتي تمس حياة الفرد وحياة الأمة بصفة عامة وأسلوب معيشتهم وكيفية تعاملهم مع المحيط الذي يعيشون فيه.

وهذه التنمية لا تركز على الجانب البيئي باعتباره عنصر مهم في التنمية المستديمة بل تشمل أيضا الجوانب الأخرى منها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، فهي تنمية ثلاثية الأبعاد المترابطة والمتكاملة فيما بينها ، حيث تتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد المتاحة من اجل تحقيق اكبر قدر معين من الأهداف المتوخى تحقيقها.

المطلب الأول :أبعاد التنمية المستدامة :

سوف نركز على هذه الأبعاد بنفس الأهمية والمستوى ويمكن التفاعل مع هذه الأبعاد على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستديمة ، حيث تتكون كل منظومة فرعية من عدد من العناصر التي يمكن التعرف عليها فيما بعد وكيفية التفاعل فيما بينها ، ومدى تأثير كل منظومة على الأخرى بالإيجاب أو السلب وكما وصفنا سابقا بان هذه الأبعاد الثلاثة هي مترابطة ومتكاملة يمكن تمثيلها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2) :أبعاد التنمية المستدامة

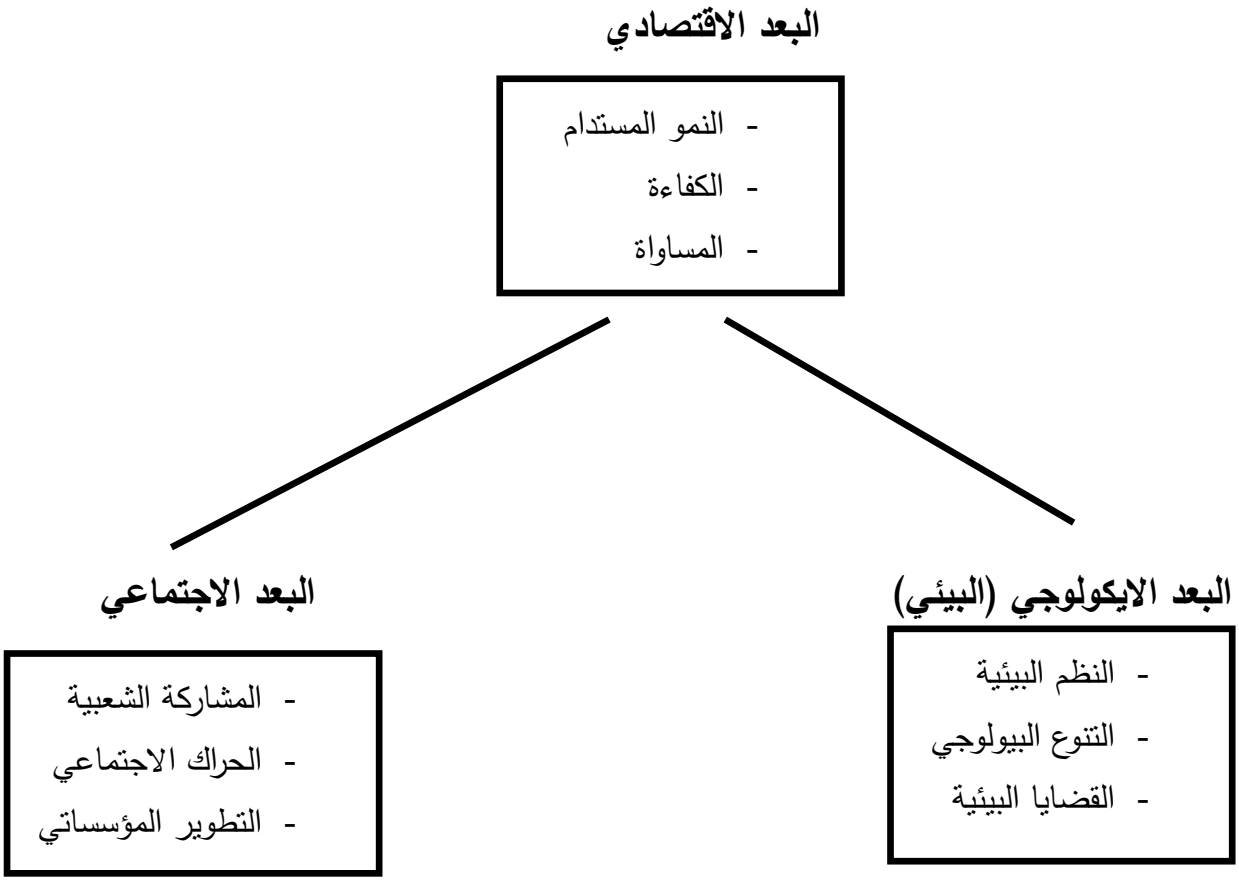

المصدر : عثمان محمد غنيم – ماجدة أبو زنط ، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

ويمكن عرض مختلف هذه الأبعاد الثلاثة على النحو التالي:

I – الأبعاد الاقتصادية :

تتطلب التنمية المتواصلة ترشيد المناهج الاقتصادية على رأس ذلك تأتي فكرة (المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية) ، فقد جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من عناصر البيئة المختزنة في حقول النفط والغاز ورواسب الفحم ومناجم التعدين وغيرها في حساب الكلفة ، كذلك جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يحصد من ثروة سمكية في قيمة المخزون السمكي ، وما يحصد من حقول الزراعة في قيمة النقص في خصوبة الأرض ، وفي كثير من الأحيان لا يحسب

مياه الري قيمة مالية في عمليات الحساب الزراعي ، في هذا كله نجد أن الحسابات الاقتصادية تنقصها عناصر جوهرية.

كذلك نلاحظ أن معظمها يحتاج إلى تعديل مثلا حساب الناتج الفلاحي المحصول من وحدة المياه – حساب الناتج الصناعي من وحدة الطاقة ومن أدوات الحساب الاقتصادي (الضرائب والرسوم والحوافز المالية) ، وينبغي توظيف هذه الأدوات لتعظيم كفاءة الإنتاج وخدمة أغراض التنمية المستديمة.

ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستديمة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة ، إذ يطرح مسالة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية ، ووفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستديمة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد باعتبار البيئة هي الأساس والقاعدة للحياة البشرية والطبيعية وتمثل العناصر التالية محور البعد الاقتصادي [1].

أ – النمو المستدام :

إن العائدات من الموارد الطبيعية والتي تحسب على أساس أنها دخل أو قيمة مضافة جديدة ، ما هي في الحقيقة إلا ريع ناجم عن استنزاف رأسمال الطبيعي والموجودات النادرة ، ولا تشكل قيمة مضافة ناجمة عمل إنتاجي ، وهدر هذه الموارد يشكل عامل تدهور بيئي ، وما لم يتم القيام باستثمارات حقيقية تحافظ على رأس المال الطبيعي وتضمن تجدده ، فان النمو المستند إلى الموارد الطبيعية لن يكون متواصلا ولا طويل الأجل ، فإنها تحتاج إلى تامين منافذ أخرى لصادراتها من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية خارج إنتاج استنزاف مواردها الطبيعية الناضبة ليكون نموا اقتصاديا مستديما

لا بد أن تستند وتعتمد على واقع مخزون رأس المال الذي يديم التنمية ورأس المال هنا لا يقصد ب هراس المال بمفهومه التقليدي المعروف بوصفه احد عناصر النتاج ومكوناته ، إنما رأس

[1] – عبد السلام أديب ، مداخلة في الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد العربي للشغل المنعقد بتاريخ 2002/11/01 ، من الموقع الالكتروني www.annahj addimokrati.org

المال الذي يشمل كل معطيات ومقدرات المجتمع ويعكس محتويات ومكونات أبعاد هذه التنمية ، وهو بهذا المفهوم يقسم رأس المال إلى خمسة أنواع هي :

4. رأس المال المادي أو النقدي.
5. رأس المال الطبيعي ويعني بها الموارد الطبيعية والنظم البيئية.
6. رأس المال الإنتاجي ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.
7. رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.
8. رأس المال الاجتماعي ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمتها وعائداتها وتقاليدها.

ولتحقيق التنمية المستديمة فانه لا بد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات ، وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي ، وبالتالي فان التنمية المستديمة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة ، وعليه فان العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث المتمثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لا بد أن يضاف إليه صيانة الموارد [1]

وهنا لا بد من القول بضرورة أن تعكس أسعار السلع والبضائع المنتجة للكلفة البيئية الممثلة في استهلاك رأس المال الطبيعي واستنزافه ، وذلك حتى يتم تعزيز الوعي بضرورة المحافظة على البيئة وصيانتها.

ب – كفاءة استخدام الموارد الطبيعية

ترتفع معدلات الاستهلاك والنمو السكاني الحالية التي تزيد عن طاقة الموارد الطبيعية بنسبة 20%كل سنة على قدرة هذه الموارد على التجدد ، وهذا لا يعكس أثره فقط على نقص الغذاء ، وإنما يمتد الأثر إلى كل مكونات البيئة الطبيعية والتي تمس : أزمة في الطاقة ، اكتظاظ في النمو الديمغرافي ، تلويث للماء والهواء والتربة ، نقص كبير في الثروات المعدنية ، نقص كبير في المياه

1 – Goodwin.Nifive kind of capital.Useful concepts for sustainable developement ,tuptys university,medford 2003 , p 1.

والموارد المتجددة من غابات ومساحات خضراء ومراعي وأحياء برية ومائية إلى جانب المشكلات الاجتماعية والسياسية [1]

فالتنمية المستديمة بالنسبة للدول الغنية تتخلص في إجراء تخفيضات متواصلة على مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية ، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة ، ولا بد في هذه الحالة من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية ، أما بالنسبة للدول التي تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية كمصدر وحيد للدخل كالمحروقات مثلا لتحقيق زيادات في معدلات النمو وتمويل احتياجات التنمية وسداد التزاماتها الخارجية ، وبالتالي ازدياد استغلال قاعدة الموارد البيئية مما يترتب عليه استنزاف عناصر البيئة لذا يتوجب على هذه الدول أن تلائم بين الحاجة إلى زيادة الصادرات من جهة والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية من جهة أخرى [2] ، وأيضا يجب الأخذ في الحسبان العناصر التالية:

I – حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:

بالنسبة لحصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية فهو غير متكافئ بين الدول النامية والدول المتقدمة حيث نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية ، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند 33 مرة ، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ال " OCDE " أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة [3]

[1] – محمد سعيد صباريني – رشيد الحمد ، البيئة ومشكلاتها ، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 1979 ، ص 115.

[2] – جميل طاهر ، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية – الفرص والتحديات ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ديسمبر 1997 ، ص 5.

[3] – مجلة البيئة والتنمية – العالم في 2003 ، مجلد خاص العددان 52 – 53 ، العربية السعودية ، ص 23.

2 – إيقاف تبديد الموارد الطبيعية :

فالتنمية المستديمة بالنسبة للدول الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية ، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة ، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية ، وتعنى التنمية المستديمة في هذه الحالة تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة ، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض ، بالإضافة إلى الاستغلال العقلاني لموارد الطبيعة أو استخراجها لاستخدامها في نشاط اقتصادي معين يجب أن يتوقف عند النقطة التي يبدأ عندها الآثار البيئية السالبة بالظهور [1]

3 – مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته :

وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستديمة لان استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير متجانسة يضاف إلى هذا البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بان تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة اقل ، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها ، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والشراكة للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعي داخل مجتمعاتها ، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستديمة في البلدان الأخرى ، باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

4 – المساواة في توزيع الموارد :

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقراء وتحسين مستويات المعيشة التي أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة .

وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها ، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع اقرب إلى المساواة والعدالة الاجتماعية ، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد

[1] – عثمان محمد غنيم – ماجدة أبو زنط ، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيا ر وغير ذلك من الحقوق السياسية تشكل حاجزا هاما أمام التنمية ، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

ج – الحد من التفاوت في المداخيل :

فالتنمية المستديمة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المستغلة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق استراتيجية مثل ما هو جاري في أمريكا الجنوبية ا والى المهندسين الزراعيين العاطلين عن العمل كما هو الشأن في الجزائر ، وكذلك تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية واكتسابها الشرعية ، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة والطبقة المعوزة الاحتياجات الخاصة وأصحاب الأمراض المزمنة.

ويمكن الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات التمور الآسيوية مثل : ماليزيا ، كوريا الجنوبية ، تايوان.

د – تقليص الإنفاق العسكري :

كما أن التنمية المستديمة يجب أن تعنى في جميع البلدان ، تحويل الإنفاق على الأغراض العسكرية وامن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية ، ومن شان إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية للإسراع بالتنمية.

2 – الأبعاد الاجتماعية (البشرية) :

لا شك أن الاهتمام بالعنصر البشري قد اخذ أبعادا كثيرة خلال العقود الماضية ، بحيث أصبح ينظر للإنسان الآن على انه المحور الرئيسي للتنمية بحيث يكون وسيلة وهدفا في نفس الوقت ، فالإنسان بالإضافة إلى كونه عنصرا مهما للإنتاج ، فهو يعتبر رئيسيا ونهائيا للتنمية ، فالتنمية البشرية هي عبارة عن توسيع اختيارات الأفراد من خلال توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والسياسية ، ومن جهة أخرى فان فكرة التنمية المستديمة ركيزة أساسية في الحد من الفقر والبطالة والتفرقة التي تظلم المرأة ، والتفاوت البالغ بين الأغنياء والفقراء ، العدل الاجتماعي على أساس الاستدامة ينص هنا على عدة أمور ينبغي لن يجد المجتمع سبله إليها وذلك من خلال تناول كل هذه العناصر.

أ – ضبط معدل النمو السكاني :

فالزيادة السكانية تبلغ نحو 80 مليون نسمة كل عام ، وهذه الزيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة واغلب هذه الزيادة (85 %) في دول العالم الثالث الموسوم بالاكتظاظ والفقر والتخلف واستمرار هذا الحال يزيد الفقراء فقرا ، وهذا باب من أبواب الخطر على العالم جميعا.

ومن جهة أخرى فكرة التنمية المستديمة في المجال البشري والاجتماعي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل النمو السكاني ، حتى لا يؤدي ذلك إلى استنزاف الموارد الطبيعية وبالتالي إعادة توجيه الموارد لضمان تلبية احتياجات السكان الأساسية .(1)

ب – فكرة العدالة الاجتماعية :

تتضمن العدالة بين الناس والأخذ بيد الفئات المستضعفة ، والعدالة بين الأجيال حتى يقال أن مابين أيدينا من ثروات طبيعية هو ملك الأبناء والأحفاد وينبغي أن تصونه ليرثوه سليما خصب العطاء.

ومن جهة أخرى يجب أن نتكفل بالشباب والفئات المعوزة بان نمهد لها أسباب العيش الكريم وذلك من خلال ما يلي [2]

- ✓ دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل الفرد وتعزيز دور المرأة في بناء صرح التنمية.

[1] – محمد سمير مصطفى ، استراتيجيات التنمية المستديمة – مقاربة نظرية وتطبيقية – الموسوعة العربية من اجل التنمية المستديمة ، الاكاديمية العربية للعلوم ، بيروت 2006 ، ص 454.

[2] – عمار عماري ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

- ✓ بناء القدرات ودعم الشباب وإعطاء أهمية اكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم والإدارة السليمة للمصادر البشرية.
- ✓ التركيز على تقوية قدرات المؤسسات والجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص في المساهمة في تركيب التنمية.

ج – فكرة تنمية قدرات البشر وإصلاح التعليم ومراميه :

في كل عام يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا عن " التنمية البشرية " التي تقاس بمعايير تنموية واقتصادية واجتماعية ويصنف التقرير دور العالم درجات حسب نجاحها في تحقيق التنمية البشرية ، والمؤسف لن الدول العربية تقع في ذيل الدرجات والسؤال المطروح – هل تخرج مؤسسات التعليم أفرادا قادرين على الإسهام الايجابي في التنمية والتقدم الاجتماعي أم تخرج أعباء اجتماعية تذهب إلى ساحات البطالة لا إلى سوق العمل ، فالتنمية المتواصلة تطلب منا أن نعيد النظر في نهج التعليم وأساليبه ومؤسساته[1]

العمل على إدماج المرأة في عملية التنمية المستديمة وبخاصة في تنفيذ المشاريع والتخطيط لها وزيادة وعي المرأة في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية واستعمالاتها.

ومن جهة أخرى المساعدة على نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة الى الدول النامية وتطوير القدرات في مجال البحث العلمي والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا المجال.

دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية ماديا وفنيا لكي تتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع .

دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية المستديمة في المدارس والجامعات والمجمعات السكانية.

د – فكرة المشاركة الشعبية :

إن بين الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المتواصلة مشاركة الناس والمشاركة الفاعلة والفعالة في مراحل التخطيط والتنفيذ للتنمية الوطنية ، وتعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي وهي

[1] – مجلة البيئة والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

جوهر الديمقراطية ، وبالتالي يجب تكريس أو إرسال الديمقراطية وثقافة المجتمع المدني واعتماد النمط الديمقراطي في الحكم الذي يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستديمة في المستقبل.

فغياب الديمقراطية يحرم الناس من المشاركة وكأنها يعفيها من المسؤولية ، وفي هذا ما يعطل قدراتهم على العطاء والأداء الفعال بالإضافة إلى مشاركة المنظمات المحلية والمؤسسات غير الحكومية من أدوات المشاركة الجماهيرية وعن طريق برامج الإعلام والإرشاد الصحيحة تبصر الناس بأدوارهم وترشدهم إلى مناطق العمل النافع والإسهام الايجابي في تحقيق التنمية المتواصلة ، وعند عدم مشاركة الناس في المساهمة في تحقيق التنمية ، حيث يمكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكبت الحريات والجور على الحقوق المدنية للمواطنين مثل ما هو جار في الدول النامية [1].

هـ – التحكم في ضبط السلوك الاستهلاكي :

تستكمل الوسائل الاجتماعية بضبط السلوك الاستهلاكي للناس ، وقبول حدود رشيدة تبعد عن حد الإسراف ولا تحرم من الغذاء الراش د ، لكن نجده في الأوضاع الحالية وفي مجتمعها الحالي وخاصة في مجتمع الوفرة والبذخ اقرب إلى حدود الإسراف غير الرشيد واللاعقلاني ، حيث الزيادة في قدر الاستهلاك وما يتبعها من زيادة في كمية المخلفات أو الفضلات ما يدعو إلى الحيرة والاشمئزاز ، فمثلا بريطانيا صنفت كأكبر الشعوب تبذيرا للغذاء .

3 – الأبعاد البيئية (الايكولوجية) :

رغم الاهتمام بقضايا البيئة لا يعتبر اهتماما طارئا أو حديثا ، إلا أن الأحداث البيئية التي تكشفت خلال ثلاث أو أربعة عقود الماضية استدعت اهتماما جديدا وبدرجة اكبر بأمور البيئة والتوازنات البيئية [2]

[1] – إبراهيم العيسوي – التنمية ، المفهوم والمؤثرات ، مذكرات تدريبية غير منشورة ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،1994 ، ص 19.

[2] – مرجع سبق ذكره ، ص 160.

وقد أصبح هناك قناعة شبه كاملة من أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبر ضرورة لعملية التنمية في الوقت الذي أصبحت به حماية التنمية ووقف التدهور البيئي من الأهداف الرئيسية للتنمية ، والتي تسعى لها الكثير من المجتمعات المتقدمة ولنامية على السواء.

لقد أدت الرغبة في الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي والاهتمام بالقطاع الصناعي والتكنولوجيا إلى تلوث البيئة بشكل واضح ، وبالتالي صار هناك إدراك متزايد بان الفقر يعتبر من أشهر العوامل المتسببة في تهديد وتخريب التنمية في الدول النامية [1].

وقد دفع هذا " اللجنة الدولية للتنمية والبيئة " لإصدار تقرير يأخذ بمفهوم جديد للتنمية والذي أطلق عليه " التنمية المستديمة " بحيث ينظر إليها على أنها التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الجيل والأجيال القادمة.

وقد رأى بعض الاقتصاديين تحديد هذا المفهوم بحيث ينصب على الجوانب المادية من خلال استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى انتهائها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص جدواها بالنسبة للأجيال القادمة ، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية[2].

وقد رأت تعريفات اقتصادية أخرى أن القيم المستدامة تعني أن السياسات الاقتصادية الحالية للمجتمع يجب أن لا تقل عن الدخل الحقيقي فيه وان لا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة للمجتمع في المستقبل [3] ، لهذا ترتكز فلسفة التنمية المستديمة على حقيقة تقول بان الاهتمام بالبيئة يعتبر أساسا للتنمية الاقتصادية ، حيث أن استنزاف الموارد البيئية والطبيعية والتي تعتبر أساسا لأي نشاط زراعي أو صناعي سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام.

---

[1] – Charles Kindleberger ;Economic devolement Mc Graw – Hill book , New York 1958 , p3.

[2] – انظر : موارد العالم 92 / 93 –تقرير أعده معهد الموارد العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ص2.

[3] – جميل طاهر ، موضوع منشور بعنوان : تطور مفهوم التنمية المستديمة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الدول العربية – مجلة بحوث اقتصادية سنة 1997 عدد 9 ، الكويت ، ص 58.

لهذا فان أول اعتبار في مفهوم التنمية المستديمة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية من جهة ، ومع مراعاة الأمن البيئي من جهة أخرى وخاصة أن الدورات البيئية تعتبر طويلة مقارنة بالدورات الاقتصادية[1]

لهذا فان تحديد فلسفة التنمية المستديمة يتطلب اخذ الاعتبارات البيئية على التنمية الاقتصادية ، وبالتالي هناك حاجة ماسة إلى دمج اعتبارات التنمية والبيئة في عملية صنع القرار مما يستدعي تغيير الاتجاهات والأهداف وبعض الإجراءات المؤسساتية على جميع المستويات.

وبما أن الفقر وانخفاض مستوى الدخل يضعف إمكانيات المجتمع عن استخدام الموارد بشكل سليم وهذا ما يزيد الضغط على البيئة ، فقد أصبح من أهداف التنمية المستديمة معالجة مشاكل اكبر من الأفراد والذين يعيشون تحت خط الفقر بحيث لا يستطيعون إشباع حاجاتهم الأساسية ، وبالتالي تركز من جديد مسالة القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ، ليس من منظور العدالة الاجتماعية والتحفيز لجهود التنمية ، بل وأيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي [2] ، ومنه يمكن القول أن العناصر التي يجب أن نعتني بها يمكن تقسيمها إلى قسمين هما العناصر الطبيعية والعناصر التكنولوجية :

أ – الأبعاد البيئية (الطبيعية) :

تتمثل الأبعاد البيئية للتنمية المستديمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية ويتضمن هذا الجانب العناصر التالية[3]:

أ ـ . الأراضي :

تعني التنمية المستديمة القضاء على التعرية التي تتمثل في طبقة التراب العلوية ، وتقلل مستويات الحالة العضوية للتربة ، وتسهم في تحليل مكونات التربة ، وهذا كله ينتج بيئة اقل

[1] – عزام محجوب ، الاهتمامات والتوجيهات الحديثة وأثرها على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية ، ندوة عقدت في تونس في 20–22 افريل 1993 ، المعهد العربي للتخطيط ، ص 489.

[2] – إبراهيم العيسوي ، التنمية المفهوم والمؤشرات ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

[3] – بوعشة مبارك ، التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم ، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد ، سطيف 2008 ، ص 10.

ملاءمة لنمو النباتات مما يؤدي إلى فقدان أو الحد من إنتاجياتها وتقليص غلتها وبالتالي التخلي سنويا على مساحات كبرى من الأراضي الزراعية باعتبار أن إنتاجياتها قلت وأصبحت لا تعطي التكلفة ، كما أن الإفراط في استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية في الزراعة ، حيث ينجرف جزء كبير من هذه المواد الكيماوية مع مياه الأمطار ومياه الري لتصل إلى المياه السطحية والجوفية مسببة تلوثا كيميائيا خطيرا للمصادر المائية والتي تسبب خطرا على الإنسان من جهة وعلى كافة الأحياء الأخرى من جهة أخرى.

أما الضغوط البشرية والحيوانية فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات وتدمرها ، ولذلك يجب أن نزود كل المؤسسات المحلية والجمعيات بمختلف أنواعها ، والمجتمع المدني بصفة عامة بالوعي اللازم من اجل المحافظة على الأراضي والبيئة التي نستغلها لنعيش بها ومعها.

أ-2 . حماية الموارد الطبيعية :

التنمية المستديمة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازم ة لإنتاج المواد الغذائية بشكل يلبي احتياجات البشر ، وذلك من خلال حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وذلك أن طريق التشجير وغرس المساحات الخضراء وليس السد الأخضر المقام في السبعينات ببعيد ، وحماية مصايد الأسماك عن طريق ما يسمى بتربية المائيات وذلك للتوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد ، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها ومع ذلك فان الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل.

أ-3 . صيانة المياه :

وكما نعلم جميعا أهمية الماء وضرورته لحياة الإنسان وذلك لقوله تعالى " أو لم ير الذين كفروا أن السماوات و الأرض كانتا رتقا ففتقناهما وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون " الأية 30 سورة الأنبياء [1]

ومع وجود الماء في الطبيعة بحوالي 70% لكن الصالح منه للاستعمال لا يتجاوز 01% من المجموع العام ، وحتى هذه النسبة تتعرض للتلوث من جراء الفضلات المنزلية التي يطرحها

[1] القران الكريم , سورة الأنبياء , الأية 30 , ص 322

الإنسان والمجاري والصرف الصحي والتي عادة ما تكون غير مصانة خاصة في الأحياء غير المهيأة ، ومجاري تصريف مياه الأمطار والنشاطات الصناعية والزراعية وعمليات استكشاف وتصدير النفط . إذن الندرة والتلوث هما وجهان لمشكلة الماء المعاصرة [1] ، وبالتالي فالتنمية المستديمة ونظرا لشح هذه المورد الحساس وأهميته الحيوية تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة

من خلال الإمدادات الجوفية التي يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة ، كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية وتهدد البحيرات والمصبات.

كما تعني أيضا تحسين كفاءة شبكات المياه ونوعيتها وتخفيض من سحب المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابات في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه ، واستغلال المياه الجوفية مع مراعاة معدل تجددها والمحافظة على رصيدها المستقبلي.

ب – الأبعاد البيئية التكنولوجية :

ب ـ 1 . استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية :

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وارض زراعية أو مساحات خضراء أو أشجار كما نرى ذلك جليا خاصة المساحات المجاورة لمصانع الاسمنت حيث نجد لدى البلدان المتقدمة هياكل صناعية ضخمة لكنها لديها كل الإمكانات لتصريف هذه النفايات بشكل يضر لا البشر ولا البيئة المجاورة لتلك الهياكل الصناعية ، وتخصص لهذه العملية " عملية تصريف النفايات " نفقات ضخمة وذلك للحد من تدفق النفايات وانتشار التلوث البيئي. [2]

أما في البلدان النامية فان النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير ، ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي.

وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرص العقوبات الاقتصادية.

---

[1] – رشيد الحمد – محمد سعيد صباريني ، ، مرجع سبق ذكره ، ص130.

[2] – عن الموقع الالكتروني التالي http:// ISLAM ONLINE .NET / ARABIC /DOC /INDIX.SHTML.

وتعني التنمية المستديمة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ ، وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد ، وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات اقل في المقام الأول ، وتعد تدوير النفايات داخليا ، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها ، وفي بعض الحالا ت التي تضر التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

ب – 2 . التنوع البيولوجي :

يقصد به تنوع كافة أشكال الحياة على وجه الأرض سواء كانت على اليابسة أو في باطن الأرض أو في المياه ، يوفر التنوع البيولوجي للعالم إمكانية الحصول على الإمدادات من الأغذية ومن أنواع لا حصر لها من المواد الخام التي يستخدمها الإنسان في حياته اليومية ولبناء حاضره ومستقبله ، ولا يشمل التنوع الحيوي الأنواع الموجودة في محيط بيئي مائي أو على اليابسة في وحدة زمنية محددة فحسب بل يشمل النظم البيئية والوراثية التي جاءت منها هذه الأنواع ، لما أن الانقراض الأنواع النباتية والحيوانية اخذ في التسارع ، والتنمية المستديمة في هذا المجال نعني أن يتم صيانة ثراء الأراضي في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة ، وذلك بإبطاء عملية الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة وان أمكن وقفها[1]

ج – الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة :

التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون اقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيا المتاحة في البلدان الصناعية ، والتنمية المستديمة في هذا المجال تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة ، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها للردع من التسيب والاستهتار في حماية البيئة.

ومن شان التعاون التكنولوجي سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية التي تهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية إذ يزيد من الإنتاجية الصناعية خاصة والاقتصادية عامة ، وان يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة وحتى تنجح هذه الجهود ، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية

[1] – طرابش معمر ، مرجع سبق ذكره ، ص48.

، لا سيما في البلدان الأكثر فقرا ، والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والبشرية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

د – حماية المناخ من الاحتباس الحراري :

إن التنمية المستديمة تعني كذلك المساهمة في تخفيض كمية الغازات الناتجة عن النشاطات البشرية والصناعية والتي تؤدي إلى ظاهرة تغير مناخ الأرض ، في السنوات الأخيرة هناك مخاوف من إمكانية تأثير النشاطات البشرية والصناعية على العمليات الطبيعية التي تنظم درجة الحرارة على الأرض ، حيث أن الثورة الصناعية والنمو الاقتصادي في الدول المتطورة اعتمد بشكل أساسي على الوقود الغني بالكربون " الوقود الأحفوري " كمصدر للطاقة مما أدى ذلك إلى زيادة كمية ثاني أكسيد الكربون إلى الجو بنسبة هائلة ، حيث أصبح دور ثاني أكسيد الكربون الطبيعية في الجو غير قادرة على استيعاب هذه الكمية ، مما يؤدي إلى تراكمها في الغلاف الجوي وهو ما أدى إلى تحويل هذه الظاهرة الطبيعية إلى ظاهرة سلبية تهدد مناخ الأرض والطبيعة ، ولعل أسوأ النتائج قد تكون في ارتفاع مستور سطح البحار نتيجة التمدد الحراري للمحيطات والذوبان المحتمل لبعض طبقات الجليد والثلوج في القطب الجنوبي ، وهناك مخاوف أخرى من احتمال حدوث تغير في أنماط المناخ وتوزيع الأمطار على سطح الأرض والتي قد تسبب إجهاد للنظام البيئي.

كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة ، فالمحروقات يجري استخدامها واستخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة ، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة.

والاحتباس الحراري الذي يهدد المناخ ، والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها ، وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم فان معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاثات لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة ، دون أن تتسبب في احترار عالمي للمناخ ، أو سيكون للتغيرات التي تترتب على ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد ولا سيما إذا جرت التغيرات سريعا

سوف تترك آثارا مدمرة على النظم الايكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم ولا سيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

المطلب الثاني : معيقات التنمية المستدامة :

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت 1992 والاجتماع الثاني الذي عقد في ري ودي جانيرو بالبرازيل والذي كان في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستديمة في الدول الإسلامية ، فان هناك بعض المعوقات والصعوبات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستديمة كان من أهمها :

1 – الفقر

الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية ، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع في حسبانها السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي مما يقضي على هذه المشاكل والصعوبات بإيجاد فرص العمل والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرا والأشد تخلفا والعمل على مكافحة الأمية ومحاربة الآفات الاجتماعية والاقتصادية.

2 – ضخامة الديون :

وهذه الديون تمثل إضافة الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر ، أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستديمة وتؤثر سلبا في المجتمعات الفقيرة خاصة وعلى المجتمعات الأخرى عامة ، ومن واجب المجتمع الدولي التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع عموما.

3 – التضخم السكاني غير الرشيد : وخاصة في الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.

4 – الحروب والنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي : التي تؤثر سلبا على البيئة وسلامتها من جهة وعلى استقرار الأسر والمؤسسات المحلية والوطنية من جهة أخرى.

لذلك من الضروري تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها وإبادة حيواناتها ، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقا للقوانين والمواثيق الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.

5 – تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم الإنتاج والاستهلاك الحالي مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستديمة في الدول النامية.

6 – عدم توفر التقنيات الحديثة المتطورة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستديمة وخططها ، وبمعنى آخر نقص الخبرات اللازمة لدى الدول النامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة :

يمكن أن نحدد مجموعة من التحديات للتنمية المستدامة وهي:

1 – إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستديمة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية المتقدمة بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح 1.5 % من الناتج الوطني.

2 – إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نموا ، فالدولة والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص ، تشترك في المسؤوليۃ على تفاوت بينها وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة وتأسيس البني التحتية والمرافق للنهوض بكل هذه المشاكل المطروحة وذلك من خلال تمويل برامج التنمية المستديمة ، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال ، وتقاس أهلية هذه الأطراف جميعها وكفاءتها بمقدار ما تقدمه من خدمات في هذه المجالات الحيوية وبمقدار عنايتها بتطوير برامج العمل التنموي على المستويين الحكومي والشعبي ومؤسساته.

3 – تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والدولية من خلال منظمة التجارة العالمية.

5 – إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية للدول النامية.

6 – نقل وتطوير التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين في هذا المجال التقني ، وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أساليب تطوير العمل التنموي واستمراره ، ويرتبط بذلك نشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستديمة وتطوير وسائل العمل في هذا المجال ، ونقل المجتمع بذلك إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في وقت أسرع وبتكلفة أسرع وذلك كما حدث في دول جنوب شرق آسيا.

7- حماية التراث الحضاري : للتراث الحضاري دور أساسي في عنصر التنمية المستديمة لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية ويحافظ على خصوصيتها ، ويحمي هويتها من الذوبان ، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات ويمنح العمل التنموي دفعة ذاتية أقوى في الدفاع عن الشخصية الوطنية والدينية ، وصيانة المستقبل المشترك ، ولذا فان التأكيد على الأبعاد الروحية والأخلاقية التي تدعو إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابا في الدفع بالتنمية نحو الخير والعمل الصالح والتكافل الاجتماعي.

8- تامين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافا واحتراما للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة وانعكاساتها.

9- التضرر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول النامية المتضررة.

خلاصة الفصل الثاني :

إن التنمية المستديمة تتمثل في عمارة الأرض وإصلاحها ، بما لا يخل بالتوازن وعدم استنفاد العناصر الضرورية للحفاظ على سلامة البيئة ، والحد من تعريض الأرض وما عليها لمختلف أنواع التلوث ، وتأكيد عدالة توزيع الموارد وعوائد التنمية والحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الرشيدة وتوجيهها نحو الاستدامة ، فالمعادلة بسيطة " إدارة التنمية على مستوى العالم بما يحقق التوازن البيئي " ، لكن المعضلة الكبرى تبقى في التطبيق ، فالعالم يمشي والفقراء يزدادون فقرا والأغنياء يزادون غنى واتسعت الهوة بين المجتمعات الغنية والفقيرة ، والحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى عقد عالمي جديد قائم على العدالة ، فالتنمية المستديمة القائمة على الإدارة العادلة لموارد العالم والتوزيع العادل للثروات وضمان الحقوق الإنسانية للشعوب هي الطريق الأقصر لتحقيق السلم والأمن العالمي.

الفصل الثالث:

فرص وتحديات التنمية المستدامة للوطن العربي في إطار العولمة.

تمهيد:

لقد أضحت العولمة في كل أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، الايكولوجية، السياسية، والثقافية إحدى الاتجاهات المميزة لزمننا هذا، بحيث أدت هذه الاتجاهات إلى نشوء فرص وتحديات على الصعيد العالمي في طريق تحقيق تنمية مستدامة لكل الشعوب، مما جعل صناع القرار في العالم يتوجهون إلى تبني أساس رشيد للاستخدام السليم للموارد لضمان استمرارية النظم الايكولوجية ودعم النمو الاقتصادي والقدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والدول العربية على غرار باقي دول العالم تسعى إلى اغتنام الفرص التي تتيحها العولمة ومواجهة التحديات التي تفرضها من أجل الوصول إلى مقام الدول المتقدمة، كما أن المنظمات الدولية نادت بتطبيق مبادئ الحكم الراشد من أجل دعم مسيرة التنمية.

المبحث الأول: التنمية المستدامة في الوطن العربي:

إن الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة في الوطن العربي مازال دون الطموح، فبالرغم من تأكيد قمة الأرض على ضرورة قيام كافة الدول بإعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة غير أننا نجد أن اغلب الدول العربية لم تسعى إلى وضع مثل هذه الاستراتيجيات.

إن وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة للمنطقة العربية يتطلب معرفة الحالة الراهنة لوضع التنمية المستدامة في هذه الدول ومقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها في ضوء الضغوط الناتجة عن العمليات التنموية التي طرأت عليها، وما تحدثه هذه الضغوط من تأثيرات على صحة الإنسان والموارد الطبيعية والاقتصاد وعلى أساس ذلك يمكن تحديد قضايا التنمية المستدامة ذات الأولوية.

المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة في الوطن العربي:

يمكن تحليل واقع التنمية المستدامة في المنطقة العربية من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات:

أولا: المؤشرات الاجتماعية: ثمة مؤشرات كثيرة تدل على ضعف عملية التنمية في العالم العربي استناداً إلى معظم مؤشرات هذه العملية. والجزء الظاهر من هذه المشكلة يتمثل في الفقر، لكنّ الفقر في الحقيقة ليس سوى جزء من المشكلة. فإلى جانبه هناك مؤشرات تدل على ضعف مستوى الرعاية الصحية، وانتشار الأمية، وارتفاع معدلات البطالة.

1 **الفقر:** يقاسي العديد من السكان في المنطقة العربية من الفقر، وبالرغم من التحسن الطفيف في نسبة الفقر إلا أن عدد الفقراء في تزايد مستمر، والجدول التالي يبين تطور نسبة الفقر قي الدول العربية بين سنتي 1997 و 2005.

جدول رقم: (03): نسبة وعدد الفقراء في المنطقة العربية للفترة " 1997-2005 "

	1997	2005
نسبة الفقراء (بالمائة)	20,3	17,1
عدد الفقراء (بالمليون)	34,9	35,3

المصدر: الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية وأثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، 2010، ص7.

ويترتب عن انتشار الفقر عدة مشاكل أخرى كالأمية وتدهور الرعاية الصحية. وفيما يلي أرقام عن نسب الأمية ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة العربية.

جدول رقم: (04): تطور معدلات الأمية في المنطقة العربية خلال الفترة " 1997-2007 " حسب المناطق.

المنطقة	معدل الأمية بين البالغين	
	1997	2007
دول مجلس التعاون الخليجي	26,1	13,4
الدول الأقل نموا باستثناء الصومال	50,8	39,7
دول المغرب العربي	43,3	31,1
دول المشرق العربي	41,1	27,7
المنطقة العربية	42,2	29,6

المصدر: نفس المرجع السابق، ص11.

من خلال الجدول يتبين أن نسبة الأمية رغم تراجعها من 42,2% سنة 1997 إلى 29,6% سنة 2007 لا تزال مرتفعة، وتتفاوت هذه النسبة من منطقة لأخرى حيث تحقق أعلى نسبة بالدول الأقل نموا إذ تقدر ب39,7% وتنخفض بدول مجلس التعاون الخليجي إذ حققت نسبة 13,4%.

وقدرت النسبة ب 27% سنة 2013 لتعادل بذلك ضعف المتوسّط العالمي في نسبة الأمية تقريباً، وتبلغ نسبة الإناث من الأميين حوالي 60 إلى 80%. وقد أفاد تقرير الرصد العالمي للتعليم في سنة 2011 إلى أن عدد الأطفال غير الملتحقين بالتعليم في البلاد العربية يبلغ 6.188 مليون طفل، كما أن 7 إلى 20% من الأطفال الملتحقين بالفعل بالتعليم يتسربون منه خلال المرحلة الدراسية الأولى.([1])

وتتراوح أعمار جملة الأشخاص الأميين بين 15 و 64 سنة. فإذا علمنا أنّ هذه الفئة العمرية هي نفسها من ضمن العناصر البشرية التي تخدم التنمية العربية، لاتضحت الحالة الحرجة لنوعية القوى العاملة التي تمارس النشاط الاقتصادي في العالم العربي. إذ تتسم العمالة العربية – عموماً – بانخفاض مستوى المهارة، نتيجة اتسام سياسات التعليم والتدريب في الدول العربية بأنها غير فعالة وغير قادرة على خلق العمالة الماهرة، القادرة على التجديد والارتفاع بمستوى الإنتاجية والجودة.

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ الاطلاع: 2013/05/18.

جدول رقم: (05): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل (1000 مولود) للفترة"1990-2010"

مجموعات البلدان	1990	1995	2000	2005	2007	2008	2010
دول المشرق العربي	71	52	42	31	28	27	17
دول المغرب العربي	70	57	46	39	36	35	25
دول مجلس التعاون الخليجي	37	27	21	19	19	18	14
الدول الأقل نموا	136	129	121	115	112	110	99
المنطقة العربية	83	72	64	56	53	52	46

المصدر: الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية وأثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، مرجع سبق ذكره، ص49.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الوفيات الرضع قد تراجع من 83 بالألف سنة 1990 إلى 46 بالألف سنة 2010، إلا أنها لا تزال مرتفعة بالدول الأقل نموا إذ تقدر ب 99 بالألف، بينما تنخفض النسبة بدول مجلس التعاون الخليجي إذ حققت نسبة 14بالالف.

2 حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي:

يقيس هذا المؤشر حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي، وذلك لدمج المرأة في الاقتصاد النقدي. فعلى المستوى العالمي سجلت حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي نسبة 40% من مجموع العاملين في هذا القطاع سنة 2009، أما في المنطقة العربية فلا توجد بيانات شاملة عن

هذا المؤشر ، غير أن البيانات المتوفرة لسنة 2004 تشير إلى أن حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي في الدول العربية تراوحت بين 12% في البحرين و 22% في المغرب، وارتفعت في الأردن من 14% سنة 2000الى 16% سنة 2004، وانخفضت في بعض الدول العربية ففي السعودية انخفضت هذه النسبة من 18% سنة 1990 إلى 16% سنة 2002. ولا تزال نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية ضعيفة حيث بلغت نسبة 22% فقط.[1]

3 **البطالة:**

أنّ ظاهرة البطالة تعتبر من المشاكل الكبرى التي ستواجه العالم العربي في السنوات القليلة القادمة، إذ يتزايد حجم القوى العاملة سنوياً بمعدل 2.511 مليون خلال تسعينيات القرن الماضي، وقد ترتفع الزيادة إلى 3.350 مليون سنوياً، وبالتالي فثمة حاجة إلى ما يزيد عن مليونين ونصف مليون فرصة عمل مطلوب توفيرها سنوياً. وتكمن خطورة البطالة في ارتباطها بعدالة توزيع الدخل، ومحاربة الفقر، وحرمان العامل من تلبية احتياجاته الأساسية، وممارسة حق العمل الذي لم يرسخ حق الاعتراف به حتى الآن. وتسجل البطالة في الدول العربية أعلى معدلات لها في العالم، فحوالي 60% من العاطلين عن العمل هم من فئة الشباب الأقل من 25 سنة ، فحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية الذي صدر سنة 2008 تقدر نسبة البطالة في البلدان العربية ما بين 22% و 27% من مجموع القوى العاملة ، أما تقرير منظمة العمل الدولية فقد قدر متوسط نسبة البطالة في الوطن العربي 19.65% ، حيث أن كل ارتفاع لمعدل البطالة بنسبة 1% يؤدي إلى إحداث خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل 2.5% أي نحو 115 مليار دولار ، و تتباين معدلات البطالة في الدول العربية الآسيوية عن الدول العربية الإفريقية ، حيث تقدر بـ 13.8 % بالنسبة للأولى و 16.1 % بالنسبة للثانية و هذا حسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول

[1] التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية، مرجع سابق , ص41-42.

العربية سنة 2008، و حسب إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء لسنة 2010 فقد قدرت نسبة البطالة في الجزائر بـ 10%، تونس 13%، مصر 8.9%، سوريا 8.4% . و تجدر الإشارة انه لم تعد هناك دول محصنة ضد مشكلة البطالة و أن هذه الأخيرة أكثر تفشيا بين فئة الشباب الحاملين للشهادات العلمية.[1]

وتتفاوت نسبة البطالة من بلد عربي لأخر، حيث تتوزع البطالة في الوطن العربي حسب إحصائيات 2008 كما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم: (02): التوزيع النسبي لأعداد العاطلين عن العمل في الوطن العربي.

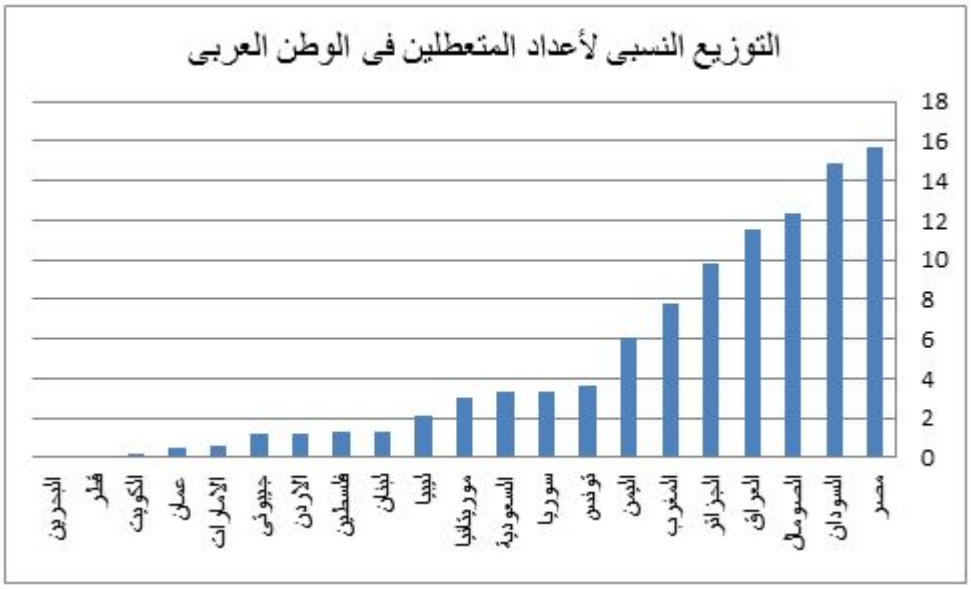

المصدر: http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1116.article.htm

تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/05/18.

[1] iefpedia.com/arab .2013/05/12 :تاريخ الاطلاع

ومما يضاعف المشكلات العربية أنّ عدد السكان سيتضاعف خلال الثلاثين سنة المقبلة، وسيصبح سنة 2050 حوالي 645 مليوناً، ما يعني أنّ معدل النمو السكاني في المنطقة العربية سيكون أعلى من معدل النمو الاقتصادي. والسكان في سن العمل (15 – 59) سيصل عددهم سنة 2025 إلى حوالي 285 مليوناً، ويقدر حجم القوى العاملة العربية إلى 125 مليونا في سنة 2010. مع العلم أنّ عدد المهاجرين، من أصحاب الكفاءات والاختصاصات المهمة، إلى الخارج يقدر بملايين عدة من الفنيين وحملة الشهادات العليا، وهم القوى الأساسية الضرورية لأية نهضة حقيقية (قدرت خسارة العرب بسبب هجرة العقول العربية بـ 1.57 مليار دولار سنويا).[1]

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية:

وتتمثل فيما يلي:

1-الناتج المحلي الإجمالي العربي:

أدى الانتعاش الاقتصادي وارتفاع عائدات صادرات النفط إلى زيادة قيمة الناتج المحلى الإجمالي لدول العربية من نحو 1.74 تريليون دولار في عام 2009 إلى نحو 2.0 تريليون دولار في عام 2010، بعدما كن يسجل مستويات ضعيفة بداية الألفية حيث سجل أدنى حد له سنة 2000 بقيمة 715 مليار دولار. والجدول التالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي العربي خلال الفترة " 2000-2010 ".

[1] ,http://www.mokarabat.com/s1770.htm .2013/04/04 تاريخ الاطلاع:

جدول رقم: (06): تطور الناتج المحلي الإجمالي العربي خلال الفترة " 2000-2010 ". الوحدة مليار دولار

	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الناتج المحلي العربي	715	792	945	1153	1371	1586	1994	1743	2027

المصدر : **http://elsokelarabia.net/?p=5795** تاريخ الاطلاع: 2013/05/19.

2- متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

توضح البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي انه قد شهد ارتفاعا من 2159,8 دولار سنة 1999الى 2331,4 دولار سنة 2001 لينخفض سنة 2002 إذ قدر ب 2312,2، ليعاود الارتفاع إلى حدود 2528,1 دولار سنة 2003، وقد حقق مستويات معتبرة إذ حقق سنة 2007 و 2008قيمة 4605,2 و 5605,2 دولار على الترتيب [1]، ولقد سجل سنتي 2009 و 2010 قيمة 5035 و 5708 دولار على الترتيب.[2]

[1] صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص13.

[2] **http://elsokelarabia.net/?p=5795** تاريخ الاطلاع: **2013/05/19**.

3 نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج . وتشير التقديرات إلى انخفاض هذا المؤشر من 1,9 2% عام 1990 إلى 20,5 %عام 2003. وتتفاوت النسبة من بلد لأخر، فقد حققت قطر أعلى قيمة سنة 2003، إذ بلغت . 5, 31% تليها الجزائر بنسبة 8, 29 %. ومن جهة أخرى كان الاستثمار الأجنبي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو الأدنى في الكويت بنسبة 8,7%،([1]) وقد ارتفعت نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي إلى 26,8% سنة 2010، حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى بنسبة 41,4% وجزر القمر المرتبة الأخيرة بنسبة 13,9%. [2]

4 مجموع الدين الخارجي:

تعاني الدول العربية من المديونية الخارجية والجدول التالي يوضح ذلك.

---

[1]) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص108.

[2] http://elsokelarabia.net/?p=5795. تاريخ الاطلاع: 2013/05/19

جدول رقم: (07): تطور الدين العام الخارجي العربي للفترة " 2000-2008 "، الوحدة مليون دولار

السنوات	2000	2002	2004	2005	2006	2007	2008
المبالغ	128,690	138,487	151,356	149,853	140,945	154,341	157,009

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص26.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المديونية العربية في تزايد مستمر إذ ارتفعت من 128,690 مليون دولار سنة 2000 إلى 151,356مليون دولار سنة 2004، ثم انخفضت إلى حدود 140,945مليون دولار سنة 2006، لترتفع من جديد سنة 2007 و2008 حيث وصلت إلى 157,009 كأعلى حد سنة 2008. وهذا ما يعكس ثقل المديونية على الاقتصاديات العربية.

ثالثا: المؤشرات البيئية:

تتبنى البلدان العربية على المستوى الإقليمي و بدرجات متفاوتة خططا و برامج طموحة لتنمية قطاع البيئة و مكافحة التلوث و تتولى تنفيذ الخطط و البرامج مراكز بحوث متخصصة. فهناك لجنة شؤون البيئة بالجامعة العربية، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة و مقرها بالكويت و مركز الطوارئ لتبادل المعلومات التابع لها و مقره البحرين، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة(أكساد) و مقره دمشق، والمنظمة العربية للمواصفات و المقاييس. أما على المستوى العالمي فهناك العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة التي تشارك فيها البلدان العربية كأعضاء مثل معاهدة مونتريال لحماية الأوزون، مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، معاهدة بازل، قانون البحار ، و مؤتمر الأمم المتحدة للتغيير المناخي واتفاقية كيوتو المنبثقة عنه. و تلزم هذه الاتفاقيات الدولية الدول العربية كغيرها من دول العالم بالتعاون مع الأسرة الدولية في حماية البيئة المحلية و الدولية باعتماد السياسات و خطط العمل القطرية اللازمة لمواجهة التحديات البيئية الماثلة و المستقبلية. و انطلاقا من هذه الالتزامات تبذل العديد من الدول

العربية جهودا حثيثة في تبني السياسات و التشريعات اللازمة لحماية البيئة، و تحسين و تطوير البنيات الإنتاجية، و ترشيد الأنماط الاستهلاكية بما يتماشى مع هذه الالتزامات و توجهات التنمية المستدامة في هذه البلدان. و في هذا الإطار تأتي جهود المنظمات القومية و الإقليمية في تفعيل هذه الاتجاهات بعقد لندوات، و ورش العمل و الملتقيات العلمية و بإعداد البحوث و الدراسات اللازمة.([1])

رابعا: المؤشرات المؤسسية: ويمكن إبراز ذلك من خلال الاتصالات والإنترنيت ، فوفقاً لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، تأتي الدول العربية في موقع متأخر عن المتوسطات العالمية لكثافة الخطوط الهاتفية العالمية فبينما كان متوسط كثافة الخطوط الهاتفية الرئيسة حوالي 18 خطا لكل 100 من السكان في العام 2002 لم يتجاوز نصف الرقم في الدول العربية وإنما في بعض الدول مثل اليمن لم يتجاوز ال2% بينما بلغت أعلى معدلاتها في الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت 34% وكانت الإمارات والكويت وقطر والبحرين أكثر الدول مساهمة في النمو الحاصل في الوطن العربي، وعلى الرغم من حجم الاستثمار الكبير الحاصل للارتقاء بالخطوط الهاتفية في البلدان العربية إلا أنه يستدعي بذل جهود مكثفة لتنمية البنية الأساسية للتقارب بين الدول العربية والعالم.

أما الهواتف النقالة فإنه حسب بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات في نهاية 2002 بلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال 17.69 لكل 100 نسمة في الوطن العربي، وهو يقترب كثيراً من المستوى العالمي والبالغ 18.77، أما التفاوت فيما بين الدول العربية فإنه كبير جداً إذ تبلغ النسبة في الإمارات 75.88 كحد أعلى و0.59 في السودان كحد أدنى.

وفيما يتعلق بالحواسيب الشخصية فإنه يمكن القول أنها شهدت تطوراً كبيراً في نمو متوسط عدد الحواسيب حيث بلغ معدل الدول العربية مجتمعة 6.72%بينما يبلغ المعدل العالمي 9.22%حيث تجاوزت بعض الدول العربية خصوصاً في الإمارات وقطر والكويت والبحرين النسبة

[1] http ://www . Arab-api. Org/develop-1.htm .2013/02/15 تاريخ الاطلاع:

العالمية، وأما بقية الدول العربية فما زالت بعيدة عن المعدلات العالمية. ويؤشر استخدام الإنترنيت مدى مساهمة الدول في عصر المعلومات حيث تشير أحدث البيانات أن مستخدمي الإنترنيت في الدول العربية تشكل نصف المستوى العالمي البالغ72, 9%.([1])

هذا وتتفاوت الدول العربية فيما بينها بمعدل مستخدمي الانترنت وهذه قائمة بعدد مستخدمي الانترنت في بعض الدول العربية لسنة 2012:

1. المرتبة الأولى هي **لمصر** بعدد **29,809,724** مستخدم يمثلون **35%** من عدد السكان
2. **المغرب 16,477,712** مستخدم يمثلون **51%** من عدد السكان
3. **السعودية 13,000,000** مستخدم يمثلون 46% من عدد السكان
4. **الإمارات العربية المتحدة 5,859,118** مستخدم يمثلون 70% من عدد السكان
5. **السودان 6,499,275** مستخدم يمثلون 19% من عدد السكان
6. **الجزائر 5,230,000** مستخدم يمثلون 14% فقط من عدد السكان

وتأتي الصومال في المرتبة الأخيرة ب 126,070 مستخدم يمثلون 1.2% فقط من عدد السكان .([2])

بالرغم من أن العصر الحالي يتميز بالاستخدام الأوسع لتقنيات الاتصال إلا أن الدول العربية مازالت تتميز بالضعف في هذا المجال.

---

[1] فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، عمان 2008، ص ص40-41.

[2] http://alkoonsoft.com/numberofworldinternetusers.html . تاريخ الاطلاع: 2013/05/12

المطلب الثاني: تحديات التنمية المستدامة في الوطن العربي في ظل العولمة:

تتمثل أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي في:

أولا: الفقر:

إن السمة الأساسية التي لازمت العولمة هي بروز ثورة المعلومات بكثافة وتعممها على جميع دول العالم وانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية ، حيث انتقلت الرأسمالية إلى مرحلة سيادة ال تعميم على جميع دول العالم وتعمقها لتصبح السمة المركزية للمنظومة الرأسمالية العالمية التي تقودها وتوجهها أميركا لقد أصبح من الواضح أن مقدرة وتمكن الرأسمال الأميركي المتمثل بالشركات عابرة القارات وسيطرته التكنولوجية الواضحة واقتصاده الذي لا يهزم والتحكم بأسواق السلاح والمال ، جعله يفوق موازنات العرب ، وقد استطاع المجتمع الأميركي باقتصاده ومؤسساته أن يتحدى العالم ويفرض سطوته وسيطرته على العالم ، وتلك هي نظرية الأمركة التي تبعتها العولمة . ووجدت أمريكا في ذلك فرصتها لتحاول فرض غطرستها على الإنسانية بشكل عام والإنسان العربي على الخصوص.

إن الهوة قد اتسعت في ظل العولمة كثيراً في مستويات التطور والتقدم بين البلدان الغنية والفقيرة ، حتى باتت هناك قارات بأكملها كأفريقيا غير قادرة على مجاراة بقية الدول المتقدمة. فالتجارة العالمية والتطور التقني تمركز وبشكل كبير حول الأقطاب التالية (الولايات المتحدة واليابان والصين والاتحاد الأوروبي) الذي أصبح ككتلة اقتصادية واحدة ، وبالمقابل ازداد العالم النامي والعربي فقراً مدقعاً وهذه تتجلى في صور السيطرة التكنولوجية وازدياد عدد الأسواق والاستثمارات الكبيرة . ، وحتى تسيد هذه الأقطاب على عملية التصدير للعالم العربي وبقاؤها صاحبة المنشأ الأوحد مع سيطرتها على الرساميل الكبيرة التي باتت تحرك بها العالم.

إن ازدياد الفقر في العالم العربي عن طريق العولمة تمثل أو انعكس في أسواق العمل العربية ، مثل ارتفاع معدلات البطالة وزيادة التعطيل المستمر ونقص التشغيل وتدهور معدلات

الأجور الحقيقية ، إضافة إلى تنامي أعداد المشتغلين في أسواق العمل غير الرسمية وانخفاض مستوى الدخول الحقيقية وذلك كله كفيل بزيادة آفة الفقر في البلدان العربية وبشكل كبير وعام .([1])

ثانيا: ضعف معدلات النمو:

بالنسبة لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد العربي، فقد بلغ 1,0%خلال الفترة 1990-2002، وهو يقل عن نظيره في الدول النامية والذي بلغ 2,8%خلال نفس الفترة.

وطبقا للمؤشرات الدولية فان الدول العربية قد فشلت في تحقيق الحد الأدنى لانخفاض مستدام في الفقر، والذي يتطلب أن تكون نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3%، وهذا يعني أن الفجوة هي 2,0%.([2])وتعد الجزائر أكثر الدول العربية نمواً خلال العام 2004 حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 24.7%، تليها الكويت وقطر والإمارات بنسب 20.7% و 20.0% و 17.1% على التوالي. وبلغ مجموع معدلات النمو السنوية بالأسعار الجارية للوطن العربي ذروته خلال العام 2004 إذ بلغت النسبة 15.8% بعد أن كانت 14.1-% خلال العام 1994 بسبب المعدلات السلبية في العراق والجزائر وليبيا واليمن([3])، وقد تحسنت نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفرد العربي لتحقق 1,6% و 5,5% لسنتي 2009 و2010 على الترتيب.([4])

---

[1] علي حميدوش، التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006، ص ص21-22.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص ص117-119.

[3] فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص40.

[4] http://elsokelarabia.net/?p=5795. تاريخ الاطلاع: 2013/05/19.

ثالثا: المديونية:

سارت اغلب البلدان العربية حالها حال اغلب الدول النامية في طريق الاستدانة وكانت تسعى من خلال ذلك إلى تمويل برامجها التنموية ومن ثم تسديد هذه الديون وفوائدها، إضافة إلى أن اغلب هذه الدول لم تحقق التنمية المنشودة وكذلك لم تتمكن من تسديد ديونها.

ويختلف مستوى الدين في البلدان العربية، إذ تكون منخفضة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، والى الاعتدال أو الارتفاع في بلدان أخرى، وقد صنف البنك الدولي(اليمن، سوريا، الأردن والعراق) ضمن الدول ذات المديونية الثقيلة، في حين صنف(مصر ولبنان) اللذين انخفضت فيهما الاحتياطات الأجنبية انخفاضا حادا بين البلدان ذات المديونية المعتدلة.

وتضيع أزمة المديونية وخدمة الديون فرصا ثمينة على إمكانية تقليص الفقر وتحقيق مكاسب على صعيد التنمية البشرية المستدامة، إذ تحد هذه التكاليف من قدرة هذه البلدان على دعم التعليم والحفاظ على صحة سكانها. ([1])إلا أنها قد تراجعت في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

رابعا: تصاعد معدلات البطالة:

ساهم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التشغيل في تفشي ظاهرة البطالة في المنطقة العربية وخصوصا في وسط الداخلين الجدد لسوق العمل، وتحولت معدلات البطالة من أرقام أحادية في منتصف الثمانينات إلى أرقام عشرية في التسعينات ومطلع القرن الواحد والعشرين في العديد من الدول العربية، ويقدر متوسط معدل البطالة في المنطقة العربية بنحو 15%من إجمالي قوة العمل.([2])

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، دار دجلة، الأردن ، الطبعة الأولى، 2008، ص ص221-222.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص119.

استخدمت أجهزة الحكم التسلطي الخصخصة في التدليس على الشعب، بتصنيف عائداتها على أنها "استثمار أجنبي"، وهذا ابعد ما يكون عن الحقيقة، فالاستثمار يضيف أصولا إنتاجية جديدة، ويترتب عنه زيادات ملموسة في الناتج والتشغيل. وأما الخصخصة الراهنة، فليست إلا بيعا بالخسارة ونقلا للملكية من الشعب إلى رأسماليين أفراد هدفهم الربح السهل والسريع، ولا تعنيهم متانة الاقتصاد ولا كرامة الإنسان. وفي حالات كثيرة، لم يترتب على الخصخصة إلا تدهور في الإنتاج، وتضخم في الأسعار، وتدمير لفرص عمل كانت قائمة، ناهيك عن تدهور ظروف العمل.

ويلاحظ أن المستثمرين في الأغلب ضربوا عرض الحائط بضمانات حقوق العمال الواردة في العقود التي عادة ما تصاغ بنودها بمحاباة مفضوحة للمشتري. ومع ذلك كم رأينا في السنوات السابقة تحيز الحكومات لأصحاب الأعمال عند نشوب خلافات بينهم وبين العمال في الشركات المباعة.([1])

سادسا: نقص المياه العذبة:

بالرغم من أن القطاع المائي يعتبر ذو أهمية بالغة في تحقيق تنمية مستدامة إلا انه يواجه جملة من الصعوبات.

1-الصعوبات و المعوقات التي يعاني منها القطاع المائي في الوطن العربي:

- ضعف البنية المؤسسية والهيكلية اللازمة للتعامل مع قضايا الموارد المائية، وهذا ما يؤثر على كفاءة استعمال المياه

في جميع القطاعات المستهلكة للمياه من زراعة وصناعة ومياه شرب كما أنها تؤثر على برامج تنمية وإدارة وترشيد المياه.

[1] احمد السيد النجار، الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية" بحوث ومناقشات الحلقة النقاشة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد"، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، لبنان،2010، ص138.

- عدم وجود خطة شاملة متكاملة للربط بين الموارد المائية المتاحة والآثار البيئية والنشاطات الاجتماعية
والاقتصادية.

- عدم التعاون والتنسيق على المستوى القطري والقومي بين المؤسسات المعنية بترشيد واستخدام الموارد المائية.
- ضعف التمويل المخصص لتنمية الموارد المائية والتي تحتاج إليها الدول للبرامج العلمية والفنية والتقنية.

2-الأمن المائي العربي والتنمية المستدامة:

تبرز أهمية الأمن المائي العربي خلال القرن الحالي نظرا للصلة الوثيقة بين الأمن المائي العربي والأمن الغذائي العربي، خاصة إذا علمنا أن الغذاء سلاح فعال يستخدم في العلاقات الدولية ويترك أثره في السياسة الداخلية والخارجية للدول. ومن اجل حماية الأمن الغذائي العربي فلابد من حماية المصالح المائية العربية وتحقيق التنمية المطلوبة للموارد المائية العربية وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي العربي والتي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي القومي. وذلك من خلال وضع سياسة مائية مستقبلية تنسجم مع أمننا الغذائي وقوتنا الاقتصادية.([1])

سابعا: التصحر:

إن التصحر هو أحد المشاكل البيئية الرئيسية للدول العربية، حيث تحتل الصحاري في البعض منها إجمالي أو معظم المساحة، ففي إقليمي شبه الجزيرة العربية و المغرب العربي تصل نسبته (89,61 %) و (77,7 %) على التوالي. و جغرافيا يتوزع تهديده بنسب متباينة بين معظم البلدان العربية.

[1] رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان،2009، ص، ص 56.52.

ثامنا: الطاقة:

إن الطاقة ليست منتجا واحدا، و لكنه خليط يعتمد عليه رخاء الأفراد و تطور البلدان تطورا مستداما، و الطاقة أكثر أهمية من أن يستمر تطورها على هذا النحو العشوائي.

ومن ثم يتضح بجلاء ضرورة إيجاد طرق للطاقة آمنة و سليمة و صالحة اقتصاديا مما من شأنه أن يديم التقدم البشري في المستقبل البعيد، و هو أيضا طريق ممكن، لكنه سيتطلب أبعادا جديدة من الإرادة السياسية والتعاون الدولي لبلوغه.

تاسعا: الموارد البشرية:

باعتبار أن النمو السكاني يشكل تحديا بيئيا للدول الفقيرة و الغنية على حد سواء، ينبغي مراعاته بشكل يتحمله النظام البيئي، لضمان الرفاهية المستدامة للمواطنين وتحسين الحياة المادية (تغذية ، تعليم، صحة...) ([1]). إذ يعتبر الفقر، الأمية، النمو السكاني وتدهور الصحة من اكبر التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

عاشرا: اثر العولمة على الاقتصاديات العربية:

لقد كانت المنطقة العربية شانها شان بقية دول العالم من حيث تأثرها بمسيرة العولمة وتطوراتها، حيث أصبحت الاقتصاديات العربية أكثر تواصلا واندماجا في الاقتصاد العالمي، ومن ثم أكثر تأثرا بالأحداث والتطورات الدولية الاقتصادية، ومما يزيد من أهمية انعكاس المعطيات الدولية على اقتصاديات الوطن العربي انكشاف الاقتصاديات العربية، ممثلا في نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي يصل في بعض الحالات إلى حوالي 84 %في المتوسط، وهو مستوى مرتفع بالمقارنة بالمقاييس الدولية. ويضاف إلى ذلك أن أداء الاقتصاديات العربية في المتوسط يعتبر متواضعا واقل بكثير من أداء الدول النامية، الأمر الذي لا يساعد كثيرا

[1] عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة –حالة الجزائر–، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص ص112-115.

في اللحاق بقطار التقدم الذي تسير به الدول المتقدمة. ويمكن القول أن التنمية في البلدان العربية أصبحت أكثر تأثرا بالمتغيرات الخارجية وأكثر عرضة لتلقي الصدمات الخارجية.([1])

إضافة إلى التحديات السالفة الذكر يمكن إضافة بعض التحديات الأخرى ([2]):

- عدم كفاية وعي الجماهير بأسباب و درجة المشاكل البيئية.
- نقص المشاركة الجماهيرية الفعالة في التخطيط و صنع القرار و في تنفيذ برامج التنمية و حماية البيئة و وسائل صونها.
- ضعف معاهد الأبحاث و النقص في القوى المدربة و المعلومات العلمية ومحدودية قدرات المراكز الأكاديمية والبحثية.
- عدم الاستقرار و كثرة النزاعات المسلحة في المنطقة العربية.

المطلب الثالث: مواجهة تحديات التنمية المستدامة على الصعيد العربي:

من خلال استعراض أهم التحديات على المستوى الإقليمي نقدم بعض الاقتراحات لتجاوزها أو التخفيف منها. ندرجها فيما يلي:

أولا: السلام والأمن:

إيجاد بيئة موائمة على المستوى الإقليمي لدعم الجهود الرامية لتحقيق السلام والأمن بما في ذلك إنهاء الاحتلال ونبذ التهديد بالعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقا لقرارات الشرعية الدولية على أسس عادلة لتعزيز مسار التنمية المستدامة.

[1] علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2008، ص ص39-40.

[2] عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص114.

ثانيا: الإطار المؤسسي:

تدعيم وتعزيز البنية المؤسسية في الدول العربية في مجال التنمية المستدامة بما في ذلك تطوير وتنفيذ السياسات والتشريعات اللازمة. ودعم جهود جامعة الدول العربية لبناء آلية للتعامل مع التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.

ثالثا: الحد من الفقر:

دعم خطط العمل والبرامج الإقليمية، وشبه الإقليمية، والوطنية والمحلية وخاصة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة، والتعاون الفني والمؤسسي للوصول إلى التخفيف من حدة الفقر مع إعطاء اهتمام خاص لدور المرأة.

رابعا: السكان والصحة:

تعزيز تطوير سياسات سكانية متكاملة والارتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة. ودعم الجهود لتنمية صحة السكان من خلال توفير الماء النظيف والغذاء الأمن، والصرف الصحي والتحكم في أخطار الكيماويات والتلوث بكافة أشكاله.

خامسا: التعليم والتوعية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا:

دعم تطوير استراتيجيات وبرامج وطنية للتعليم ومحو الأمية كجزء للحد من الفقر ودعم تحقيق الأهداف المتفق عليها عالميا بشان التعليم. وتشجيع نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى داخل المنطقة العربية وتطوير القدرات العربية ومؤسسات البحث العلمي لمواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا الخصوص.([1])

[1] رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص ص105-106.

سادسا: إدارة الموارد:

وذلك بالنظر في إنشاء مركز إقليمي لحماية البيئة و إدارة الموارد بما يدعم الترتيبات الإقليمية في هذا المجال، حيث أن العمل على تدفق الأموال العربية في استثمارات عربية يشكل مطلبا ملحا في هذا المجال، بما يؤدي إلى قدر أكبر من التنسيق و التعاون فيما بينها، و ذلك فضلا عما ينبغي على الدول العربية من تعزيز دور و قدرة الوكالات القائمة لحماية البيئة و إدارة الموارد.([1])

وكذا تشجيع الإدارة المتكاملة لموارد المياه بما فيها أحواض الأنهار ومجمعات المياه وفق أحكام القانون الدولي والاتفاقيات القائمة ويتضمن ذلك تطوير التشريعات وتعظيم الاستفادة من الأنشطة القائمة على المنابع والمجرى الأوسط والمصبات. وحماية مصادر المياه، بما في ذلك المياه الجوفية والأنظمة البيئية للأراضي الرطبة من التلوث، ودعم مجهودات تنمية مصادر المياه البديلة، كتحلية مياه البحر وإعادة تدوير المياه. ودعم تطوير وتطبيق سياسات وبرامج وطنية في مجال البحوث الزراعية. ودعم التطبيق الإقليمي، والوطني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وكذا مطالبة المجتمع الدولي تعزيز جهود الدول العربية للتعامل مع تردي نوعية الهواء في العديد من المدن العربية.

سابعا: الاستهلاك والإنتاج:

ترويج مفهوم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام في المنطقة العربية، وتشجيع استخدام المنتجات التي تساهم في حماية الموارد الطبيعية.

[1] عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص118.

ثامنا: العولمة والتجارة والاستثمار:

مطالبة المجتمع الدولي تعزيز جهود الدول العربية لتجنب التأثيرات السلبية الناتجة عن العولمة على المستويات التقنية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وتعزيز الجهود العربية تجاه تحسين التجارة البينية عن طريق تقوية ودعم منطقة التجارة الحرة العربية. وتعزيز القدرة التنافسية للسلع العربية إلى الأسواق الدولية. والتطلع إلى تسهيل وإسراع دخول الدول العربية في عضوية منظمة التجارة العالمية، وتهيئة بيئة استثمارية عربية جيدة تشجع المؤسسات الدولية والإقليمية على تحقيق زيادة في الاستثمارات الموجهة إلى الدول العربية، ودعم مبادرات الشراكة بين الدول النامية والصناعية والشراكة بين الدول ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.([1])

إن من ابرز الأمور التي تحتاج الدول العربية أن توليها الاهتمام اللازم هو العمل على التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية، لكي تضمن حسن سير الموارد، وتحقيق معدلات النمو التي تتناسب وحجم التحديات الاقتصادية التي تواجهها معظم الدول العربي، حيث أن هناك أهمية لزيادة معدلات النمو، ورفع معدلات الادخار والاستثمار، وتوفير مزيد من فرص العمل، وخفض مستويات المديونية، وبشكل اخص توسيع القاعدة الإنتاجية، كما أن الاقتصاديات العربية تحتاج إلى مزيد من الترشيد وإعادة النظر في هيكل الإنفاق حتى نضمن تقدم مستوى الأنشطة الاقتصادية، وعملية التنمية بشكل قابل للاستمرار.([2])

[1] يونس الطويل، مرجع سبق ذكره، ص ص108-109.

[2] علي لطفي، مرجع سبق ذكره،ص40.

المبحث الثاني: الحكم الراشد والتنمية المستدامة:

تفرض دراسة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة التعرض إلى مفهوم الحكم الراشد، وعلاقته بالعولمة، ومدى التزام الدول العربية بمبادئ الإدارة الرشيدة.

المطلب الأول: ماهية الحكم الراشد:

أولا: مفهوم الحكم الراشد:

1-نشأة الحكم الراشد:

ظهر مصطلح الحكم الراشد أو الجيد أو الصالح ، في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة ، ثم كمصطلح قانوني (سنة 1978) ، ليستعمل في نطاق واسع و معبر عن تكاليف التسيير، و مع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية.

وشاع استعمال هذا المصطلح في نهاية الثمانينات، في الوقت الذي أصبح فيه تطبيق برامج التعديل الهيكلي في العديد من الدول يطرح العديد من الصعوبات، تم تشخيصها آنذاك من طرف الخبراء على أنها أخطاء في تسيير الشؤون العامة ، بسبب غياب الشفافية في تسيير أمور الدولة.([1])

إن تميز فكرة الحكم الراشد (Governance) عن فكرة الحكومة Govrnment بدأ في الظهور عندما بدأت الحكومة تتسم بصفات أكثر انعزالا عن المواطنين وأكثر التصاقا بالوظائف التنظيمية الإدارية، كما أن اتساع حجم المجتمعات ضاعف من عزلة الحكومة عند المواطنين مما أدى إلى ضرورة وجود ممثلين لهؤلاء المواطنين يتولون مهمة تمثيل المواطنين ونقل وجهة نظرهم

[1] علي حميد وش، مداخلة بعنوان "الحكم الراشد والتنمية المستدامة" الملتقى الوطني الأول حول:" التنمية الصناعية في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي المدية،23-2008/04/24، ص1

في رسم السياسات التي تهم المجتمع والمواطن الذي ينتج عنه الكثير من انعزال الحكومة عن المواطنين إذا علمنا بأن عملية التمثيل رغم أهميتها كآلية ديمقراطية إلا أنها لن ترقي لمستوى التمثيل الفعلي للمواطن نفسه ناهيك عما يكتنف التمثيل من قبل الممثلين من سلبيات عديدة وقصور في عملية التمثيل الفعلي.([1])

ومن المتغيرات الخارجية الداعية إلى الإصلاح السياسي مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة دول الثمانية والذي تم تعديله فيما بعد إلى مشروع الشرق الأوسط الأوسع إذ أكد المشروع أن الديمقراطية والحكم الصالح يعدان من أولويات الإصلاح السياسي.

وتجدر الإشارة إلى أن ما عزز من دور الدول النامية في الاتجاه نحو الديمقراطية والحكم الصالح هو الدور الجديد للأمم المتحدة المتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين. ففي ظل عصر العولمة ظهر توجه جديد لدى الأمم المتحدة، يقضي بالتدخل في أمور كانت تعد من صميم الاختصاص الداخلي للدول، سواء للمساعدة في استعادة الديمقراطية أو حل نزاعات محلية أو دولية. إذ لعبت الأمم المتحدة دورا متزايدا في الإشراف على الانتخابات وتوفير الدعم الفني والخبرات اللازمة لها، وهو ما يؤكد أن رعاية الأمم المتحدة لعملية التحول نحو التعددية والحكم الصالح في الدول النامية، أضحى سمة من سمات عصر العولمة. وعلى هذا الأساس، طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم الحكم الصالح وحدد أبعاده ومعاييره لكي يكون القاعدة الأساس التي تستند عليها البلدان في عملية التحول الديمقراطي لكي تتحقق العدالة والرفاه وتصان كرامة الإنسان.([2])

---

[1] بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية: من خلال المدخل الكلي- المدخل الجزئي –مدخل الحكم الراشد، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في الاقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي09-2004/03/10.

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص ص147-148.

2- الحكم الراشد: قبل التطرق لمفهوم الحكم الراشد نعرف الحكم.

2-1-تعريف الحكم:

يعتبر مفهوم الحكم مفهوما محايدا يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع، موارده، وتطوره الاقتصادي والاجتماعي.

والحكم مفهوم أوسع من الحكومة لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، كل من المؤسسات غير الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص.

يعبر مفهوم الحكم عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية، أي الإقليمية والمحلية. ومفهوم الحكم بهذا المعنى الحيادي ليس جديدا، بل هو قديم قدم الحضارات البشرية نفسها. إن هذا المفهوم يدل على الآليات والمؤسسات التي تشترك في صنع القرارات أو في التأثير فيها.([1])

2-2-تعريف الحكم الراشد:

للحكم الراشد تعار يف عدة أهمها:

-جاء مفهوم الحكم الراشد مترابطا مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة بوصفه الرابط الضروري لتحويل النمو

الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة وتهيئة الظروف الملائمة والشاملة لبناء الإنسان وتمكينه على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية. إذ يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 الحكم الراشد بأنه" الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان

[1] مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،لبنان،2004، ص ص95-96.

ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا.([1])

- تعريف البنك الدولي : الحكم الراشد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال و الأمثل الذي يسعى للإجابة عن

مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول و المؤسسات ، كما يعمل على تحقيق التنمية التشاركية و احترام حقوق الإنسان و الديمقراطية بالإضافة إلى تطبيق القوانين و محاربة الرشوة و تخفيض النفقات الفائضة في المجال الإداري و العسكري .([2])

- أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فعرفته على انه استخدام السلطة السياسية، وممارسة السيطرة على المجتمع

في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فقد عرف الحكم الراشد بأنه الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة

ودعم سيادة القانون. ويتضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع، كما يضمن التعبير عن أكثر الأفراد فقرا وضعفا عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية.([3])

- كما عرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد من خلال البعد التقني أي "الناحية الاقتصادية من الحكم وتحديد

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، ص148.

[2] مراد ناصر، الزين منصوري، دور الحكم الصالح في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الأول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، 2006، ص 4.

[3] راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص ص27 -28.

شفافية حسابات الحكومة وفعالية إدارة الموارد العامة واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص".([1])

- يستخدم مفهوم الحكم الراشد منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على

ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي. أي أن الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.([2])

مما سبق نستنتج أن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة وهي: البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، والبعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها، والبعد الاقتصادي–الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، كما علاقتها بالطبع مع الاقتصاديات الخارجية، والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى.

ثانيا: معايير الحكم الراشد:

يقوم الحكم الراشد على جملة من المعايير اهمها: المحاسبة والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية تنظيم الاقتصاد، حكم القانون، التحكم بالفساد.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فركزت على أربعة معايير هي: دولة القانون، إدارة القطاع العام، السيطرة على الفساد، خفض النفقات العسكرية.

---

[1] فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص ص25-26.

[2] مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مرجع سبق ذكره،ص96.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فتضمن تسعة معايير هي: المشاركة، الشرعية، الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة وخاصة في تكافؤ الفرص، الفعالية، المحاسبة، الرؤية الإستراتيجية.([1])

1 **المشاركة:**

وتعني المشاركة في اتخاذ القرار وفي بلورة وتنفيذ الخطط والمشروعات مما يسهم في الحوار والاتصال وإتاحة حرية التعبير وتؤدي إلى تأسيس بنيات تشاركية لاتخاذ القرار وتنفيذه وهذا يستدعي التمكين مما يعني في النهاية تحولات في النظم الحالية الحاكمة.([2])

2-**الشرعية:**

تعد الشرعية السياسية محصلة لصورة التفاعل بين السلطة وبين المواطنين. إذ أنها تقوم على القبول الطوعي للسلطة من قبل المواطن، على أساس الوثوق بها فيما تخطط وتنفذ من سياسات، ليس من حيث نجاعتها فقط، ولكن من حيث أنها أصلا مستلهمة من تطلعات الجماهير إذ هي تطابق قيم النظام السياسي مع قيم المجتمع، وللشرعية في كل الأنظمة السياسية.

3-**الشفافية:**

تعد الشفافية واحدة من المصطلحات المدنية التي تستخدمها الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم. وجاءت في سياق ضرورة اطلاع الجماهير على كل منهج السياسات العامة، وتعريفهم بكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها(السلطة) وذلك للحد من السياسات غير المعلنة التي غالبا ما تكون خاطئة.([3])

---

[1] نفس المرجع السابق، ص ص102-103.

[2] أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، المنامة، البحرين، ص29.

[3] أمين مشاقبة، المعتصم بالله علوي، الإصلاح السياسي والحكم الراشد، مطبعة السفير، الطبعة الأولى، مطبعة السفير، عمان، الأردن، ص ص 59-71.

4-**حسن الاستجابة:**

وتعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع وتلبية حاجات الجميع دون استثناء.

5-**المساواة:**

تهدف إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من اجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع، وان أمكن حول المصلحة العامة، والسياسات العامة.

6-**الفعالية:**

تهدف إلى إعطاء حق لجميع النساء والرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من اجل تحسين أوضاعهم.

7-**التوافق:**

يرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من اجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع، وان أمكن حول المصلحة العامة، والسياسات العامة.([1])

8-**المساءلة:**

وترتكز المساءلة على فكرة امتلاك الشعب الحق بمساءلة حكومته على كيفية استعمالها لسلطة الدولة وموارده شعبها. وتحتاج المساءلة إلى الشفافية أو التوصل الكامل إلى المعلومات، فالشعب يحتاج إلى معرفة آلية عمل الحكومة كي يسائلها، وعلى الحكومات أن تمنحه الوصول إلى تلك المعلومات.

[1]، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مرجع سبق ذكره، ص104.

9-الرؤية الإستراتيجية:

وتقوم على أساس بناء علاقة سليمة وواضحة بين المواطن وبين المال العام، من خلال ثقة هذا المواطن بان ما يؤديه من واجبات نحو الدولة يلاقي كل تقدير واحترام من قبل السلطة، وبالتالي فإنها تقوم هي بدورها بأداء واجبها نحو هذا المواطن. وبذلك يكون الأمر في النهاية متعلقا بحسن سلوك القائمين على الشأن العام. وما إن تتحقق هذه الثقة حتى يصبح المواطن أكثر استعدادا للقبول بالمجهود العام، وبالتالي يغدو مستعدا لتحمل كل مسؤولياته كدفع الضرائب وتأدية الرسوم والانخراط في الخدمة العامة. كما يصبح راضيا عن أي قرار تصدره الدولة. ([1])

والشكل الموالي يوضح معايير الحكم الراشد.

الشكل رقم(03): معايير الحكم الراشد:

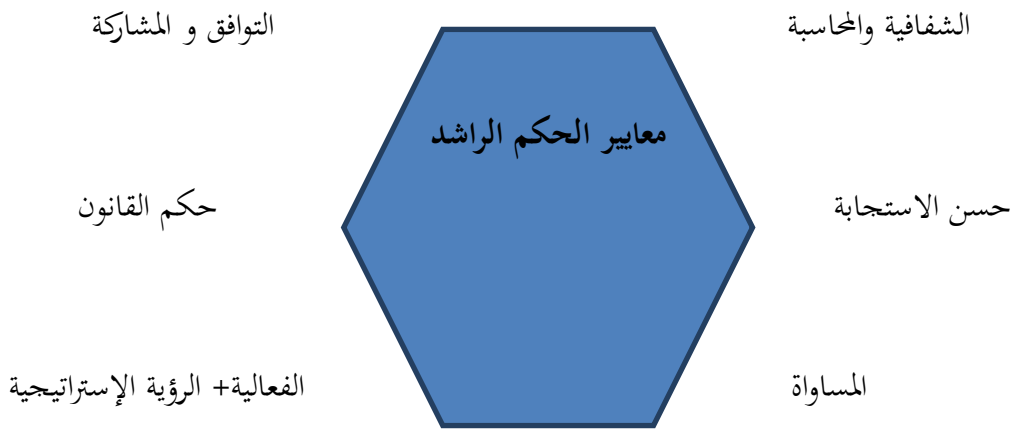

المصدر: المرجع السابق ص 156.

[1]، أمين مشاقبة، المعتصم بالله علوي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

ثالثا: أهمية الحكم الراشد:

على مر العقدين الأخيرين من الألفية الثانية ظهر الاهتمام الكبير بأهمية وجود الإدارة والحكم الجيد بشكل خاص نتيجة لفشل الحكومات الرسمية وعجزها عن تحقيق طموحات المواطنين وتلبية احتياجاتهم بالمستوى المطلوب، وكان ذلك جليا في المجتمعات بشكل عام وفي المجتمعات النامية بشكل خاص. فمجالات قصور الحكومات الرسمية وعدم قدرتها على الأداء بشكل فعال عديدة ومعروفة لدى الجميع. وعلى سبيل المثال الحكومات قد لا تأتي بأي مبادرة نحو بعض القضايا لعدم توفر الأحقية أو نطاق السلطة مثل حالات الاهتمام العالمي بتغير المناخ للأحوال الجوية وغيرها من القضايا ذات الإبعاد المختلفة. وقد يظهر عجز وعدم قدرة الحكومات نتيجة عدم توفر المهارات، أو البعد المالي، أو القدرات الإدارية أو المرونة لمعالجة بعض المشاكل المعقدة.

فعندما لا تبادر الحكومة بالعمل أو لا تستطيع اخذ المبادرة، فهناك الآخرون الذين يمكنهم أن يأخذوا المبادرة بالعمل. فالمواطنون قد يلجؤون للعمل سويا على تنظيف الأحياء التي يقطنوها مثلا. كذلك فان أصحاب المصالح المشتركة ربما يدعون المواطنين والمسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال لأخذ المبادرات وللعمل سويا، ومناقشة الأمور التي تخص العامة.([1])

رابعا: نظام حكم الإدارة الرشيدة:

يتكون نظام حكم الإدارة الرشيدة من تفاعل عمل كل من الشركاء:

1-الدولة:

أي الأجهزة المعنية بشؤون السياسة والإدارة الهادفة إلى تحسين خدمة المواطن.

[1] زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص ص19-20.

2-القطاع الخاص:

أي الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية وغيرها التي تسهم في منظومة التنمية.

3-منظمات المجتمع المدني:

أي الاتحادات المهنية والجماعات الدينية والأندية الرياضية ومنظمات المرأة والشباب والنفع العام التي تسهم في التنمية.

ويتحقق نجاح نظام الإدارة الرشيدة عبر تفاعل الشركاء الثلاثة باستخدام الوسائل التالية:

- اشتراك المؤسسات الحكومية وممثلي القطاع الخاص في صياغة سياسات الحكومة.
- بناء الآليات التي تمكن الحكومة من تقدير الاحتياجات المطلوبة من القطاع الخاص والاستجابة لها.
- إيجاد آليات التبادل والمشاركة في وضع السياسات وتبادل المعلومات بين الحكومة والقطاع الخاص.
- المشاركة في تنفيذ مشروعات مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- تخصيص وتحويل بعض الوظائف إلى المجتمع المدني.([1])

المطلب الثاني: علاقة الحكم الراشد بالعولمة:

يمكن التأكيد بان التوجه نحو العولمة من الأهمية بمكان، فمن الواضح في ظل نمو المجموعات الإقليمية، وفي قوة المؤسسات عبر الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، والمؤسسات عبر الدولية التي انتشرت خلال العقد الأخير من القرن الماضي، تؤكد إن العولمة سيكون لها أثار ومضامين عديدة على الحكم الجيد على المستويين الوطني والدولي. ومن الآثار المشاهدة الآن

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية" أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية بالمنامة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر، ص 78.

يمكن أن نلاحظ زيادة عزلة وتدني مستوى معيشة تجمعات سكانية معينة. كذلك فان الذين ليس لديهم قدرة على إدخال تكنولوجيا المعلومات واستخدامها، سيعانون من خطورة البقاء في مستويات متدنية. يضاف إلى ذلك بان استقلالية الدولة في اضمحلال، حيث نجد آن تلك المؤسسات عبر الدولية تعمل وبشكل متزايد على بحث الاهتمامات الوطنية، مع الصحافة وفقا للقوانين الدولية. أما الأثر الثالث الواضح فهو زيادة عولمة المشاكل الاجتماعية والأمنية والاقتصادية مثل الجرائم، الإرهاب، المخدرات، والأمراض المعدية وهجرة الأيدي العاملة. إن تلك الآثار تؤكد بان الحكم الراشد لن يكون كنظام مغلق يترك لمتخذي القرارات التقليديين. لذا فان دور الدولة لابد له من العمل على إيجاد التوازن بين الاستفادة من مميزات العولمة وكذلك تزويد البيئة المحلية بالاستقرار والأمان الاجتماعي والاقتصادي، وبشكل خاص للفئات الأكثر عرضة للحرمان.

فالعولمة تضع الحكومات تحت التحدي الكبير الذي يقود إلى تحسين أداء الدولة لمزيد من السياسات الاقتصادية التي تتجاوب مع الاهتمامات الواسعة، وبشكل خاص العدالة. وعلى أية حال، فمع زيادة نمو الاقتصاد العالمي، فان العولمة تضع أيضا متطلبات جديدة على الدول لبناء هياكل ومعايير الحكم الراشد الدولي لتتعامل مع التحديات العامة سواء كانت تتعلق بالمجتمع الدولي، البيئة، الجريمة، المخدرات، وأداء المؤسسات عبر القارات أو هجرة الأيدي العاملة. لذا فالتحديات لتحسين الحكم الراشد تكمن ليس فقط على المستوى الوطني بل على المستوى العالمي أيضا.

فان تحديات العولمة يجب أن يتم إدارتها ضمن نطاق الحكم الراشد. ولمواجهة تلك التحديات، فان على الحكومة أن تأخذ منهجا شموليا لالتزامات الأمة ونقاط القوة ونقاط الضعف في المجتمع لتضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة تلك التحديات. مثلما أن على مجالس الوزراء أن تطلع وتعي جيدا القضايا الدولية والتطورات التي تؤثر على المجتمع. وان المؤسسات والدوائر

الحكومية ذات العلاقة عليها اتخاذ الإجراءات المناسبة لدراسة تلك التطورات والقضايا وتضعها تحت تصرف مجالس الوزراء في الأوقات المناسبة.([1])

إن ظهور العديد من المتغيرات التي جعلت من النظرة التقليدية للدولة كفاعل رئيسي في صنع السياسات العامة موضع شك، يجعل المتتبع للاتجاهات الحديثة في صنع وتنفيذ السياسات العامة يلاحظ ازدياد أهمية البيئة الدولية أو العوامل الخارجية في عملية صنع السياسات أصبحت توضع على قائمة أولويات الحكومات. ويظهر التغير الذي طرا على دور الحكومة حيث أصبحت مجرد شريك بين شركاء عديدين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في ادوار الحكومات، القطاع الخاص، والمؤسسات المدنية، حيث أصبح لهذين الأخيرين دور اكبر في التأثير على السياسات العامة مثلما كثر الحديث عن الشراكة بين الحكومة والقطاع الأهلي (الخاص والمدني) وحل مصطلح الحكم الراشد محل الإدارة العامة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.([2])

المطلب الثالث: دور وعلاقة الحكم الراشد بتحقيق التنمية المستدامة:

قبل التطرق إلى دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية نتطرق إلى علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة.

أولا: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة:

لا يمكن الفصل بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، فهناك ترابط وتشابك وثيق بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على النمو والتنمية الاقتصادية، ولكن رغم ذلك لا يمكن التوصل لعلاقة سببية بين الحكم الراشد والتنمية بصفة دقيقة، نظرا للترابط القائم بين عدد كبير من المتغيرات، غير انه من المسلم به الآن أن الحكم الرشيد يلعب دورا أساسيًا في

[1] زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص ص28-29.

[2] نفس المرجع السابق، ص 23.

النهوض بالتنمية المستدامة، فهو يعزز الشفافية والكفاءة والفعالية وسيادة القانون في المؤسسات العامة على جميع المستويات، بالإضافة إلى ذلك يسمح بالإدارة الفعالة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية من اجل التنمية العادلة والمستدامة، وعلاوة على ذلك فانه في ظل الحكم الراشد هناك إجراءات واضحة في اتخاذ القرارات على مستوى السلطات العامة، وتوفر القدرة على إنفاذ الحقوق والالتزامات من خلال آليات قانونية، ومشاركة للفاعلين من منظمات مجتمع مدني وقطاع خاص في عمليات صنع القرار وفي جهود التنمية، لان هذه الأخيرة إذا لم تنفذ بالشراكة مع الأفراد والجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق . لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي في عملية التنمية بشقيها التخطيط والتنفيذ تعد القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة في المستقبل .

ويمكن تلخيص تلك العلاقة التي تربط بين هذين المفهومين في أربع عمليات والتي تدعى دورة إدارة الحكم وهي عملية توزيع وتخصيص الموارد، وعملية بلورة السياسات والبرامج، وعملية تطبيق تلك السياسات، وأخيرا عملية توزيع الدخل، وهذه العمليات ليست عبارة عن مراحل يجب إتباع واحدة تلو الأخرى وإنما هي عمليات مكملة لبعضها، ففي البداية ينبغي التوزيع الكفء للموارد المتاحة والمتمثلة في مدخلات التنمية (بشرية، طبيعية، مالية، تكنولوجيا...الخ) ويعد هذا الأمر مهما جدًا في إحداث تنمية مستقبلية، لأن السياسات المنتهجة في ما بعد سوف تبنى على أساس هذا التوزيع، وأي إخلال في التوزيع سيؤثر سلبا على الأهداف المرجو تحقيقها، ثم تأتي العملية الثانية وهي بلورة ورسم السياسات والبرامج والتي ينبغي أن تبتعد عن كل أشكال الفساد وعدم الكفاءة لما يؤدياه من تقويض لعملية التنمية.

لهذا ينبغي أن تتصف المؤسسات المسؤولة عن وضع البرامج والسياسات التنموية بالشفافية والوضوح، وان يكون المسؤولون فيها مستعدون للمساءلة في حالة إخفاق سياساتهم وبرامجهم في تحقيق أهدافها المنشودة، كما ينبغي أن تخضع للقوانين واللوائح في تسييرها وأعمالها، وان تشرك كل أطراف الحكم (الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني)، فالكل معني بالمشاركة في رسم السياسات وتحديد الأهداف ووضعها موضع التنفيذ حتى وإن اختلفت هذه المشاركة من قطاع لآخر حسب النظام السياسي والاقتصادي المطبق في الدولة، لتأتي العملية

الثالثة والتي تعنى بتطبيق تلك السياسات والبرامج التي تم وضعها، وتأثير كيفية التطبيق على مخرجات التنمية من سلع وخدمات وغيرها، والتي يعتمد حجمها وكميتها وجودتها على التطبيق السليم للسياسات والبرامج ووضعها الموضع الصحيح . أما العملية الأخيرة فهي عبارة عن نتيجة للعمليات السابقة والمتمثلة في التوزيع العادل لمخرجات التنمية على أفراد المجتمع بطريقة تضمن حقوق كل الأفراد وتلبي حاجياتهم، وهنا تلعب السياسة المالية للدولة دورا مهما عن طريق سياسة الإنفاق العام، والتي ينبغي في ظل الحكم الراشد أن تهتم بتلبية حاجيات الطبقات الفقيرة وتحقق الاستقرار والنمو في الدولة وتبتعد عن كل أشكال الإسراف والتبذير.([1])

ثانيا: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة: إن قضية إحداث التنمية المستدامة داخل المجتمع، تهتم بالدرجة الأساسية بمسألة الرفع من مستوى معيشة الناس، وبما أن الإدارة العامة الرشيدة ترتبط بثلاثة أبعاد رئيسة سماها الباحثون مثلث الحكم الرشيد فيداخل المجتمع وهي : إدارة الدولة القائمة على شؤون الناس، القطاع الخاص، المجتمع المدني، فالإدارة في داخل الدولة تهيئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة على إحداث التنمية فيما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل، وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، أما منظمات المجتمع المدني فتعمل على خلق مناخ التفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير، طاقات الأفراد والجماعات للمشاركة في جملة الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.([2])

[1] فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص ص36-37.

[2] أبو بكر مصطفى بعيرة، انس أبو بكر بعيرة، مرجع سبق ذكره ،ص8.

1- القطاع العام والإدارة الرشيدة والتنمية المستدامة:

يعد الحكم الراشد في القطاع العام أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجحة ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

الديمقراطية والسوق- دعم متبادل:

يشير التاريخ المعاصر إلى الدول ذات الأنظمة الديمقراطية الموجهة نحو السوق تكون أفضل استعدادا للاستجابة لتحديات العولمة من غيرها. وهناك أربعة جوانب أساسية للديمقراطية ثبت أن لها تأثيرات حاسمة على التنمية على المدى الطويل هي:

- النظام الديمقراطي السليم هو أفضل ضمان للاستقرار السياسي الذي يعتبر بدوره عنصرا النمو الاقتصادي واستثمارات القطاع الخاص على المدى الطويل.
- قيم الديمقراطية مثل الشفافية والمساءلة تعتبر أساسية بالنسبة للحكومة الفعالة المستجيبة والى النشاط الاقتصادي الكفء والمزدهر.
- لابد من وجود قوانين ولوائح تنظيمية سليمة يعززها احترام القانون لكي تنمو الأعمال بقوة في اقتصاد السوق.
- لابد من أن تسمح إجراءات صنع القرار بالمشاركة والتغذية العكسية من القطاع الخاص والمجتمع المدني والعمال والأحزاب السياسية وغيرها من منظمات المجتمع.

فالدول التي نجحت في التعامل مع هذه التحديات الرئيسية الأربعة نجحت كذلك في تحقيق آمال شعوبها وتطلعاتها، وفي إيجاد الفرص الاقتصادية الأساسية للنمو البشري، وتخفف حدة الفقر. أما الدول التي تخفق في إقامة حكم ديمقراطي صالح تتعثر خطى تقدمها وتعجز عن الاستفادة من الفرص الكثيرة التي توفرها العولمة.

2- دور القطاع الخاص من خلال اعتماد معايير حوكمة الشركات:

يعد قطاع الأعمال أدلة تتضمن قواعد ومعايير إدارة الشركات والتزاماتها تجاه البيئة، وذلك في ضوء مبادئ حوكمة الشركات التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يخص الإفصاح عن السياسات الاجتماعية وفق ما يلي:

- على إدارة الشركة أن تفصح للمساهمين ولجمهور المتعاملين معها والعاملين لديها مرة على الأقل سنويا سياسات الشركة الاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية وغير ذلك.
- يراعى أن تكون السياسات المعلن عنها واضحة وغير مضللة، وان تتضمن ما تنوي الشركة القيام به من تطوير أو تغيير في حجم العمالة أو تدريبها، وبرامجها للرعاية الاجتماعية، سواء داخل الشركة أو في المجتمع المحيط بها. أما بالنسبة للسياسات الصحية والبيئية، فيجب أن تكون متفقة مع القوانين والنظم المعمول بها وان يكون هدفها تحقيق صالح العاملين بها والمجتمع المحيط بها وان تكون قابلة للاستمرار على المدى الطويل.
- يجب أن تربط الشركة بالمجتمع المحيط بها وبمن تتعامل معهم من موردين وعملاء علاقة تقوم على المصداقية والحرص على تحقيق المصالح المشتركة.([1])

2 المنظمات الأهلية والتنمية المستدامة:

يمكن تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في إدارة البيئة والتنمية المستدامة عبر ما يلي:

- تكوين شبكة رقمية متطورة للمنظمات غير الحكومية.
- تشجيع الاستخدام الأمثل لتقنيات المعلومات وإدارة المعرفة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وتنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات والهيئات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني والتعريف بإمكانية استخدام التكنولوجيا في تحسين الأداء وتطوير المجتمعات وتشجيع الديمقراطية وتمكين الشعوب.
- بناء لقدرات والتقنيات المحلية في وبشكل خاص بين المجتمع المدني لتمكين الاستفادة القصوى من تلك التقنيات.

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص، ص 83، 86 .

- تقريب التكنولوجيا ومفرداتها واستخداماتها المتعددة للمجتمع المدني بلغة سهلة يمكن فهمها.([1])

إضافة إلى ما سبق يمكن القول بان مفهوم التنمية تطور إلى تنمية مستدامة تشمل عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي. وتستند هذه العملية إلى منهاج تكاملي يقوم على العدالة في التوزيع ويعتمد المشاركة. كما انه يتضمن التخطيط الطويل المدى، ليس للموارد الاقتصادية فحسب، بل للتعليم والسكن والبيئة والثقافة السياسية والتركيب الاجتماعي أيضا. وتم ربط مفهوم الحكم الراشد مع مفهوم التنمية المستدامة، لان الحكم الراشد هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة.

المطلب الرابع: الحكم الراشد والواقع العربي:

سنحاول إبراز أهم التحديات التي تواجه الحكم الراشد في البلاد العربي وكذا الجهود العربية في هذا المجال، فالدول العربية ذات خصوصية كبيرة بالنسبة لهذا العنصر على اعتبار أن هناك توجس و تردد من قبل الإرادة السياسية من أجل الوصول إلى تبني المتطلبات الحقيقية للحكامة الجيدة.

أولا: التحديات الكبيرة التي تواجه الدول العربية في مجال الحكم الراشد:

قبل التطرق إلى التحديات الكبيرة أمام الدول العربية لتحقيق الحكم الراشد لا بد من دراسة تحليله للوضع في الدول العربية، إذ أن الفساد في البلاد العربية له مظهران رئيسان هما:

- فساد النظام السياسي (غياب الديمقراطية، انتهاك حقوق الإنسان...الخ)؛
- فساد الإدارة العامة للموارد (الفساد المالي، انتشار ظاهرة الفقر، زيادة معدلات البطالة).

[1] نفس المرجع السابق، ص87.

ويمكن توضيح هذا الفساد من خلال النقاط الآتية:

- أوضاع الممارسة السياسية:

تشكو جل الدول العربية من أنظمتها الحاكمة والتي لا تستند إلى الشرعية الديمقراطية سواء أتعلق الأمر بنظام الانتخابات المتبع من طرف الدول العربية، أم نظام المشاركة واستقلالية السلطات، فمثلاً تبلغ نسبة مشاركة المرأة العربية في المجالس التشريعية 6% بالمقارنة مع المعدل العالمي 15% زد على ذلك أن رئيس الهيئة التنفيذية في كثير من الدول العربية له الحق التشريع مثل الأردن، والجزائر، وفي ذلك غياب استقلالية السلطات الثلاث.

- استقلالية الجهاز القضائي:

تؤاخذ البلدان العربية على عدم استقلالية الجهاز القضائي فيها، ولا يمكن الحديث عن قضاء نوعي وجيد دون أن تتوفر لدى القاضي ضمانات دستورية لحمايته من الضغوطات السياسية والمعنوية والمادية.([1])

أدوات المساءلة الخارجية أي الإعلام والمجتمع المدني:

إن أغلب البلدان العربية تضع قيوداً على حرية الإعلام ونشاط الجمعيات ذات الطابع الأهلي سواء كانت هذه القيود قانونية، سياسية أو معنوية وحتى مالية ومادية، فعدد الجمعيات في الوطن العربي هو حوالي 70 ألف جمعية ذات طابع غير حكومي، وهذا العدد صغير بالمقارنة مع ما هو موجود في الدول المتقدمة.

وعلى الرغم مما تقوم به هذه البلدان العربية إلا أنها تواجه على الأقل ستة تحديات من أجل الوصول إلى تحقيق الحكم الصالح وهي:

– الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي.

[1] فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 132-133.

- تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح ومتكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.
- إعادة تحديد دور الدولة وتأكيد.
- ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي.
- خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة.
- تحسين نوعية الخدمات.([1])

ثانيا: جهود عربية لتحقيق الحكم الراشد:

اتخذ المصطلح في البلدان العربية مسميات عديدة بدأت الحكمانية ثم الحوكمة ثم الحكم الصالح وأخيرا الإدارة الرشيدة، وبدات الخطوة في مصر وسلطنة عمان(من قطاع الاتصالات)، وتبعتها الأردن، وتعمل الدول الأخرى على اللحاق بها وخاصة لبنان بعد انطلاقة الورشة الوطنية حول (الإدارة الرشيدة) في شباط عام 2003. وعلى المستوى القومي العربي، اقر وزراء ومسؤولون من(15) دولة عربية مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية العربية التي أعلنتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأوصوا باعتماد قرارات القمة العربية التي عقدت في تونس عام 1994، وتكونت المبادرة من ستة محاور.

لقد تولى الأردن مهام الأمانة العامة للمبادرة، وتم الإعلان عن ضرورة التزام كل بلد عربي بتعيين منسق وطني عام، ولجان وزارية لمتابعة العمل، وضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني (وفق الاقتراح المصري) لإنجاح تلك المبادرة على الصعيد الوطني والقومي العربي.

[1] نفس المرجع السابق، ص134.

تهدف المبادرة العربية التي تنفذ من خلال برنامج يستغرق ثلاث سنوات، ويبدأ بمشاركة ست دول عربية فقط هي(الأردن، مصر، المغرب، تونس، لبنان، الإمارات) لإيجاد السبل الكفيلة بتامين المعطيات للمشروعات الإصلاحية من خلال رؤية شاملة بين الدول العربية والدول التي حققت نجاحات في إداراتها العامة.

واعتمدت المبادرة ستة محاور للإصلاح تستند إلى تجارب ست دول عربية تخصصت كل منها في محور حقق نجاحا على الصعيد الوطني فيها وهي:

- الإدارة الرشيدة للمال العام(مصر).
- الخدمة المدنية والنزاهة(المغرب).
- الحكومة الالكترونية (دبي).
- إدارة الموارد العامة (تونس).
- تطوير وتحديث القطاع القضائي(الأردن).
- الإعلام والمجتمع المدني (لبنان).([1])

لقد كان التوجه العربي لتبني أسس الإدارة الرشيدة استجابة للتحديات الكثيرة الخارجية والداخلية التي واجهت البلدان العربية، وفرضت عليها التفاعل معها بغية تمكين الأجهزة الإدارية في كل دولة من الاضطلاع بمسؤولياتها، والسير بإطلاق برامج إصلاح شاملة تركز على قطاعات متعددة تستهدف دعم خطط التنمية الحالية والمستقبلية.

وتكرست ملامح التوجهات العربية بإتباع الإدارة الرشيدة في اجتماع القادة العرب "جامعة الدول العربية" على مستوى القمة العربية في 25-05-2004الذي نجم عنه (إعلان تونس) وأكد القادة العرب من خلاله على ما يلي:

[1]، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص ص75-77.

- العزم على مواصلة الإصلاح والتحديث في البلدان العربية مواكبة للتغييرات العالمية المتسارعة من خلال تعزيز الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية في المجال السياسي والشأن العام.
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية على أساس تبادل المنافع وترابط المصالح.
- تكريس قيم التضامن والتكامل بين الدول العربية في إطار الإستراتيجية العربية لمكافحة الفقر وتوظيف القدرات البشرية ودعم مجهود التنمية.

وكان بيان إعلان بيان تونس العربي منسجما مع تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1997 الذي أكد على أن إدارة الحكم التي تعمل على تحقيق تنمية مستدامة تتكون من الأتي: الرؤية الإستراتيجية، المشاركة، القواعد القانونية، الشفافية، الاستجابة، العدالة والمساواة، الكفاءة والفعالية، المساءلة.([1])

ومن أجل تفعيل التنمية المستدامة في الوطن العربي يجب على الدول العربية القيام بمجموعة من الإجراءات للوصول إلى الحكم الراشد وبالتالي إلى التنمية المستدامة:

– يجب أن يشعر جميع الفاعلين في الوطن العربي بالحاجة إلى إصلاح الحكم لديهم، وأن الحكم الراشد يكاد يكون
غائبا في إدارة الشؤون العامة في أغلب الدول العربية كما بينه تقرير الشفافية.

– أن تعالج إشكالية الحكم الصالح في الوطن العربي بشكل قطري وأن تحدد مظاهر الفساد والقمع ومحاصرة حقوق
الإنسان العربي بدقة حسب درجة خطورتها وانتشارها عبر البلاد العربية.
– تبادر كل حكومة في كل قطر عربي إلى إطلاق مبادرة عملية وهي مبادرة الحكم الصالح عبر حوار مفتوح إعلامياً وورشات تفكير مزودة ببرنامج ومنهجية.

[1]، نفس المرجع السابق، ص76.

– تناضل الجمعيات الأهلية من أجل دفع الحكومات العربية إلى إطلاق هذه المبادرة في أقرب وقت.

– تشارك في مبادرة الحكم الصالح الهيئات الآتية: " الحكومة، والبرلمان، وجهاز القضاء، ومجلس المحاسبة، وهيئة

الخدمات العامة والإعلام، والمجتمع الأهلي، والقطاع الخاص والهيئات الأممية"، وأن يكون للهيئات الدولية صفة خاصة لا تتعدى تقديم المساعدة الفتية، وعرض التجارب التي يمكن الاستفادة منها.

– صياغة ميثاق سلوك يحمل صفة الإجماع والإلزام وتتعهد باحترامه وتطبيقه جميع الهيئات المشاركة في صياغة المبادرة. ويتضمن هذا الميثاق:

- ✓التعيين في المناصب الوزارية والسامية للدولة، والانتخاب الشفاف.
- ✓المساءلة ومحاسبة الحكومة لدى ممثلي الشعب.
- ✓المحاسبة الوطنية وإصدار التقارير الدورية عنها.
- ✓عمل الجهاز القضائي على أساس الاستقلالية، والحصول على المعلومات والوثائق.
- ✓ممارسة حق الإعلام وإبداء الرأي و التظاهر، وتأسيس المجتمع الأهلي ودعمه.
- ✓إدارة الموارد العامة، وضمان التنافسية وتسليم الصفقات.
- ✓ينبغي ألا تلغي هذه الخطة المؤسسات الموجودة بل ترمي إلى إصلاحها وإكمال النقص بها، وأن يتم التركيز لدى التنفيذ على الموارد البشرية قبل النصوص والمؤسسات.([1])

[1] فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 139 -141.

المبحث الثالث: الفرص والتحديات التي تفرضها العولمة على التنمية المستدامة.

قبل التطرق إلى أهم الفرص التي تتيحها العولمة لتحقيق التنمية المستدامة واهم التحديات التي تفرضها عليها، نتطرق أولا إلى الاهتمام العالمي بقضية التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الاهتمام العالمي بقضية التنمية المستدامة:

أولا: برنامج الأمم المتحدة للتنمية " PNUD ":

هدف برنامج الأمم المتحدة للتنمية هو "مساعدة" البلدان المتخلفة في جهودها لتعزيز اقتصادها القومي من خلال توفير مساعدة منتظمة ثابتة في مجالات حيوية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية بقصد تدعيم استقلالها الاقتصادي و السياسي وفق ما يلي:([1])

إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يعتبر الهيئة الرئيسية المكلّفة بالتنسيق مع أنشطة الأمم المتحدة في ميدان التنمية. ترجع نشأته إلى قرار الجمعية العامة الصادر في عام 1965، و هو أكبر مصدر للعون الدولي متعدد الأطراف بمختلف صوره من فني و إنمائي. تعكس ميزانيته السنوية المقدرة بـ 2,3 مليار دولار مدى أهمية أنشطته على المستوى العالمي، تلك الأنشطة التي أصبحت بمثابة الإعانة الأولى للتنمية على شكل هبات من نظام الأمم المتحدة.

يعطي البرنامج نصائح تطبيقية و يساعد على تعزيز القدرات التأسيسية و البشرية التي تساهم في ضمان نمو اقتصادي نزيه، فهو يعمل بالتعاون مع شركاء من القطاع العام و الخاص قصد الاستعمال الأفضل للموارد المتوفرة لمساعدة البلدان على تجاوز المشاكل التي تطرحها العولمة و الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة، و توفير التسهيلات لتطبيق أساليب البحوث و التكنولوجيا الحديثة، و تقديم الخدمات الاستثمارية و التشغيلية و التدريبية، ودعم أجهزة التخطيط و

[1] زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة , رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر ,الجزائر , 2006/2005 ص ص 54-55.

التنمية. و يقوم كذلك على تشجيع وضع أو تنصيب إدارات مسؤولة على كل مستويات المجتمع و على تشكيل تحالف يقوم بمبادرات في الميادين الحيوية فيها يخص التنمية المستدامة ، إن التقرير حول التنمية البشرية، الذي ينشر سنويا يعتبر جزءا من منشوراته الخاصة.

إن البرنامج المكلف بتنمية البلدان النامية يلتزم بتقديم مساهمة حاسمة حتى يتسنى تقليص الفقر في العالم، فهو يعطي لهذه البلدان نصائح قيمة حول النشاط المطلوب القيام به، و تساعدها على التحلي بقدرة مؤسساتية مولدة للتنمية الاقتصادية المعادلة. و بفضل شبكته العالمية الموزعة عبر البلدان، يقوم البرنامج بمساعدة الشعوب على ضمان تنميتهم بأنفسهم، حيث تكمن أولوياته الحالية، في استعمال تقنيات الإعلام لأغراض التنمية و محاربة انتشار فيروس السيدا، و ترقية النظام التجاري الصالح، و تخفيف انعكاسات النزاعات الحربية و الكوارث الطبيعية.

ثانيا: الاهتمام بقضايا البيئة على الصعيد الدولي:

انطلاقا من الإدراك الواعي للآثار السلبية الخطيرة لهذه المشكلات البيئية على حياة الإنسان، فقد بذلت جهود دولية كبيرة على المستويين العالمي والإقليمي منذ أوائل السبعينات بهدف احتواء الأخطار المحدقة بالبيئة، و يمكننا أن نذكر في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

الإعلان الصادر عن قمة الأرض في ريودي جانيرو سنة 1992 و التي تعتبر أول مؤتمر دولي يعقد على مستوى القمة لمناقشة القضايا و المشكلات البيئية.

- ✓ بروتوكول مونتريال (1987– 1995) لحماية طبقة الأوزون.
- ✓ اتفاقية التنوع البيولوجي (1992).
- ✓ اتفاقية مكافحة التصحر (1994).
- ✓ اتفاقية التغير المناخي (1994).
- ✓ بروتوكول كيوتو (1997).

ثالثا: تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية: من خلال:

– تطوير أكبر لنظام تجاري و مالي، مفتوح يمكن التكهن به، و يستند للقواعد، و لا ينطوي على التمييز.

-تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا.

-تلبية الاحتياجات الخاصة غير المطلة على البحار و الدول النامية الصغيرة القائمة على جزر.

-التعامل بصورة شاملة مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال تدابير وطنية و دولية لجعل الدين مستداما على المدى الطويل.

-يجب وضع و تنفيذ استراتيجيات لتوفير عمل ملائم و منتج للشباب، بالتعاون مع البلدان النامية.

-توفير فرص الحصول على أدوية أساسية بأسعار يمكن تحملها في البلدان النامية بالتعاون مع شركات الصيدلة و كذا توفير فوائد التكنولوجيا الجديدة، و خاصة ما يتعلق بالمعلومات و الاتصالات بالتعاون مع القطاع الخاص.([1])

و بعد استعراضنا لأهداف الألفية الإنمائية يمكن القول:

– تصب معظم أهداف الألفية الإنمائية في إطار تحقيق التنمية المستدامة، مثل محاربة الفقر، التعليم...

– يمثل تكثيف الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية بحلول العام 2015 تحديا كبيرا، فهذه الأهداف و حسب تقدير متواضع سوف تتطلب قدرا هائلا من المساعدات في ظل محدودية الموارد المالية بالدول النامية،

[1] عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص123.

رابعا: البنك العالمي و دوره في تمويل التنمية المستدامة:

رغم أن جزءا من تمويلات التنمية المستدامة تمنحه تنظيمات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، يبقى البنك العالمي هو الممول الأساسي للإعانة المتعددة الأطراف. منذ مطلع التسعينات، عمل البنك على تطوير سياسته التنموية بشكل محسوس: فبين 1986 و 1994، قام بتمويل 120 مشروعا له علاقة بالبيئة، أي ما قيمته 9 ملايير من الدولارات في شكل قروض. عمليا، يصعب تمييز البعد البيئي الصرف في هذه المشاريع مما أثار ارتياب عدد من المنظمات غير الحكومية حول حقيقة "التوجيه الأخضر" لتمويلات البنك العالمي.

يمول البنك أربعة أنواع كبرى من نشاطات التنمية المستدامة:

- مساعدة البلدان الأعضاء في رسم الأولويات و تدعيم المؤسسات و صياغة السياسات البيئية واستراتيجيات التنمية المستدامة.
- العمل على توجيه قروض البنك نحو قضايا البيئة عند مراحل تحضير وصياغة و إنجاز المشاريع.
- حمل البلدان الأعضاء على الاستفادة من التكامل القائم بين مقاومة الفقر و حماية البيئة: كالتحكم في النمو الديمغرافي، برامج مقاومة الفقر، تحسين وضع النساء، تجهيزات التطهير و الماء الشروب... الخ.
- معالجة قضايا البيئة العالمية عن طريق الصندوق من أجل البيئة العالمية (FEM).([1])

[1] نفس المرجع السابق، ص124 .

المطلب الثاني: الفرص التي تتيحها العولمة للتنمية المستدامة:

تتيح العولمة مجموعة من الفرص أمام تحقيق التنمية المستدامة:

-زيادة التجارة في السلع والخدمات السليمة من الناحية البيئية وزيادة الأسواق الجديدة:

إذ يمكن أن تساهم عمليات العولمة في حماية البيئة والنظم الإيكولوجية. فعمليات التجارة والاستثمار العالمية تساعد تحويل بعض البلدان النامية إلى بلدان رئيسية في الإنتاج للتكنولوجيات السليمة بيئياً. وثمة أمثلة أخرى للاستفادة من عمليات العولمة في تعزيز الحماية البيئية. فمثلاً، هناك مؤسسات مالية خاصة تعمل بصورة متزايدة على اعتماد مبادئ إكويتر (Equator) (مقياس مرجعي مالي للصناعات لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية في مجال تمويل المشاريع) ووضع سياسات داخلية لإدراج العوامل البيئية في قراراتها وممارساتها الإقراضية والاستثمارية.

-زيادة النمو وتوفير فرص العمل:

للعولمة في الكثير من مظاهرها تأثيرات إيجابية كثيرة، بما فيها النمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمالة، وزيادة الخيارات والحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت إلى زيادة إنتاج الغذاء من خلال التغييرات التكنولوجية المتجسدة في الثورة الخضراء، وفي الاستثمارات الجديدة في الإنتاج الزراعي، وفتح أبواب الأسواق الزراعية؛ وساهمت في حفظ التنوع البيولوجي بزيادة عائدات السياحة المتولدة عن الحدائق الوطنية، والمناطق المحمية الأخرى، وخففت الضغط على النظم الإيكولوجية من خلال تيسير تطوير البدائل لأنواع كثيرة من خدمات النظم الإيكولوجية. وساعدت هذه التأثيرات الإيجابية، في كثير من الأحيان، في تحسين الكثير من مقومات رفاه البشر مثل الصحة الجيدة والثروة المادية.

-تشجيع الإنتاج السليم بيئيا:

ويمكن توظيف العولمة كوسيلة لتشجيع عمليات الإنتاج السليمة بيئياً. فمثلاً يمكن بناء القدرات فيما بين البلدان ذات التوجهات المتشابهة للتعاون في الآليات والسياسات التي تعزز نشر وتطبيق عمليات الإنتاج السليمة بيئياً.([1])

إذ أصبحت السلع البيئية تحتل مكانا بارزا في حركة التجارة السلعية الدولية، استجابة لضغوط المجتمع الدولي من اجل الحفاظ على البيئة، مما دفع بالدول المتقدمة بالتوجه نحو إنتاج وتصدير السلع السليمة بيئيا، الأمر الذي ساهم في تدعيم مراكزها التنافسية في ظل البحث عن أبعاد جديدة تعمل على تعميق القدرة التنافسية. ففي ظل تنامي الاتجاه الدولي للحفاظ على البيئة، واكب ذلك تزايد الطلب العالمي على السلع البيئية، فقد مثلت التجارة الدولية في السلع البيئية حوالي 22%من حجم التجارة الدولية السلعية في عام 2000، في حين ظلت هذه النسبة ثابتة تقريبا في عام 2004، حيث بلغت2,31% من حجم التجارة السلعية الدولية.([2])

-الاستفادة من التطور التكنولوجي:

أدى التقدم في التكنولوجيا، ولاسيما في نظم المعلومات، إلى إحداث تغيير لا يستهان به في طرق التواصل بين الناس والتفاعل بينهم. فقد أدت التدفقات الدولية في المعرفة والمعلومات بصورة متزايدة إلى ربط الأفراد والمنظمات بعضها ببعض في شتى أنحاء العالم. ونشأت بذلك حركات اجتماعية عالمية حقيقية سواء في نطاقها ومستواها الأمر الذي أدى إلى نشوء شبكات جديدة للعمل وللتبادل.

-تشجيع الاستثمار المستدام (القطاع الخاص، والقطاع العام، والقطاع المؤسسي)؛

---

[1] www. Unep.org /GC24/download.asp ?id= 32. 2013/03/17:تاريخ الاطلاع

[2] بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر 2007، ص، ص105،90.

-تدخيل التكاليف البيئية من خلال آليات قائمة على أساس السوق مثل اتفاقات مبادلات الانبعاث والدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية.

ومن أجل مضاعفة منافع عمليات العولمة، ينبغي للحكومات خلق ظروف تمكينية مواتية لوضع سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة. ويعتبر إدراج السياسات البيئية بفعالية في أطر الاقتصاد الكلي والاستثمار والتنمية، أمراً مهماً وحاسماً لتحقيق الأهداف الإنمائية التي حددها إعلان الألفية. وهذا يتطلب تصميم سياسات بيئية جديدة تستجيب لتحديات محددة ترتبط بالعولمة ويتطلب كذلك تعزيز القدرة على تنفيذ السياسات القائمة حالياً.([1])

المطلب الثالث: التحديات التي تطرحها العولمة أمام تحقيق التنمية المستدامة:

تفرض العولمة الاقتصادية تحديات كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة في العديد من الدول، نتطرق إليها من خلال ما يلي:

أولا. الآثار السلبية لسياسة العولمة على البيئة :

لقد بذلت جهود دولية كبيرة على المستويين العالمي و الإقليمي منذ أوائل السبعينات بهدف احتواء الأخطار المحدقة بالبيئة، و على الرغم من ذلك – و مع التسليم بالدور الإيجابي للنشاط الدولي العالمي للحفاظ على البيئة و حمايتها – فمن غير الممكن إغفال الآثار السلبية الخطيرة التي خلفتها سياسة العولمة على البيئة و التي يمكننا أن نتمثل جانبا منها فيما يلي:

1-اتجهت بعض الشركات متعددة الجنسيات المنتجة للمواد السامة أو الكيماوية أو العاملة في الصناعات الملوثة للبيئة إلى نقل نشاطها إلى دول الجنوب التي تكون التشريعات البيئية فيها أكثر

[1] www. Unep.org /GC24/download.asp ?id= 326

ليونة، تجنبا للتحمل بتكاليف معالجة المخلفات أو هربا من التقيد بالشروط البيئية المعمول بها في دول الشمال.

2-من الملاحظ أن الشركات المتعددة الجنسيات التي تنقل نشاطها إلى دول الجنوب عادة ما تتهاون في اتخاذ الاحتياطات البيئية و تدابير الأمان البيئي اللازمة للحفاظ على البيئة مما يترتب عليه أضرار بيئية خطيرة.

3-ترتب على قيام حكومات الدول المتقدمة بفرض حظر أو قيود على بعض المنتجات و السلع الضارة بالبيئة أو التي لم يتم اختبارها بالقدر الكاف لمعرفة آثارها على صحة الإنسان توسع في تسويق هذه المنتجات في أسواق الدول النامية، كمنتجات التبغ مثلا أو بعض العقاقير المستحدثة، إذ اتجهت الشركات المنتجة لها إلى تكثيف عملياتها التسويقية في دول الجنوب و الشرق. و تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ثلث حجم المبيدات التي قام الشمال بتصديرها إلى الجنوب من الأنواع التي تم تحريم استخدامها في دول الشمال.

4-تزايد حجم تجارة النفايات السامة و المخلفات الضارة بالبيئة كالمخلفات الكيماوية و النووية التي تنقلها الدول المتقدمة لكي يتم دفنها أو التخلص منها في أراضي دول الجنوب. و يشير أحد المصادر إلى أن المصانع المقامة في دول الشمال قد قامت بأكثر من 500 محاولة خلال الفترة من 1989 و حتى 1994 لشحن ما يزيد على 200 مليون طن من المخلفات الملوثة للبيئة من دول الشمال إلى دول الجنوب.([1])

5-تسعى الدول الصناعية المتقدمة و الشركات متعددة الجنسيات إلى الاتخاذ من الظروف التي هيأتها سياسات العولمة ذريعة للقيام بعملية إعادة تقسيم للعمل و التخصص على المستوى العالمي بهدف توطين الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة في دول الجنوب انطلاقا من الزعم الذي تروج له و الذي مفاده أن دول الجنوب لم تصل بعد إلى المستوى الحرج من التلوث البيئي، و من ثم فان

[1] عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص 127.

التكاليف المترتبة على الآثار البيئية السلبية لهذه الصناعات لازالت أقل بكثير من تكاليف تدابير الأمان البيئي أو منع التلوث، و ذلك على عكس الحال بالنسبة لدول الشمال التي دخلت عصر التصنيع منذ فترات زمنية طويلة و من ثم فقد وصلت إلى الحجم الأمثل للتلوث، الذي لا مفر بعده من الأخذ باحتياطات البيئة و بسياسات حماية البيئة.

6-لقد أدت الضغوط الاقتصادية التي مارستها القوى الداعمة للعولمة و التي من بينها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية بما فرضته على دول الجنوب من ضرورة الأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادي و تحرير التجارة إلى دفع هذه الدول التوسع في استغلال مواردها الطبيعية فيما وراء الحدود التي تكفل الحفاظ على التنمية المستدامة في محاولة من جانبها لمواجهة الأعباء المالية الضخمة المفروضة عليها و التي من بينها سداد أعباء ديونها الخارجية المتراكمة، أو الوفاء بالاحتياجات الضرورية لشعوبها و لمتطلبات دفع عجلة التنمية الاقتصادية بها في ظل محاولاتها لتوفيق أوضاعها الاقتصادية مع مقتضيات العولمة.

7-مارست الشركات الصناعية الملوثة للبيئة ضغوطا هائلة على هامش مؤتمر ريو للبيئة عام 1992 – من خلال ما سمي بالمجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة – للحيلولة دون تحميل الشركات المتعددة الجنسيات بأية أعباء أو مسؤوليات في مجال حماية البيئة، بحيث تقع المسؤولية بالكامل على كاهل الحكومات الوطنية لكي تمول برامج حماية البيئة من الموارد العامة كالضرائب.

8-بالرغم من الجهود الدولية متعددة الأطراف التي بذلت في مجال حماية البيئة و صيانتها إلا أن الدول الصناعية الكبرى – المسؤولة الرئيسية عن الإضرار بالبيئة – لا زالت تراوغ و تتهرب من تحمل مسؤولياتها في هذا الشأن. ويتضح هذا في موقف الولايات المتحدة الأمريكية خلال المفاوضات التحضيرية التي مهدت إلى صياغة بروتوكول كيوتو بشأن التغير المناخي عام 1997. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعد أكبر ملوث للبيئة على المستوى العالمي إذ تفوق جملة انبعاثاتها من الغازات الضارة بالبيئة انبعاثات جميع دول العالم الأخرى، فقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفا معارضا لجميع الدول الأخرى تقريبا، بل و متناقضا مع مبادئ اتفاقية

التغير المناخي ذاتها، كما عملت على فرض وجهات نظرها رغم المعارضة الشديدة من جانب بقية الدول أعضاء المؤتمر حيث نجحت في إدخال كافة مظاهر المرونة في تنفيذ الالتزامات، [1] و كذا إنشاء "فترات الالتزام " التي مدتها خمس سنوات و التي يحتسب الالتزام على أساسها، فضلا عن إعفاء الانبعاثات التي تصدر عن أية عمليات عسكرية متعددة الأطراف من الالتزامات، و محاولتها صرف الأنظار عن أسلوب حساب الانبعاثات على مستوى الفرد و الذي يحقق مبدأ الإنصاف في تحديد الالتزامات إلى التركيز على أسلوب حساب إجمالي الانبعاثات الكلية على المستوى الوطني، و هو ما يحرم الدول كثيفة السكان كالصين مثلا من التمتع بأية مزايا بل و يعطي الحق للولايات المتحدة على سبيل المثال في مطالبة الصين بخفض انبعاثاتها من الغازات أو بتحمل مسؤوليات أكبر في حماية البيئة على الرغم من أن مستوى انبعاثات الفرد في الصين لازال ضئيلا للغاية مقارنة بالمتوسط العالمي. و على الرغم من كل تلك التحفظات التي أبدتها الولايات المتحدة على نص البروتوكول ، و على الرغم من كل التنازلات التي حصلت عليها من جانب الدول الأخرى فقد أعلنت الولايات المتحدة مؤخرا على لسان رئيسها جورج بوش (الابن) عدم اعتزامها التوقيع على بروتوكول كيوتو.

وتتسبب سبع دول صناعية في إطلاق أكثر من 70 % من غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم، والولايات المتحدة التي تشكل أقل من 4 % من سكان العالم تطلق أكثر من 25 % من الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، وهذا يحتاج إلى جهد عالمي لخفض إطلاق الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وكان بروتوكول كيوتو الذي رفضت الولايات المتحدة أن توقع عليه التزاما دوليا عالميا لمعالجة سخونة الأرض.

[1] نفس المرجع السابق، ص 128.

ثانيا: التحديات التي تفرضها العولمة من منظور التجارة الدولية:

في ظل التجارة الدولية و تحت ستار حماية البيئة تواجه الدول النامية العديد من التحديات و التي نتطرق إليها من خلال ما يلي:

1-الأبعاد البيئية و الاجتماعية كأداة حمائية في إطار السياسات التجارية الدولية:

إن الأبعاد الاجتماعية و البيئية التي أكدت عليها السياسات التجارية الدولية الحالية و تسعى الدول المتقدمة لإدماجها في المنظمة العالمية للتجارة (OMC) تعتبر وسائل حمائية جديدة في عصر أصبح استخدام الحواجز التجارية العادية مرفوضا و لم تعد سوى الميزة التنافسية هي المعيار المقبول في التجارة.

و لهذا تسعى الدول المتقدمة إلى حرمان الدول النامية من ميزاتها النسبية و التي تشكل أساسا في العمالة الرخيصة فتؤكد على مشكلة تشغيل الأطفال من وجهة نظر إنسانية و تفرض معايير قاسية للعمل بشكل تمييزي بحسب مصالحها لجزء من حقوق الإنسان، و أخرى للبيئة كجزء من حقوق الشعوب، و جميعها لا تستطيع الدول النامية أن تلتزم بها دون أن يلحقها ضرر مباشر.([1])

2-الدعم الحكومي للزراعة و ضعف الإرادة الدولية في ترجمة مشروعات التنمية إلى خطط عمل:

- إن حجم المساعدات الممنوحة في إطار خطة مونتريال لا تمثل سوى 6/1 من مقدار الدعم في الدول الصناعية الكبرى للزراعة (و المقدر بحوالي 360 مليار دولار أمريكي).

- لقد جاء مؤتمر مونتريال و في إطار وضع إستراتيجية لـ:

- مكافحة الفقر.
- دعم النمو و التنمية المستدامة.

[1] نفس المرجع السابق، ص 129.

حيث حاول التأكيد على ضرورة الالتزام بزيادة حجم مساعدات التنمية الرسمية إلى 0,7 % من قيمة الناتج الداخلي الخام(PIB)، لكن خطة مونتريال قد واجهت تحديا هاما ألا و هو الإرادة أو مدى القدرة و الرغبة في ترجمة أطروحات المشروعات إلى خطط عمل ثم نتائج ملموسة، باعتبار أن القدرة على التنفيذ كانت هي العامل المفقود دائما.

فخمس دول فقط من شمال أوربا استطاعت الوفاء بحجم المساعدات متفق عليه و هي: الدانمرك، فنلندا، أيسلندا، النرويج، السويد، بينما أحجمت باقي الدول الأخرى عن ذلك، و علي سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية و التي بلغ حجم المساعدات التي تمنحها سنويا 10 مليار دولار (0,1 % فقط من الناتج الداخلي الخام لها).

إن التزامات مونتريال التي اتخذت في شباط 2002 ، بوضع مبلغ 30 بليون دولار إضافي على الطاولة لتمويل التنمية، مشروطة بإطاعة عمياء للتبادل الحر غير كافية.و قد كانت محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي للظهور بمظهر "الرجال الصالحين"، و لكن الدول النامية على حق في الإشارة إلى أن ما قدم في مونتريال لا يشكل إلا 6/1 (السدس)من قيمة الإعانات الزراعية في الدول الغنية. ففي حين تطالب الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا الدول النامية بإطاعة كاملة لمبدأ التبادل التجاري الحر الذي أقر في المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، تستمر هذه الدول في دعم صناعاتها و تجارتها في قطاعات أساسية على حساب التجارة الحرة التي تبشر بها.

ثالثا: التحديات التي تفرضها العولمة من منظور الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تحرير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي – و ذلك في ظل غياب سياسات بيئية فعالة– إلى الزيادة في حدة المشاكل البيئية و الإضرار بالبيئة و بالتالي بمسار التنمية المستدامة.

ويحظى إشكال العلاقة بين مستوى المعايير البيئية و توزيع تدفق رأس المال الأجنبي (على شكل استثمار أجنبي مباشر) بين الدول اهتماما بالغا لدى السلطات العمومية، حيث يطرح

تحديا يتمثل في التخوف من لجوء بعض الدول إلى استخدام معايير بيئية تساهلية من جهة، و تحديا أمام التنمية المستدامة في هذه الدول من جهة أخرى.

إن المعايير المتشددة في الدول الصناعية قد تغري الصناعات فيها خاصة كثيفة التلويث إلى البحث عن التوطن في الدول النامية، مما يزيد خطورة الأضرار في هذه البلدان.

رابعا: التحديات التي تفرضها العولمة من منظور الشركات متعددة الجنسيات:

تحت ستار العولمة و الانفتاح و التعاون الاقتصادي تقدم شركات من الدول الصناعية على افتتاح فروع لها في الدول النامية، بحثا عن عملة رخيصة و احتماء بشروط بيئية متساهلة. و غالبا ما تكون هذه الصناعات الأكثر تلويثا.

إن الشركات متعددة الجنسيات قد تعمل بصورة غير مباشرة على إضعاف الالتزام لدى بعض الأطراف ببنود الاتفاقات الدولية، فالموقف الأمريكي ضد اتفاقية تغير المناخ لم يكن إلا تعبيرا عن سطوة الصناعات الأمريكية الضخمة على القرار السياسي.

يمكن أن تحدث الشركات المتعددة الجنسيات آثارا بيئية و اقتصادية وخيمة على اقتصاديات البلدان النامية و التي تعاني نقصا أو ثغرات في جانب التشريع البيئي، و نفس الأثر يتوقع حدوثه في حال الإفراط في منح المزايا الجبائية أو التساهل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجوانب المتعلقة البيئية.([1])

بالإضافة إلى ما سبق يمكن إضافة التحديات التالية([2]):

- تزداد حالة الكثير من التحديات البيئية العالمية القائمة حالياً، بما في ذلك نفاد الموارد البحرية، وتغير المناخ،

[1] نفس المرجع السابق، ص 131.

[2] www. Unep.org /GC24/download.asp ?id= 326

والنفايات الخطرة، إما للمزيد من التعقيد أو للتعرض لتزايد اتساع نطاق النشاط الاقتصادي العالمي. فمثلاً هناك تحديات بيئية من جراء التجارة في النفايات والمنتجات الخطرة، ومن انتشار الصناعات الحساسة بيئياً على المستوى العالمي. وإضافة إلى ذلك، فإن سرعة النمو في نقل السلع والخدمات تؤدي إلى سهولة انتشار الأنواع الغازية وتساهم في التدهور البيئي.

- من المسلم به حالياً على نطاق واسع أن سياسات الاقتصاد الكلي، المتمثلة في برامج التعديل الهيكلي، يمكن أن

تؤدى، على سبيل المثال، إلى تكاليف اجتماعية وبيئية قد تتجاوز الفوائد المباشرة التي قد توفرها هذه البرامج. فمثلاً أدى إلغاء إعانات الدعم من الوقود بحجة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلى زيادة حدة الفقر والضغوط على خدمات النظم الإيكولوجية الحرجة في بعض البلدان. ولذلك فمن الضروري أن تؤخذ بعين الاعتبار التكاليف البيئية والتكاليف والفوائد الاجتماعية المترتبة عن سياسات الاقتصاد الكلي.

- فقدان الهوية الثقافية وتجانس المجتمع؛
- تجانس التفكير، مما يؤدى إلى نهج "القطيع"؛
- فقدان المعرفة التقليدية للتصدي للمشكلات الخاصة بمواقع وبيئات معينة؛
- استخدام منهجيات شاملة للتصدي للمشكلات البيئية ذات الأساس الثقافي؛
- الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج؛
- النقص في البنى الأساسية الكافية لاحتواء المؤسسات الرسمية الجديدة التي تشرف على إدارة خدمات النظم الإيكولوجية؛
- نقص القدرات البشرية اللازمة لإدارة المؤسسات الجديدة ومراقبتها.

ولمواجهة هذه التحديات نقترح ما يلي:

- تعزيز دور المؤسسات المالية لدعم التنمية والسياسات البيئية المستدامة؛
- تعزيز الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص؛

- تشجيع المبادرات الطوعية الخاصة الموجهة نحو الاستدامة مثلاً، المعايير للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية المشتركة؛
- إعادة التفكير في هياكل الإدارة الدولية وإعادة تنظيمها وتجديدها بُغية تعزيز التآزر والتدعيم المتبادل بين الاختصاصات البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛
- النهوض بالتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة؛
- تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من الهيئات، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة السياحة العالمية؛([1]).

[1] www. Unep.org /GC24/download.asp ?id= 326

خلاصة الفصل الثالث:

إن الفرص المتاحة أمام الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة تتضاءل أمام التحديات التي تتزايد على الصعيد العالمي فالدول النامية، بما فيها الدول العربية، أصبحت تتحمل الضرر الأكبر الناجم عن المشاكل البيئية العالمية، في ظل إجحاف الدول الصناعية لقضايا تمويل التنمية بصورة عامة و تحمل المسؤوليات الناجمة عن التدهور البيئي، كما ترتب عن العولمة زيادة في حدة الفقر و البطالة.

إن من ابرز التحديات التي تعيق التنمية المستدامة في الوطن العربي ارتفاع معدلات البطالة التي تؤدي إلى انتشار الفقر وتدني المستوى الصحي والتعليمي، إضافة إلى عدم الاستقرار الأمني في المنطقة، والتأثر البالغ بمسيرة العولمة نظرا لهشاشة الاقتصاد العربي ومحدودية منافسته العالمية. مما يستوجب عليها بذل جهود مضاعفة للحد من هذه المعوقات.

ويعد الحكم الراشد مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، باعتباره الضامن لتحويل النمو إلى تنمية مستدامة، فلا يمكن تصور تنمية مستدامة بدون إدارة حكم جيدة، فهو يعزز مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة مما يوفر مناخا ملائما للاستثمار. لذا على الدول النامية بما فيها الدول العربية أن تتبنى مبادئ الحكم الراشد لزيادة الاستفادة من الفرص التي تتاح لها في ظل العولمة لتحقيق تنمية مستدامة.

الفصل الرابع:

التنمية المستدامة في

الجزائر, الواقع و التحديات.

تمهيد:

لقد ورثت الجزائر عن الاستعمار هيكلا اقتصاديا واجتماعيا هشا لذا عملت الجزائر منذ الاستقلال إلى تبني عدة خطط تنموية لدفع عجلة التنمية واستدامتها.

وسنحاول من خلال هذا الفصل الإشارة إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال استعراض للوضع الاقتصادي،الاجتماعي والبيئي ، مع التطرق إلى أهم الفرص التي تتيحها العولمة للتنمية المستدامة في الجزائر، والتحديات التي تواجه هذه الأخيرة، مع اقتراح بعض الحلول للتقليل من هذه التحديات ، ونبرز مساعي الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاريع الكبرى، بدءا ببرنامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2004) ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 -2009) وأخيرا البرنامج الخماسي (2010-2014).

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

حاولت الجزائر بعد الاستقلال بناء اقتصاديها و رسم مسار تنموي مستقل عن ممارسات و تركة الاستعمار الفرنسي، وقد عرفت العديد من المحطات التنموية تختلف عن بعضها البعض في الكثير من الجوانب، إلا أن الهدف كان واحدا و يتمثل في مجارات نسق التنمية الاقتصادية في العالم و التكيف مع مختلف المستجدات.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي:

منذ حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962 انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة. لقد أتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة مشروعات خطط التنمية المسطرة وما كان يميز الاقتصاد الجزائري في تلك السنوات ثلاث أمور رئيسية:

- ♦ الاعتماد على سياسة التخطيط المركزي.
- ♦ تجارة محتكرة من طرف الدولة.
- ♦ اعتماد كلي على عائدات المحروقات.

كما تميزت كذلك ببنى تحتية ضعيفة ونظام مصرفي هش.

في منتصف الثمانينات سجل الاقتصاد الجزائري صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط ، وظهرت مساوئ التخطيط المركزي، حيث عانت من ركود اقتصادي وفشل في المخططات المنتهجة وعجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع معدل التضخم ، وارتفاع حجم البطالة، وارتفاع الديون ومعدل خدمتها. في ظل هذه الظروف زاد الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي.

وكنتيجة لهذه الظروف اتخذت الجزائر عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث شرعت في منتصف الثمانينات في تنفيذ برنامجين بدعم وتحت إشراف صندوق النقد الدولي بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق ، وكان برنامج الاستقرار من

أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي وبرنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية.([1])

لقد فرضت على الجزائر عدة إصلاحات من قبل صندوق النقد الدولي. بدأت عملية الإصلاحات بفصل الخزينة العمومية عن البنك المركزي سنة 1986 الذي كان يعمل تحت أمرها من اجل توفير السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد والمشاريع الاستثمارية دون قيود، وكان يهدف ذلك إلى إيلاء قدر من الاهتمام للسياسة النقدية والمالية والتحكم في آليتهما.

كما تم سنة 1988 إصدار قانون استقلالية المؤسسات العمومية، وأصبحت البنوك تعمل بمبدأ الربحية والمردودية ، وتم سنة 1989 اللجوء لصندوق النقد الدولي وإبرام اتفاقية ستاند باي 1، بمبلغ 360 مليون دولار من أجل تدعيم وإنجاح سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر، وبالمقابل تعهدت الجزائر بالعمل على توفير الشروط اللازمة للانخراط في اقتصاد السوق واشتراط صندوق النقد الدولي جملة من الشروط لتحقيق هذه الرؤية منها:

-إنهاء احتكار التجارة من طرف الدولة.

-انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والتخلي عن سياسة التدعيم.

-فتح المجال للقطاع الخاص وانتهاج سياسة الخصخصة خاصة المؤسسة التي لم تثبت نجاعتها.

-إصلاح النظام الجبائي وترشيد الاستهلاك والادخار.([2])

[1] www. scribd. Com. docl50688373 تاريخ الاطلاع: 2013/04/12.

[2] www. Scribed. Com تاريخ الاطلاع: 2013/04/12.

ويمكن عرض واقع الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات التالية:

أولا: معدل النمو:

لقد كان لارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة الأثر المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فبعدما سجلت معدلات نمو سلبية في بداية التسعينات (1990)، ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام سنة (2003) إلى 6.9% ووصل سنتي (2004 و 2005) إلى حدود 5.3% لكنه تراجع سنة (2006) إلى 2.7%،([1]) ليرتفع من جديد إلى حدود 3% سنة 2007 ، لكنه تراجع مرة أخرى ليسجل نسبة تقدر ب 2,4 % سنة 2008 و2,2% سنة 2009.

ثانيا: التوازن الخارجي:

شهدت وضعية ميزان المدفوعات بعد ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 1999 تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا مما أدى إلى تحسين احتياطي الصرف الأجنبي، فبعدما كان في حدود شهر استيراد واحد سنة 1990، أصبح في حدود حوالي 50 شهر استيراد في نهاية سنة 2007 أي بأكثر من مليار دولار أمريكي ([2])، بالإضافة إلى تراجع حجم المديونية، حيث كان الدين الخارجي الطويل الأجل سنة 1995 يفوق 30 مليار دولار؛ وبلغ 33.2 مليار دولار نهاية 1996، وتم حل أزمة المديونية التي عرفتها الجزائر بصفة مؤقتة عن طريق تقنية إعادة الجدولة خلال عامي 1994 و 1995.كما يتواصل القائم من الديون الخارجية الطويلة الأجل لسنة 2004 باتجاه الانخفاض الحاصل منذ 1997. وبعد ما كان عند مستوى 33.2 مليار دولار سنة 1996، وصل مستوى الديون الخارجية الطويل الأجل إلى 21.4 مليار دولار نهاية سنة 2004. ويبقى الدين قصير الأجل، مستقرا ولا يزيد عن 0.41 مليار دولار.

خلال سنة 2004، انخفضت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات إلى 12.6 %. أما بالنسبة لخدمة الديون، فإن أصل الدين خارج التسديد السابق للدين، يمثل 78.2 %، أي ما يعادل 3.47 مليار دولار. والمدفوعات من الفوائد 21.8 %، أي ما يعادل 0.97 مليار دولار. وبهذا تكون الجزائر قد سددت خلال الفترة الممتدة مابين1985و2005 ما يعادل 117.9 مليار دولار، منها 34

[1] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، 2010 ص81.

[2] نجيب بن حسن، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 31، 2009، جامعة تلمسان، ص64.

مليار مدفوعات فوائد. وكل عمليات التسديد المسبق للديون، برمجت ما بين 31 ماي 2006 و 30 نوفمبر 2006، وذلك وفق التوقيع على الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر ونادي باريس بمبلغ يعادل 7.9 مليار دولار ([1])، وتراجع حجم المديونية إلى اقل من 1 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2007 بعدما كانت تفوق 32 مليار سنة1994([2])، وتراجعت المديونية العامة الخارجية سنة 2008 بنسبة 0.4% لتبلغ 3961 مليون أورو ([3])، ويبقى الآن من بين أمور أخرى، إدارة مخزون الديون الخارجية بواسطة سياسة حيوية تحويل الديون مقابل تفويت أصول سعيا لتحقيق خوصصة ذات جودة، ردا لاعتبار النسيج الصناعي وإنجاز تخفيض في نسبة القروض الخارجية، وهو الحل الوحيد والمستديم.([4])

ثالثا: التضخم:

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية، فلقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر وبعد تخفيض سعر الصرف سنتي 1990 و1991 ارتفاعا قياسيا تجاوز 28% سنويا، ووصل معدل التضخم سنة 1994 إلى 39%. وهو ما انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، ولكن مع تطبيق الحكومة الجزائرية لسياسة مالية ونقدية صارمة في ما بين 1994- 1996 تراجعت معدلات التضخم إلى 15% سنة 1996 والى 6% سنة 1997، وتقلص في خلال السنوات الأخيرة معدل التضخم ليستقر في حدود تتراوح ما بين 6% سنة 2000 و1.64 % سنة 2005 و2.70% سنة 2007، وارتفعت هذه النسبة إلى حدود 4,4%سنة 2008([5]). وتعزى الزيادة في معدلات التضخم

[1] جنوحات فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية "حالة الدول المدينة"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، فرع التسيير، جامعة الجزائر،2005-2006، ص195.

[2] نجيب بن احسن، ص64.

[3] بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره ، ص208.

[4] جنوحات فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص195.

[5] كريمة قويدري مرجع سبق ذكره، ص81.

إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية وارتفاع أسعار الوقود وزيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي.

رابعا: الصادرات والواردات:

انخفض معدل نمو صادرات المحروقات التي تشكل أهم مورد للصادرات الجزائرية بنسبة 97%، فبعدما سجلت تزايدا امتد منذ سنة 2004 إلى غاية الثلاثي الثالث من سنة 2008 أين وصلت إلى 15802 مليون أورو، شهدت انخفاضا في الثلاثي الرابع لتبلغ حاجز 9361.7 مليون أورو، واستمر هذا الانخفاض إلى غاية الثلاثي الثاني من سنة 2009 أين شهدت عائدات المحروقات أقل مستوى لها لتبلغ 6896 مليون أورو. ولا تشكل الصادرات خارج المحروقات سوى 3%من الصادرات الجزائرية، وعلى امتداد الفترة بين 2004 و2008 شهدت تزايدا ملحوظا لتحقق سنة 2008 ما يقارب 1385 مليون أورو بنسبة زيادة وصلت إلى 49.05% مقارنة بسنة 2007 وهو ما يدل على الأداء الجيد للاقتصاد الجزائري وخصوصا المواد نصف المصنعة التي وصلت نسبتها من الصادرات إلى 1.76% سنة 2008 بعدما كانت لا تمثل سوى 1.2% من الصادرات سنة2005 .

وفي المقابل عرفت الواردات الجزائرية تزايدا معتبرا قادته الزيادة في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية مما جعل فاتورة الغذاء ترتفع من 2544 مليون أورو سنة 2005 إلى 5494.3 مليون أورو سنة 2008 أي ما يمثل نسبة 17% من إجمالي الواردات، كما ارتفعت واردات الجزائر من المواد نصف المصنعة لتشكل 25,71% من واردات سنة 2008 ، بعدما كانت لا تمثل سوى 20.08% سنة2005 .

ورغم تبعات الأزمة العالمية إلا أن الميزان التجاري حقق فائضا وصل إلى 28344 مليون أورو بنهاية 2008 وهو ما جعل نسبة تغطية الصادرات للواردات تصل إلى 202%.([1])

[1] بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص205.

المطلب الثاني: الوضع الاجتماعي: هناك عدة مؤشرات تشير إلى الوضع الإجتماعي في الجزائر وذلك من خلال مايلي :

أولا: البطالة :

شكلت جهود التشغيل أحد الأولويات للسلطة ،و التي أخذت طابع أكثر جدية مع بداية عام 1987، لكن ذلك تزامن مع انهيار أسعار النفط وكشف هذا الأخير عيوب الاقتصاد الوطني الذي لم يكن إلا انعكاسا لأسعار النفط ،حيث وبمجرد انهيار أسعار هذا الأخير تدهورت المداخيل وبدى الاقتصاد الوطني عاجزا في كافة النواحي، وبرزت إلى الواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.([1])

منذ أن دخلت الجزائر في عملية الإصلاحات الاقتصادية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات،وهي تسعى إلى توظيف اليد العاملة العاطلة عن العمل والتخفيف من نسب البطالة المرتفعة، وبعد انتهاء فترة الإصلاحات الاقتصادية بمعية المؤسسات المالية الدولية دخلت الجزائر عهدا جديدا من الإصلاحات الشاملة تحت برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جاء من اجل التخفيف من حدة آثار وانعكاسات التصحيحات الهيكلية التي قامت بها بتدخل المؤسسات المالية الدولية، والجدول التالي يبين تطور نسب البطالة في الجزائر بين سنتي 1990 و2010.

جدول رقم:(08): تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة (1990 – 2011)

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
النسب (%)	19.7	21.1	23.8	23.15	24.4	28.1	27.98	26.41	28.02	29.3	29.77
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسب(%)	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.8	10.2	12.3	10

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء: معلومات حول التشغيل و البطالة في الجزائر

http://www.ons.dz/Emploi-et-Chomage,957.html تاريخ الاطلاع على الموقع :2013/04/10

[1] علي حميد وش، مرجع سبق ذكره، ص ص252-253.

نلاحظ من الجدول أعلاه الا نخفاض المستمر لنسبة البطالة بصفة عامة من 19.7%سنة 1990إلى 12.3% سنة 2010 ،و هذا ناتج عن الجهود التي تبذلها الدولة في توفير مناصب الشغل للعاطلين في جميع القطاعات لكل فرد قادر على العمل ويرغب فيه ، لكن تخللتها ارتفاعات فادحة في بعض السنوات خاصة في الفترة " 1991-2001"، حيث بلغت ذروتها سنة 2000 بنسبة 29,77 %.

ثانيا: الفقر في الجزائر:

لقد تضاربت الأرقام الرسمية حول عدد الفقراء في الجزائر. فالبعض قدرهم بحوالي 14 مليون نسمة من أصل 30 مليون جزائري و البعض الآخر قدرهم ب 6.4 مليون، وهناك من قدرهم ب 6.4 مليون. و أن نسبة الفقراء ارتفعت من 8% سنة 1988 إلى 20 % في منتصف التسعينيات و 30 % في نهاية التسعينيات حسب تصريح وزير العمل و الحماية الاجتماعية في شهر فيفرى من سنة 2000 و المؤكد و المتفق عليه على مستوى كل الدوائر الرسمية و غير الرسمية هو ظاهرة استفحال ظاهرة الفقر في الجزائر في العشرية السوداء .و أن سياسة التعديل الهيكلي التي شهدتها الجزائر خلقت جيوب فقر جديدة و أضعفت مجالي الصحة و الحماية الاجتماعية ،الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من مظاهر الفقر التي يمكن حصرها على المستوى الاجتماعي في:

- تنامي ظاهرة التسول و اتساع نطاقها؛
- انتشار الأمراض المعدية الناجمة عن الفقر .
- ازدياد الانحرافات الاجتماعية و اتساع نطاقها (السرقة، المخدرات...الخ)؛
- ارتفاع معدل الأمية و التسرب المدرسي الناتج عن عدم القدرة على التكفل المادي و تحمل نفقات الدراسة؛
- انتشار الأحياء القصديرية؛
- تفشي ظاهرة الفساد الإداري(البيروقراطية والرشوة. . .)؛
- تفكك البنية الاجتماعية و الأسرية(الطلاق، التشرد...الخ)؛

- سوء التغذية التي يعاني منها الفقراء حيث يعاني أكثر من مليون طفل أقل من 5 سنوات من سوء التغذية ؛ كما توجد عائلة من بين 5 عائلات لا تصل إلى معدل الحريرات الواجب توفرها في الوجبة الغذائية اليومية.([1])

ويمكن إبراز تطور مؤشرات الفقر من خلال ما يلي:

1-نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة " 1990-2009":

جدول رقم: (09): نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم معادل بالقوة الشرائية ,في الفترة "1990-2009".

	1990	2000	2005	2008	2009
نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد معادل بالقوة الشرائية	1,7	0,8	0,6	0,5	0,5

المصدر: فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص313.

الملاحظ من الجدول أن نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم قد انخفضت من1,7% سنة

1990 إلى 0,8% سنة 2000 بأكثر من النصف، وهو ما يبن جهود الجزائر في محاربة هذه الظاهرة، وقد استمرت هذه النسبة في الانخفاض حيث بلغت سنة 2009 حوالي 0,5%.

[1] بوشنافة محمد، تميزار احمد، مداخلة بعنوان "التنمية البشرية في الجزائر"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، مرجع سبق ذكره، ص150.

ب –فجوة الفقر :

حيث يشير مؤشر فجوة الفقر إلى حجم الموارد " التحويلات المطلوبة "لرفع الأسر الفقيرة فوق خط الفقر ويتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مساو لخط الفقر، حيث ترتفع هذه الفجوة كلما انخفض دخل أي من الفقراء . ويوضح لنا الجدول التالي تطور قيمة هذا المؤشر.

جدول رقم (10): تطور قيمة مؤشر فجوة الفقر خلال الفترة " 1988–2009"

	1988	1990	2000	2008	2009
مؤشر فجوة الفقر	0,4	0,5	0,5	0,5	0,5

المصدر: فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص313.

نلاحظ أن فجوة الفقر والتي تعكس حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر (ليصبحوا غير فقراء)، بقيت تقريبا مستقرة خلال الفترة " 1990–2009" عند النسبة 0,5%، وهو ما يعني عدم تقليص هذه الفجوة طيلة المدة السابقة. وقد جاء هذا عكس توقعات تحقيق أهداف الألفية التي ترمي إلى تقليص فجوة الفقر إلى 0,4% سنة 2000، والوصول بها إلى 0,3% سنة 2009.

ثالثا: مؤشرات اجتماعية أخرى: سنتطرق إلى مجموعة من المؤشرات:

1–معدل الأمل في الحياة عند الولادة: يعكس هذا المؤشر تطور الرعاية الصحية لأفراد المجتمع. والجدول التالي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر.

جدول رقم: (11): تطور معدل الأمل في الحياة خلال الفترة" 2000-2010 ".

	2000	2002	2004	2006	2008	2010
العمر المتوقع عند الولادة	72,5	73,4	74,8	75,7	75,7	76,3

المصدر: فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص341.

نلاحظ أن العمر المتوقع عند الولادة قد عرف تحسنا خلال الفترة " 2000-2010"حيث انتقل من 72.5 سنة 2000 إلى 75.7 سنة 2006 ، ليصل إلى 76.3 سنة 2010 ،حيث كان لا يتجاوز 45 سنة غداة الاستقلال.

2-مؤشر الوفيات الرضع:

لقد قدر معدل الوفيات الرضع ب 46,8% سنة 1990، لتنخفض إلى 36,9%سنة 2000، لترتفع من جديد إلى 37,5% سنة 2001، لكن هذه النسبة تحسنت حيث انخفضت إلى معدل 26,2% و25,5% للسنوات 2007 و2008 على التوالي.([1])

3- الأطفال المحصنين ممن يبلغون من العمر سنة (كنسبة مئوية):

إن النسبة المئوية المتوسطة للأطفال المحصنين ضد مرضى الحصبة والسل بالجزائر تطورت خلال عقد التسعينات وارتفعت من 89%عام 1992، لتصل إلى 90%عام 1999([2]). وارتفعت سنتي 2006 و 2007 إلى90,6% و 92% على الترتيب. لكنها تراجعت إلى 88%سنة 2008.([3])

[1] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره(بتصرف)، ص342.
[2] علي حميد وش، مرجع سبق ذكره، ص 197.
[3] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص342.

4-نسبة الأمية:

قدرت نسبة الأميين من سن 15 إلى 24 سنة، عام 1998ب 27,03% منها (19,38%ذكور و 7,65% إناث)، لتتراجع بعد ذلك إلى 4, 16% سنة 2006 (10,8% إناث، 5,6% ذكور)، وانخفضت إلى 12,42% سنة 2008 (8,22% إناث، 4,20% ذكور)، وتتوزع ما بين 22,46% في المناطق الريفية و16,47%في المناطق الحضرية [1])

5-نسبة القيد الإجمالية في مراحل التعليم الأولية:

في هذا الجانب لم يتم تحقيق تقدم كبير رغم بعض التحسن الملحوظ، ويجب أن نذكر أن هناك العديد خارج الدراسة ، والأمر الأسوأ انه عندما نلحظ ذلك في المراحل الابتدائية والمتوسطة، وقد تحسنت النسبة من 68.6 %عام 1990، لتنخفض إلي 66 % عام 1995، ثم ارتفعت قليلا إلى 70 % عام 2002. ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 74 % عام 2003 ، وخلال هذه المرحلة لم نلحظ نمو متواصل وتأرجح الأمر بين الزيادة والانخفاض، وكلها تعبير عن حالات من التردي التي عرفته المنظومة التربوية خلال عقد التسعينات وبداية العقد الجديد من الألفية الثالثة([2])، لتقدر سنة 2008 ب 90,06% للطور الابتدائي و نسبة 95,03% بالطور المتوسط([3])، ويرجع هذا التحسن إلى الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية.

6- تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنيت والتقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنيت في شهر مارس 1994، عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني CERIS، وقد عرفت منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنيت، وحسب مصادر المركز فإن عدد المستخدمين للانترنيت في سنة 2001 بلغ 250000 مستخدم، أما في نهاية 2007 فقد بلغ عدد مستعملي الانترنيت 2.5 مليون

[1] نفس المرجع السابق، ص327.

[2] علي حميد وش، مرجع سبق ذكره، 197.

[3] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص331.

مستعمل، أما في سنة 2009 بلغ عدد المستخدمين 4.1مليون مستخدم ، ([1]) وقدرت نسبة المستخدمين للانترنت ب 5230000 حسب إحصائيات 2010([2])، ورغم هذا فإن أغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها، بل لا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشركات الأجنبية".

كما قد عرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ سنة 2003 تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية 2000 الذي ألغى الاحتكار العمومي في مجال الاتصالات، وفصل بين خدمة البريد وخدمة الاتصالات وهو ما يسمح للمتعاملين خواص وأجانب بالاستثمار في قطاع الاتصالات"، فقد ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21 مليون مشترك في سنة 2007 مقارنة ب600000 مشترك فقط سنة 2001، كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3.6 مليون مشترك سنة 2006 بعدما كان في حدود 2.6 مليون سنة 2002، وهكذا فقد انتقلت الكثافة الهاتفية الكلية (ثابت ونقال) من 5.28% سنة 2000 إلى 51% سنة 2005، ورغم هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال. أما في سنة 2008 بلغت نسبة التغطية بالهاتف النقال 82% .([3])

7-السكان الذين يحصلون على صرف صحي (نسبة مئوية):

على خلاف ذلك ما سبق ذكره من انخفاض النسبة لتوفير المياه الصالحة للشرب فان نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي عرف ارتفاع النسبة من 88 % عام 1990 إلى 92 % عام 2002. وهذا يرتبط بشكل مباشر بتوسع حضيرة السكن، و تم إنجاز ما يقارب مليون سكن في مشروع رئيس الجمهورية الممتد من 2004 إلى 2009 والتي كان لها الأثر البارز في القضاء على السكنات الفوضوية التي لا تتوفر على المتطلبات المادية للرفاه الإنساني .

[1] UNESCO, Information society policies. Annual world report.2009.p49.
[2] http://alkoonsoft.com/numberofworldinternetusers.html
[3] UNESCO, Information society policies. Annual world report.2009.p49.

14- سكان الحضر كنسبة من المجموع (نسبة مئوية) :

تزايد سكان الحضر هي صفة الدول النامية والمواطن الجزائري وجد نفسه مضطرا إلى اللجوء إلى المدينة عقب أزمة عقد التسعينات وهذا الانتقال العشوائي نحو المدن خلق ظروف أخرى تمثلت في انتشار قصدير الضواحي وانتشار مظاهر اقل ما يقال أنها سلبية ، وقد ارتفعت نسبة السكان الحضر من 53.0 %عام 1992إلى 58.8%عام2003 ومن المتوقع أن تصل إلى 65.3%عام 2015 .([1])

رابعا: واقع الحكم الراشد في الجزائر:

في حقيقة الأمر يكاد يجمع المهتمون بالشأن الجزائري أن الآليات والأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد ليست محققة إلى حد بعيد في الجزائر، فهذه الآليات عندما نريد إسقاطها في الجزائر وخاصة ما يتعلق منها بالمشاركة السياسية فهي مفتوحة للجميع على الأقل فيما هو مكرس في الدستور وهو الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.([2])

وقد أقر دستور 1989 التعددية السياسية والحزبية في الجزائر، وبموجبه تم الانتقال من الحزب الواحد إلى التعددية، ومن نمط التعبئة إلى نمط المشاركة كما جاء دستور 1996 ليعزز النهج الديمقراطي في الجزائر أين ضمن حرية تأسيس الأحزاب بشرط ألا يكون لها أي اعتبار ديني أو لغوي أو عرقي أو مهني وهو ما نصت عليه المادة 42 من دستور 1996، ولكن رغم هذا استمرت السلطات الحاكمة في محاصرة وتحجيم النشاط الحزبي بالقيود القانونية والتضييق عليها ميدانيا سيما تلك المعارضة لتوجهاتها، وعدم منح التراخيص الإدارية لبعض الأحزاب لتمارس نشاطها السياسي وبالأخص تلك القادرة على التجنيد الجماهيري، حتى وإن استوفت لكل الشروط القانونية المحددة في القانون العضوي للأحزاب.

[1] علي حميد وش، مرجع سبق ذكره، ص198.

[2] بوجردة الياسين، واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد2 ، جيجل، الجزائر، جوان 2007، ص252.

أما فيما يخص حق الاقتراع في الجزائر فهو مضمون ويشمل جميع الجزائريين، رجالا ونساء، ممن تجاوزوا الثامنة عشرة من عمرهم، إذ يتيح لهم القانون الحق في انتخاب ممثليهم على المستوى المحلي أو الولائي أو الوطني بالإضافة إلى المشاركة في الاستفتاءات الشعبية، وقد ادخل التعديل الدستوري الذي تم إقراره سنة 1996 تغييرات هامة على الإجراءات الانتخابية، ومن هذه التغييرات تمثيل الجزائريين المقيمين في الخارج في البرلمان الجزائري، وتعديل الإجراءات المتعلقة بالاقتراع وبتنظيم الحملات الانتخابية، كما وضعت قواعد تضمن وجود قاعدة شعبية وطنية للأحزاب بدلا من قاعدة جهوية، كما اجري تعديل آخر للدستور في نوفمبر 2008 حيث تم فيه إلغاء تقييد فترات الترشح لمنصب الرئاسة المنصوص عليها في المادة 74 من الدستور مما يسمح لرئيس الجمهورية الترشح لولاية ثالثة بعدما كان ذلك ممنوعا بموجب المادة 74 من دستور 1996، كما منح التعديل الجديد للقانون العضوي للانتخابات 2012، المرأة مجالا أوسع للمشاركة في الحياة السياسية من خلال تحديد نسبة للمرأة في قوائم الترشيح سواء كانت هذه القوائم حرة أو تابعة لأحزاب سياسية.([1])

أما من ناحية حكم القانون فلا يمكن الجزم بأن هذه الآلية مطبقة بحذافيرها حيث مازالت العلاقات القريبة والعشائرية تسود مختلف أشكال التوظيف هذا من جهة وكذلك التلاعب بالصفقات العمومية لا سيما في منح المشاريع ذات الطابع الاقتصادي للشركات العمومية والخاصة من جهة أخرى[2]. إذ يقيس هذا المعيار مدى ثقة المتعاملين والمواطنين في والالتزام بقواعد المجتمع وقوانينه، وخاصة نوعية إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف . وينطوي على عنصرين أساسيين، هما : حيادية القوانين؛ ومدى تقيد والتزام المواطنين و/أو إلزامهم بها.

[1] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص ص232-233.

[2] بوجردة الياسين، مرجع سبق ذكره، ص252.

وقد سجل مؤشري إنفاذ القانون وسيادة القانون حسب تقريري 2007 و 2009 للمنظمة العالمية للنزاهة النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم: (12): إنفاذ وسيادة القانون لسنتي 2007 و2009.

السنة	2007		2009	
سيادة القانون	53	ضعيف جدا	77	معتدل
إنفاذ القانون	38	ضعيف جدا	46	ضعيف جدا

المصدر: فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص251.

فالملاحظ أن سيادة القانون سجل مستوى ضعيف سنة 2007 إلا انه عرف تحسنا سنة 2009 ليسجل وضع معتدل، أما إنفاذ القانون فرغم التحسن سنة 2009 إلا انه بقي في وضع ضعيف جدا.

ومن بين الأسباب التي جعلت الجزائر تسجل مستويات ما بين الضعيفة والمتوسطة في هذا المؤشر نذكر:

-عدم استقلالية القضاء :فالجزائر تصنف ضمن الدول التي لا تتمتع بقضاء مستقل،

-عدم التزام الحكومة بتطبيق جميع القوانين التي تم تشريعها وصدورها في الجريدة الرسمية، فبعض القوانين بقيت حبرا على ورق وقيد التنفيذ في انتظار دائما صدور القوانين التنظيمية، وهذا موجود في كثير من مناحي الحياة، وقد يصعب إحصاؤها.

-نقص الثقة ما بين المواطنين ورجال الأمن سواء شرطة أو درك وطني أو غيرهم، والتي نشأت وتكونت خاصة في فترة التسعينيات أين كانت تعيش الجزائر في وضع امني متأزم من جراء الإرهاب وما صاحب ذلك في إطار حالة الطوارئ التي سادت البلاد منذ سنة 1992 من اعتقالات عشوائية وتحقيقات مع كثير من المواطنين، وسجن البعض منهم، وحتى بعد استتباب الأمن في البلاد بقيت هذه الحساسية موجودة بفعل تصرفات بعض أعوان الأمن، التي يحس فيها المواطن

بعدم المساواة في تطبيق القانون بين كافة فئات ا لمجتمع حيث يشعر العديد من المواطنين بان هناك دائما تمييزا لأصحاب المال والنفوذ[1].

أما فيما يتعلق بمفهوم الشفافية التي هي نتيجة منطقية لأساس حكم القانون، فبالرغم من وجود مراكز متخصصة في إصدار ونشر بيانات حول ما تتوفر عليها لجزائر وفي حق المواطن في الاطلاع على المعلومات، فما زالت الجزائر بعد لم تصل إلى هذا المستوى . حيث أصبح الفساد والتبذير والرشوة وغيرها بمثابة قواعد عامة تسير عليها معظم هيئاتنا المحلية والوطنية.[2]

ورغم كل التشريعات التي صدرت للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، لم يرق قانون مؤشر مكافحة الفساد طوال الفترة "2000-2010" إلى الوضع الجيد (أعلى من 50%)، وتعود الأسباب في ذلك إلى استمرار تفشي الفساد في الجزائر رغم تكتم السلطات الرسمية عن قضايا الفساد، إلا أن ما تنشره الجرائد اليومية من فضائح للفساد لدليل على شيوعه سواء بين المسئولين في الدولة، أو بين الموظفين العموميين المقدمين للخدمات العامة من خلال الرشاوي التي يتلقونها مقابل تقديم بعض الخدمات، وحتى في سلك القضاء، ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد.

وبالنسبة للفساد في قطاع الأعمال، ووفقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة 2011/2010 فقد تحصلت الجزائر على علامة 3,4 واحتلت المرتبة 97 من مجموع 139دولة في مؤشر انتشار ظاهرة دفع الرشاوي (تتراوح قيم هذا المؤشر بين 1 انتشار هذه الممارسات بشكل كبير وما بين 7عدم حدوث هذه الممارسات)، ويقيس هذا المؤشر مدى انتشار إقدام الشركات على تقديم مدفوعات إضافية غير موثقة أو رشاوي فيما يتعلق بالواردات والصادرات، المرافق العامة، مدفوعات الضرائب السنوية، منح العقود العامة والتراخيص، والحصول على قرا رات قضائية مواتية، وذلك من وجهة نظر رجال أعمال، وتعني العلامة المتحصل عليها من طرف الجزائر أن هذه الممارسات لا تزال قائمة في قطاع الأعمال الجزائري[3]).

[1] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص ص251-252.

[2] بوجردة الياسين، مرجع سبق ذكره، ص252.

[3] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص254.

لكن هذا لا يمنعنا من ذكر بعض المزايا الإيجابية التي حققتها الجزائر للوصول إلى مفهوم الحكم الراشد خاصة فيما يتعلق من الناحية الاقتصادية أين تتوفر البلاد على وفورات مالية كبيرة لا سيما احتياطي الصرف الذي بلغ نهاية جوان 2008 ما قيمته 133 مليار دولار وصندوق ضبط الإيرادات الذي قارب 4000 مليار دينار، بالإضافة إلى المخطط الخماسي لدعم النمو الاقتصادي والذي صرف منه لحد الآن 150 مليار دولار حسب آخر الإحصائيات.

كما يمكن تسجيل بعض المشاريع الواعدة في تنمية المناطق المعزولة منها على الخصوص مشروع الطريق السيار شرق – غرب وصندوق تنمية مناطق الهضاب العليا وصندوق الجنوب.

ومن الناحية السياسية يرى بعض الباحثين في هذا الشأن أن الجزائر فتحت ورشات كبيرة على المجتمع منها : إصلاح هياكل الدولة وإصلاح العدالة وإصلاح التربية والتعليم وهذا كله لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة طواعية في تنمية البلاد وبالتالي عندما نقوم بتحليل بعض هذه الإنجازات التي قامت بها السلطات العمومية يمكن القول أن توفير الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطلاق هذه المشاريع كفيل بتحقيق متطلبات الحكم الراشد.

والجزائر في هذا الشأن خطت خطوات كبيرة نحو الأحسن فيما يخص توسيع المشاركة السياسية واحترام الإرادة الشعبية وترقية حقوق الإنسان وإيجاد نوع من الانسجام داخل الهيئات المنتخبة، لكن ما يعاب في كل هذا هو غياب او تغييب مبادئ الشفافية والتسيير العقلاني للموارد والتي مازالت تشكل نقاطا سوداء كلما أردنا الحديث عن توجيه جهود التنمية في الجزائر.([1])

[1] بوجردة الياسين، مرجع سبق ذكره، ص252.

المطلب الثالث: البيئة في الجزائر:

نتطرق فيما يلي إلى أسباب و مظاهر التدهور البيئي في الجزائر. وكذا أهم الإجراءات المتخذة لحماية البيئة في الجزائر.

أولا. عوامل التأثير البيئي في الجزائر: يمكن تلخيصها في النقاط الآتية([1]):

1-عوامل تتعلق بالإقليم و المناخ " ذات طابع إيكولوجي": تتمثل أساسا في :

ا-إقليم في معظمه جاف أو نصف جاف .

ب-إقليم متباين جدا: يتشكل من ثلاث مجموعات كبرى مختلفة و هي:

* مجموعة التل بمساحة تقدر بـ 4 % من الإقليم.
* الهضاب العليا : بمساحة تقدر بـ 9 %.
* المجموعة الصحراوية: و تمثل 87 % من مساحة الجزائر.

ج-تباين في توزيع الموارد الطبيعية مع محدوديتها و تعرضها للتهديد الشديد:منطقة تلية تحتوي على 95 % من مياه السيول للبلاد، تشهد ضغطا بيئيا متناميا على مواردها..، هضاب أكثر حرمانا من المياه، تحتل 5 ملايين هكتار أي 66 % من المساحة الفلاحية في الجزائر، وسط صحراوي ذو إمكانيات زراعية ضعيفة جدا.

د-الخطر الزلزالي المرتفع.

2-**الثقل المفرط للسكان:**

أ-آثار ارتفاع النمو الديمغرافي في الماضي: للإشارة فقد بلغ معدل النمو الديمغرافي السنوي نسبة قياسية له غداة الاستقلال تقدر بـ 3,4%، لكنه شهد تباطؤا ابتداء من نهاية السبعينات.

و قد ساهم ذلك في انتقال عدد السكان من 10,2 مليون نسمة سنة 1962، إلى أكثر من 30 مليون نسمة خلال سنة 2003 (31,8 مليون نسمة)، أي أنه تضاعف بحوالي 3 مرات خلال 40 سنة، ترتب على ذلك ثقل الضغوطات على الحاجات الاجتماعية، مثل : نمو عدد المتمدرسين، زيادة الطلب على الخدمات الصحية، السكن...الخ.

[1] عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص ص144-148.

لكن خلال الفترة 1990– 2003 تراجعت معدلات النمو مقارنة بالفترة 1980– 1990 من 2,9% إلى 1,8%،و ذلك راجع أساسا إلى: الأزمة الاقتصادية، تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي،تفاقم الفقر و البطالة جراء الضغوط المترتبة عن برامج الإصلاح الاقتصادي (التعديل والتثبيت الهيكليين).

ب-اللاتوازن في توزيع السكان:

حيث تتميز الكثافة السكانية بتوزيع غير منتظم بين الأقاليم لصالح المنطقة الشمالية للبلاد،حيث أن ثلثي السكان (3/2) يتركز في مساحة لا تتعدى 4 % من التراب الوطني، و هذا مقابل 9 % للهضاب العليا التي لا تضم سوى ربع سكان البلاد (4/1)، بينما يتركز ما يقارب عشر سكان الوطن (8,8 %) في المناطق الجنوبية التي تمثل مساحتها 87 % من إجمالي مساحة الجزائر.

و تظهر الدراسات الإستشرافية بشأن تطور توزيع السكان بين الأرياف و المدن ما هو أسوأ، فمن المتوقع أن يتجاوز التركز السكاني في المدن خلال سنة 2020 نسبة 70 %. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(13): تطور سكان المدن و الأرياف حسب المناطق الطبيعية الكبرى حسب السيناريو المستقبلي

التوزيع البيان	2010			2020		
	سكان الأرياف	سكان المدن	%في المدن	سكان الأرياف	سكان المدن	%في المدن
المناطق التلية	7.782	14.365	65,0	6.270	14.630	70,0
المناطق السهبية	3.455	7.990	70,0	4.150	12.450	75,0
المناطق الجنوبية	1.345	3.080	70,0	1.665	5.025	75,0
المجموع الكلي	12.582	25.425	66,9	12.095	32.150	72,6

المصدر: عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص 148.

3-ضعف سياسات التعمير:

ترتب على ضعف سياسات التعمير نوع من التدهور البيئي.

أ -زيادة ثقل المدن الساحلية و نمو المدن غير المتحكم فيه:

لقد أدى مشكل النزوح الريفي غير المتحكم فيه إضافة إلى غياب أو ضعف سياسات التسيير الحضري إلى نمو المدن بشكل سريع و ظهور مشكل السكن غير المنظم " انتشار الأحياء الفوضوية حول المدن".

ب-خدمات حضرية ضعيفة:

إن الخدمات التقنية القاعدية (المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، التطهير، الطرق..) لا تتبع أو تتبع بتأخر ملحوظ و دائما بشكل غير كافي لتلبية الحاجيات، بالإضافة إلى الكفاءات السيئة تم تسجيل مشكل متزايد في التمركزات السكانية يتعلق بتسيير النفايات.

4-النشاطات البشرية:

إن مسار التنمية المنتهج تم تنفيذه في ظل شروط لم تسمح الأخذ في الحسبان الواجبات والحقوق البيئية، فالعمليات الصناعية للاقتصاد تغلبت على الاهتمام بالقضايا البيئية و فضلت استغلال المناطق الساحلية و الشمال لسهولة التنفيذ لهذه المناطق و وفرة اليد العاملة، إضافة إلى الوسائل الضرورية لسير الأشغال " ماء،كهرباء، غاز..".

5-نموذج استهلاكي غير مثالي:

لقد ترتب على سياسة الدعم القوي لبعض الموارد الاستهلاكية و الإنتاجية سلبيات ونتائج باهظة الثمن إيكولوجيا " موارد الطاقة،المياه..".

6 -الفقر يفاقم أزمة البيئة:

لقد شجع الفقر على النزوح الريفي و البناء الفوضوي مما أدى إلى انهيار الموارد المتجددة وغير المتجددة (التربة، الماء، الغابات، المراعي، الأنظمة البيئية الهشة للساحل والسهوب والهضاب العليا). فالذين يعيشون في أوضاع غير مستقرة لم يكن لهم الخيار إلا استغلال هذه الموارد حتى و إن كانت غير متجددة.

و تولد هذه الاضطرابات بدورها أمراضا خطيرة و أعباء اجتماعية و مالية متزايدة للدولة نتيجة لتعرض سكان المناطق و الأحياء الفوضوية للتلوث مباشرة.لذلك ينبغي على السلطات التدخل للحفاظ على التناسق الاجتماعي.

7-عامل اللاأمن:

إن فترات التسعينات و التي تميزت باضطراب الحالة الأمنية أدت إلى ازدياد معدلات النزوح للمواطنين باتجاه المدن، مما ولد ضغطا و أدى إلى مشاكل بيئية و اجتماعية كبيرة، إضافة إلى امتصاصها الجزء الهام من ميزانية الدولة كان بالإمكان استغلالها في تغطية حاجات أخرى. حيث ازدادت حدة الامتصاص للموارد المحدودة في الوسط الريفي.

ثانيا: المشكلات البيئية الرئيسية في الجزائر:

من بين أهم المشكلات البيئية الرئيسية في الجزائر ما يلي:([1])

1-الفيضانات والانجراف:

يعد المناخ في مقدمة المشاكل التي يعاني منها الإقليم الشمالي بسبب الأمطار الفجائية الغزيرة التي تؤدي إلى انجرافات وانزلاقات أرضية خطيرة، خاصة في المناطق المنحدرة، حيث تحمل معها كميات كبيرة من الأتربة و تلقي بها في البحر والمنخفضات، كما لا يقل خطر السيول الجارفة عن خطر الانزلاقات الأرضية.

2-ضيق المساحات الزراعية

:رغم أتساع مساحة الجزائر البالغة 240 م هـ فإن الأراضي الصالحة للزراعة لا تشغل سوى 7.500 مليون هكتار. و من ضمن هذه الأخيرة، ليس هناك سوى 4500 مليون هكتار مستغلة فعلا بينما الباقي بور.

[1] http://g-aymen.koora.biz/t92-topic تاريخ الاطلاع: 2013/05/05. .

3-التصحر :

وهو زحف الرمال من المناطق ، الصحراء إلى المناطق الشمالية تلف مساحات معتبرة من الغابات حيث تقدر من 20 إلى 25 ألف هكتار.

4-عدم استرجاع النفايات:

التي تقدر سنويا ب5.5 طن والتي تكلف خزينة الدولة حوالي 3 مليار دولار

.

5-التعرية :

أدت عمليات استصلاح الأراضي في الإقليم الغربي للبلاد إلى إتلاف مساحات كبيرة من الغابات التي كانت تكسو منطقة الجبال الهضبية الأمر الذي عرض هذه المناطق إلى تعرية شديدة ، وانحرافات خطيرة أدت إلى إتلاف ألاف الأمتار المكعبة من الأتربة ، كما أثرت الظاهرة على سدود المنطقة التي أصبحت تعاني من الأوحال ، التي تزيد في تفاقم وضعيتها بمرور الأيام.

6-التلوث :

عرف الإقليم الشمالي نمو الشمالي نمو صناعي سريع بعد الاستقلال، غير أن هذه التحولات انعكست سلبا على البيئة في غياب الوسائل الضرورية لمعالجة مشكل التلوث ويتبين ذلك بوضوح في نهر الشلف مثلا الذي تجاوزت نسبة التلوث الحد المعقول، وأصبح يشكل خطر حقيقي على البيئة والتوازن الايكولوجي من جراء القنوات التي تقذف في الوادي من فضلات السكان والمواد الكيميائية السامة التي تفرزها المؤسسات الصناعية وأثرت هذه المواد السامة التي تجاوزت نسبتها في بعض الأماكن 300 ملغ/ل في المياه الجوفية الأمر الذي جعلها غير صالحة للري أو الاستعمال المنزلي، إضافة إلى أنها قضت كليا على الأسماك التي كانت تعيش في الوادي سابقا ولم يقتصر التلوث على المياه بل تعداه ليشمل الهواء حيث أصبح يحمل كميات كبيرة من الفضلات السامة الناتجة من الوحدات المذكورة وغبار مصانع الإسمنت .

وفي غياب غطاء نباتي مكثف يكون درعا واقيا من هذه المواد يحتمل أن تتضاعف نسبة التلوث، إذا لم تتخذ الإجراءات للحد من مشكل التلوث والحفاظ على التوازن الايكولوجي.

ثالثا: جهود حماية البيئة في الجزائر:

نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والبيئية التي بدأت تعرفها الجزائر والتي تتم في شكل غير منظم وبعيدا عن أي إطار يسمح بضبطها، قررت السلطات العمومية وضع مخطط سمي بالمخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة للفترة بين 2001 و 2010 وقد خصصت له غلافا ماليا يقدر ب 970 مليون دولار أمريكي. تم صياغة سياسة وطنية للبيئة واهم ما جاء فيها ما يلي:

1 – **من ناحية البرامج**:

تم وضع برامج بيئية وطنية تمتد من سنة 2001 إلى2010، حيث يتم دعم هذه البرامج من الناحية المالية من طرف إنشاء الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث يهدف هذا الصندوق إلى تقديم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية التي تسعى في جهودها إلى القضاء على مصادر التلوث أو التحكم فيها من خلال إنشاء وحدات لتجميع النفايات ومعالجتها[1].

2–التدعيم التشريعي والتنظيمي و المؤسساتي:

إذ تعمل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة على تحقيق توافق الإطار التشريعي والتنظيمي مع أهداف حماية البيئة وذلك ب:

-تنفيذ القانون المتعلق بالبيئة وحمايتها لتكريس الطابع القطاعي المشروط للعمل البيئي وتوضيح تعهدات الفاعلين والاختصاصات المطلوبة لتطبيق القانون ولتدقيق الأدوات الكفيلة بتامين مراقبة وحراسةنوعيةالأنظمة الايكولوجية.

-كذلك هناك قانون متعلق بالتهيئة المستدامة موضوعه عقلنة الاعمار لحماية الموارد الطبيعية من شانه الربط بين حماية الموارد والتنمية الاقتصادية والتطور البشري الذي ترتكز عليه التنمية المستدامة.

[1] http://g-aymen.koora.biz/t92-topic

-مراجعة القانون الرعوي لتوضيح النظام العقاري السائد في السهوب.

-وضع قانون متعلق بحماية الساحل، وذلك لتنظيم المتاجرات العقارية، ولتفعيل أداء تأطير أنشطة التهيئة الدائمة للمناطق الساحلية والشاطئية([1].)

وفيما يخص تدعيم المؤسسات فتلعب المهنة والحرف الخاصة بالبيئة وتعزيز قدرات حراسة ومتابعة نوعية الأنظمة الايكولوجية. وحماية الساحل وإقامة نظام إعلامي بيئي الأولويات المقترحة لتحسين التشكيلة المؤسساتية، وفق ما يلي:

-إنشاء المعهد الوطني لمهن البيئة (إنشاء مرقب المهن البيئية):

انشأ بمرسوم تنفيذي رقم 203-02مؤرخ في 17 أوت 2002، وقد تم ذلك بالتنسيق مع عدة وزارات في إطار تحسين و دعم القدرات ضمن التجمعات التالية:

* الجماعات المحلية: تسيير النفايات الصلبة و الحضرية و المياه المستخدمة.
* المؤسسات: إنشاء إجراءات الرقابة الذاتية، نظام تسيير بيئي عقلاني ،تسيير النفايات الصناعية.
* مكاتب الدراسات: دراسة الآثار على البيئة، مراجعات بيئية.

جمعيات بيئية، اجتماعية – مهنية، شبابية، نسوية: برامج تكوين موجهة لدعم قدراتها على التحسيس و نشر السلوكيات البيئية السليمة.

-المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة: انشأ بمرسوم تنفيذي رقم 115-02 مؤرخ في 03أفريل 2002،

مكن من تدعيم وتحسين سير الشبكة الوطنية لرصد وحراسة وقياس نوعية مختلف الأوساط، وذلك من خلال تطوير وإعادة تنظيم المخابر الجهوية، إعداد برامج وطنية و جهوية للرصد والحراسة والقياس وكذلك لتنسيق مع الشبكات القطاعية الأخرى.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير حول الإستراتيجية الوطنية للبيئة، ديسمبر2002.

نقلا عن الموقع الالكتروني:**http://alkhaima.forumsalgerie.com/t26-topic**

تاريخ الاطلاع: 2013/04/08.

-المعهد الوطني للساحل:

مرسوم تنفيذي رقم 113-04 الموافق 13 أفريل 2004 ،يعمل على تقديم المساعدة التقنية لتقييم مختلف الأوضاع البيئية للسواحل ، والبحث والتحليل والنشر الخاص بالاختبارات المتعلقة بالتكنولوجيات النظيفة، التي يمكنها التقليل أو القضاء النهائي على النفايات لا سيما الخطيرة منها، والاستعمال العقلاني للموارد الأولية والطاقوية.([1])

2 وضع أدوات للإدارة البيئية:

تشتمل الأدوات التي تم وضعها في إطار إدماج البيئة ضمن انشغالات التسيير على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر كما يلي:([2])

-القيام بحوالي 100دراسة من خلالها تم تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية.

- القيام بالتدقيق البيئي لحوالي 10مؤسسات اقتصادية.

-مرافقة المؤسسات الاقتصادية في وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية أيزو 14001سنة 2004.

- إبرام عقود للفعالية البيئية بين المؤسسات الاقتصادية وحوالي 50مؤسسة اقتصادية عامة وخاصة .مما يشمله عقد الفعالية البيئية أن تلتزم الشركة من خلاله بتطبيق واحترام كل القوانين التي تسمح بحماية البيئة حيث تحدد الشركة بشكل طوعي لالتزاما تها البيئية والتي قد تكون:

- ✓ تحديد الإجراءات وتطبيقها المتعلقة بالحد من التلوث وتطوير تلك الإجراءات.
- ✓ رد الاعتبار للأراضي التي أصابها التلوث بفعل النشاط الممارس من طرف المؤسسة.
- ✓ إدارة النفايات الصلبة.

يشمل العقد التزامات للطرفين، الوزارة والمؤسسة. فمن ضمن التزامات الوزارة:

---

[1] نفس المرجع السابق.

تاريخ الاطلاع: 2013/04/08.نقلا عن الموقع الالكتروني:**http://alkhaima.forumsalgerie.com/t26-topic**

[2] http://g-aymen.koora.biz/t92-topic

- ✓ تقديم الدعم للمؤسسة في صياغة أهدافها الإستراتيجية التي تساعدها في تحقيق الإنتاج النظيف والخطط التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف خاصة منها ذات البعد البيئي.
- ✓ إسهام المؤسسة في كل البرامج التي تديرها الوزارة والتي من خلالها يتم التفكير والتخطيط في القوانين والمعايير البيئية.
- ✓ مساعدة المؤسسة في وضع أنظمة للإدارة البيئية.
- ✓ مساعدة المؤسسة في وضع إجراءات للرقابة على إدارة النفايات ومكافحة التلوث.

– صياغة لميثاق المؤسسة الصناعية من طرف حوالي 300مؤسسة صناعية عامة وخاصة.

– إنشاء منصب مندوب البيئة على مستوى حوالي 1000مؤسسة اقتصادية عامة وخاصة.

3 المساعدات التقنية وإبرام اتفاقيات مع مؤسسات دولية متخصصة:

تطبيقا لبرنامج التأهيل البيئي نفذت الجزائر جملة من الاتفاقيات الثنائية هدفها الاستفادة من الخبرات التقنية لبعض الهيئات الدولية المختصة ومن بينها:

مشاريع التعاون التقني الجزائري الألماني: تضمن هذا التعاون القيام بجملة من المشاريع وأهمها([1]):

- مشروع كونفورم 1997: من خلال هذا المشروع تم تكوين جملة من الخبراء الجزائريين في مجال الإدارة البيئية وفي وضع المواصفة القياسية أيزو 14001 والتدقيق البيئي.
- مشروع الإدارة البيئية المربحة: يهدف المشروع إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

- تحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال التقليل في التكاليف.
- تخفيض الأثر البيئي من خلال التقليل من النفايات والمياه المستعملة والهواء المنبعث وكل المخلفات الأخرى.
- توفير التنظيم المناسب الذي يسمح بإحداث التغيير في التسيير.

استفادت من هذا المشروع ثمانية مؤسسات كلها من القطاع الخاص وقد ساعد هذا المشروع البعض منها في الحصول على شهادة أيزو 14001 .

[1] http://g-aymen.koora.biz/t92-topic

- مشروع وزارة تهيئة الإقليم والبيئة أيزو 14001: يهدف المشروع بمساعدة 07 مؤسسات جزائرية في وضع أنظمة لإدارة البيئة بغية الحصول على شهادة أيزو 14001.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد المسجل من قبل الدولة وعلى أصعدة متعددة اقتصادية واجتماعية وبيئية، فان الوضع البيئي لا يزال غائبا ، فإلى غاية نهاية سنة 2007، توجد167 مؤسسة اقتصادية جزائرية حاصلة على شهادة أيزو 9001 و 06 مؤسسات فقط حاصلة على شهادة أيزو 14001. في هذا المجال تحملت ميزانية الدولة حوالي 500 مليون دينار جزائري كنفقات موجهة لتمويل مثل هذه العمليات . هذه الإحصائيات توضح أنال اهتمام بجانب التنمية المستدامة في الجزائر لا يسير ولا يتطور بنفس المسار وبنفس الوتيرة التي تعرفها الدول الرائدة في هذا المجال.

5-السياسة الحضرية:

فقد وضعت سياسة عقلانية للتسيير الحضري ، كانت هذه السياسة تهدف من خلال المحاور التالية:

- اعتماد ميثاق بيئي حضري من طرف المنتخبين يكرس، خاصة في المجتمعات السكنية الكبرى، أسس سياسية
- تسيير حضري منسجم ومتكامل بغرض الحفاظ على بيئة نوعية وتامين تنمية مستدامة .
- تطوير سياسة تحد من التدفقات الجوية بغرض تحسين نوعية الهواء من خلال ترقية التكنولوجيات النظيفة وإبرام وتنفيذ عقود خاصة بإزالة التلوث.
- تفعيل برنامج أولي يهدف إلى تحسين تسيير النفايات الصلبة ويشتمل على الجوانب التالية:
- اصدار مراسيم توجيهية ومخططات لتسيير النفايات على مستوى كل ولاية، من أجل استئصال المزابل الفوضوية و التهيئة التدريجية لمزابل خاضعة لمراقبة السلطات العمومية.
- تطوير سياسة خاصة بتهيئة الإطار المعيشي وبالمساحات الخضراء، ذلك لان تهيئة المساحات الخضراء سيؤدي في إطار نمو التنوع البيولوجي الحضري، وتغيير مصدرا للراحة والتوازن للسكان[1].

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر،2005.

تاريخ الاطلاع: 2013/04/08.نقلا عن الموقع الالكتروني:**http://alkhaima.forumsalgerie.com/t26-topic**

5-التنوع البيولوجي:

فيعتبر التكفل بالتنوع البيولوجي، من الأولويات للحفاظ وحماية البيئة، وهذا الأخير الذي يعرف مرحلة خطيرة وحرجة، الأمر الذي يقتضي تفعيل إستراتيجية طموحة ومستعجلة للمحافظة عليه، لاستعماله العقلاني، وذلك من خلال هذه النقاط التالية:

-مضاعفة المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بإجراء جرد تلقائي لكل الحيوانات والنباتات الموجودة في البلاد مع الإشارة إلى تموقعها الجغرافي.

-مضاعفة المساحات المحمية ذات الحجم المصغر.

-العمل على تطوير البحث الخاص بالأنظمة البيئية وبعلم الوراثة وبالتكنولوجيات الإحيائية.

-إنشاء مركز لتطوير الموارد البيولوجية.

-تطوير القدرات المؤسساتية في مجال الأمن الإحيائي (البيولوجي) لمجابهة إدخال أنواع أجنبية.

-مناجاة اكبر عدد ممكن من الشركاء (المسيرين، المزارعين، مربي المواشي، الصيادين البحريين، عمال الغابات،

عمال المناجم...) لحملهم على المشاركة في تحقيق التنوع البيولوجي[1]).

6-السياسة الصناعية والزراعية:

ترمي السياسة الصناعية البيئية إلى وضع منظومة للمراقبة المتكاملة للتلوث بمختلف أنواعه ومصادره بغرض تكريس تمهيد تعاقدي بين الدولة والمؤسسات الم سببة للتلوث يتمثل في تنفيذ عقود مفادها التقليل التدريجي من التلوث والأضرار المتنوعة التي يسببها.

ويعتبر إنشاء الصندوق الوطني لإزالة التلوث ، عامل يساعد المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى إزالة التلوث الذي تحدثه، وكذلك إعداد مسح للنفايات الخطيرة يساعد على تشخيص الأولويات وتحديدها، الأمر الذي يمكن من المبادرة بالمشاريع النموذجية الأولى لمعالجتها.

---

[1] نفس المرجع السابق. نقلا عن الموقع:

http://alkhaima.forumsalgerie.com/t26-topic

أما فيما يخص حماية الأراضي الزراعية من زحف التمدن والعمران، ينبغي أن تمر من خلال إعداد خريطة تصنف هذه الأراضي ومن تعزيز أدوات الاستعمال العقلاني للأراضي المنصوص عليها في القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والعمران.

وقد تم برمجة مجموعة من التصورات بهدف الحفاظ على المياه و الاستعمال العقلاني لها من خلال:

-التقليل من التبذير و من الترسبات.

– المضاعفة الفعالة في أعمال الحد من تدهور الشبكات ومن خلال إعادة استعمال الماء عن طريق التصفية.

– التحسين الأمثل لتوزيع هذا المورد على مختلف المستعملين المتنافسين.

– تطوير التربية والتحسيس على نطاق واسع بغرض تغيير سلوكيات المستعملين (المنازل، الفلاحين، الصناعيين...)

– التسيير العقلاني لمنشآت التوزيع والتطهير والتصفية عن طريق الفصل بين وظائف الإنتاج والتوزيع[1]).

7- دور الحركة الجمعوية في ترقية الوعي البيئي:

لقد ازداد الاهتمام بالحركة الجمعوية المهتمة بالبيئة في الجزائر، من خلال تعدد الجمعيات التي تعمل في مجال حماية البيئة، لكن المشكل المطروح يتمثل في نوعية العمل الذي تقدمه هذه الجمعيات،والذي ربما يرجع لأسباب متعددة، إما ذاتية كعدم التنسيق فيما بينها، عدم فهمها للدور المطلوب منها في هذا المجال أو قلة الوسائل المادية أو نقص التكوين و التخصص، أو خارجية باعتبار أن معظمها ذو طابع محلي ينحصر نشاطه في الاتصال و التحسيس، مما قلل من قدراتها على التدخل في ميادين أخرى من خلال تقديم الدعم على شكل مشاريع ميدانية.

[1] وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، الجزائر، 2003. نقلا عن الموقع:
http://alkhaima.forumsalgerie.com/t26-topic
تاريخ الاطلاع: 2013/04/08

إن دعم الجمعيات البيئية كفيل بتحقيق انسجام بين متطلبات السياسة العمومية و مطالب المجتمع المدني، لذا يتوجب خلق تعاون بين الجمعيات و الإعلام لترقية الاتصال البيئي في الجزائر، وذلك من خلال:

– إدخال تقنيات الاتصال الحديثة كالانترنيت ضمن برامج و أنشطة جمعيات حماية البيئة.

– العمل على تكوين أو رسكلة أعضائها، مع تحقيق تنسيق بين هذه الجمعيات و نظيراتها في الخارج.

– تعريف المجتمع المدني بأهم الجمعيات البيئية، أنشطتها، دورها في حماية البيئة من خلال الندوات، الملتقيات، العمل الإعلامي من خلال التركيز على وسائل الإعلام الأقرب إلى المواطن.([1])

8- الجباية البيئية في الجزائر:

إن تطوير الجباية البيئية في الجزائر، جاء كاستجابة لمتطلبات حماية البيئة، لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة. والإجراءات الجبائية ذات الأهداف البيئية المطبقة في الجزائر، ترتكز على الإجراءات الردعية(الرسوم البيئية). بحيث تم عبر قانون المالية لسنة 1992، استحداث أول رسم بيئي، تلاه تأسيس رسوم بيئية أخرى سنعرضها في ما يلي:

ا)- الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة: بموجب المادة 117 من القانون رقم 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، تم تأسيس رسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، بالمعدلين السنويين التاليين:

-3000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة التي لها نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح .

– 30.000دج بالنسبة للمنشآت المصنفة التي لها نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء الترخيص.

وبموجب المادة 54 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 1999/12/23 والمتضمن قانون المالية لسنة2000، تم رفع المعدلات السنوية للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، كما يلي:

[1] عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص ص162-163.

-9000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع احد أنشطتها على الأقل للتصريح.
-20000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع إحدى أنشطتها على الأقل لترخيص من الوالي.([1])

ب)- الرسوم المرتبطة بالنفايات الصلبة: وأهمها : ([2])

-**رسم رفع القمامات المنزلية:** تمت زيادة معدلات هذا الرسم من خلال قانون المالية لسنة 2002، بغية تفعيل مبدأ الملوث الدافع وتغطية تكاليف تسيير النفايات، على النحو التالي:
-ما بين 500 دج و1000 دج عن كل محل ذي استعمال سكني.
-ما بين 1000 دج و 10000 دج عن كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي.
-ما بين 5000 دج و20000 دج على كل ارض مهيأة للتخييم والمقطورات.
-ما بين 10000 دج و100000 دج على كل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية:

أسس قانون المالية لسنة 2002، رسما للتشجيع على عدم تخزين النفايات الاستشفائية المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية، وهذا بسعر مرجعي قدره 24000 دج عن كل طن من النفايات المخزونة.

- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/ أو الخطيرة: نص قانون المالية لسنة 2002، على تأسيس رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية، وحدد مبلغه ب 10500 دج عن كل طن مخزون من النفايات الصناعية الخاصة و/ أو الخطيرة.

- الرسم على الأكياس البلاستيكية: تم استحداث هذا الرسم، بموجب قانون المالية لسنة 2004، ويضم وعاؤه جميع الأكياس البلاستيكية، وقد حدد مبلغه ب 10,5 دج للكيلو غرام الواحد. ويدفع حاصل هذا الرسم للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

[1] صديقي مسعود، مداخلة بعنوان " الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة "، مرجع سبق ذكره، ص11.
[2] نفس المرجع السابق، ص ص12-13.

- **الرسم على العجلات المطاطية:** تم بموجب قانون المالية لسنة 2006، تأسيس رسم على العجلات المطاطية الجديدة، وهذا بالمبالغ التالية:

-10 دج للعجلة المستعملة في المركبات الثقيلة.

-5 دج لكل عجلة تستعمل في المركبات الخفيفة.

ج)- الرسوم الخاصة على الانبعاثات الجوية: أهمها ما يلي[1])

-**الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية:** تم إنشاء هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2002، و يتعلق بالنشاطات الصناعية التي تخترق أو تتجاوز كمية الانبعاثات الغازية بها الحدود القصوى التي ينص عليها القانون.

-**الرسم على الوقود:** تم إدخاله بموجب قانون المالية لـ 2002، يقدر مبلغ هذا الرسم بـ 1 دج لكل لتر من البنزين "محتوي على الرصاص، عادي أو ممتاز"، و يوزع مبلغ الرسم بالتساوي بين صندوق البيئة و مكافحة التلوث و الصندوق الوطني للطرقات و الطرقات.

د)- الرسم الخاص على الانبعاثات السائلة الصناعية: ويضم:

- **الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية:** تم إدخاله بموجب قانون المالية، وللإشارة فإن نسبة30%من مبلغ هذا الرسم تخصص لصالح البلديات.

[1] عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص ص177-178.

المبحث الثاني: فرص وتحديات التنمية المستدامة في ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي:

إن الاقتصاد الجزائري مقبل على تحديات لا يستهان بها فتحرير المبادلات التجارية الذي تنادي به المنظمة العالمية للتجارة يقتضي بالضرورة توافر جملة من العوامل التي من شانها تفعيل المؤسسات الإنتاجية في النشاط الاقتصادي الوطني للصمود في وجه المؤسسات العالمية المنافسة والاستفادة من الفرص المتاحة.

المطلب الأول: فرص التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي:

إن انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي يتيح لها مجموعة من الفرص التي تدعم مسيرتها التنموية. ومن هذه الفرص:

1 – توافر السلع الصناعية العالية الجودة وبأقل التكاليف.

2 – تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية في ظل المنافسة.

3 – زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تطور الجهاز الإنتاجي وبالتالي خفض معدل البطالة.

4 – استفادة الصناعات الجزائرية من التطور التكنولوجي حيث يعد التطور التكنولوجي عاملا مهما في تطوير وازدهار المؤسسة الاقتصادية وتفتحها على الأسواق الدولية مما سيساعد المؤسسة على التقليص من تكاليف الأبحاث التكنولوجية، ولأن العولمة والتكنولوجيا مظهر من مظاهر الرقي على الصعيدين الجزئي والكلي، وبذلك سيساعد المؤسسة على الرفع من الإنتاج والإنتاجية وتحسين الجودة.

5 – نمو قدراتها الإنتاجية وجودة منتجاتها وخاصة في قطاع المنسوجات والألبسة الجاهزة والتي تولد القسم الأكبر من القيمة المضافة.([1])

6– تنمية و تطوير خبرات العمال : نتيجة لتدفق الاستثمارات المباشرة و استراتيجيات الإنتاج المطبقة في الجزائر والدورات التكوينية للعمال و الشراكة في التسيير برزت خبرات عمالية محلية

[1] بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص42.

مؤهلة قادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة والقادرة على دفع عجلة التنمية المحلية بالطرق والمقاييس العالمية.

7-تنوع ثقافة الاستهلاك :سمح دخول المستثمرين الأجانب بتقريب سلع و خدمات بأسعار معقولة و جودة عالية للمجتمع الجزائري كالانترنيت و السلع و التكنولوجية المتطورة حيث اتسعت دائرة حاجيات الأفراد و تغيرت ثقافة استهلاكاتهم نحو الأفضل.

8-تحسن الخدمات المالية : ظهر مؤخرا في الجزائر تحسن ملحوظ في الخدمات المالية و خدمات شركات التأمين ، كان هذا نتيجة لتبني هذه المؤسسات لتقديم خدمات على المقاييس العالمية وكذا إعادة هيكلة العديد منها إضافة إلى استفادة هذا القطاع من الدعم المالي المقدم من طرف المؤسسات العالمية المالية ، وكذا تغير ذهنية المجتمع الجزائري هذه المؤسسات الخدمية.

9-التعاون الدولي: بانضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة, سوف تكبر لا محالة دائرة تعاملاتها بتبنيها لسياسة التعاون الدولي، و التي تضمن لها تحقيق ما يلي:

-فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية وتوفير الشروط الضرورية للاستثمارات الأجنبية.

-إعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى، وتطبيق ما يعرف ببرنامج التكييف الهيكلي تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية.

-تحقيق الديمقراطية التي تضمن التداول على السلطة وتكون أداة للمراقبة الشعبية الأمر الذي يؤدي إلى الاستقرار السياسي وتوفير الأمن.

-تطوير الآليات التنافسية الاقتصادية المتمثلة في توفير منتوج ذو جودة عالية وأسعار منخفضة بكميات كبيرة.

-محاربة الجريمة المنظمة لتوفير أجواء آمنة.

-القضاء على الهجرة بجميع أشكالها، هجرة الأدمغة...الخ، من خلال توفير الظروف الملائمة محليا لاستثمارها.

-القضاء على أسواق الموازية والاقتصاد غير الرسمي، المتاجرة غير الشرعية وتبييض الأموال.

-احترام حقوق الإنسان في جميع ميادين الحياة.

-الاشتراك في وضع برامج الحفاظ على البيئة وتخفيض درجات التلوث.[1]

[1] http://www.elanin.com/vb/showthread.php?p=3393
تاريخ الاطلاع: 2013/05/07.

المطلب الثاني: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الانفتاح على العالم:

تؤدي العولمة في النظام الاقتصادي العالمي إلى تحقيق نتائج ايجابية لصالح الدولة وتسمح لها بالانفتاح على الأسواق الخارجية، لكن هذا الانفتاح قد يكون له اثر سلبي إذا لم يتوفر له المناخ المناسب وعليه فان الجزائر ستواجه تحديات عديدة خاصة بانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، أهمها:

أولا: التكنولوجيا: تعتبر فكرة توطين التكنولوجيا والعمل على كسب كل مستحدث تكنولوجي علمي وتقني جديد من أبرز التحديات التي تقوم الجزائر بالعمل على استهدافها مستقبلا، وذلك بتفعيل التقدم التكنولوجي في كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية...الخ.

إن وجود فاصل علمي وتكنولوجي عميق بين الدول المتقدمة والجزائر يجعل هذه الأخيرة تواجه تحدي صارم في هذا الميدان حيث تعاني مؤسساتها العلمية والتكنولوجية من ضعف جديد وغياب شبه تام على المستوى العالمي، وهي بعيدة كل البعد عن الثورة العلمية والتقنية التي تعتبر في وقتنا الحاضر مفتاح التقدم والازدهار، وإن الدراسات تشير على إن الاقتصاد الجزائري سيبقى مستهلكا لمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية خلال عقود قادمة، كما كان عليه الحال خلال عقود مضت، وتدل بعض الدراسات والتقديرات على أنه بعد التبعية التكنولوجية سيتعاظم وأن هذا النقص من المعارف والمعلومات سيساهم في زيادة التكاليف بنسبة 40%، ولهذا يجب على الجزائر في إطار فتح اقتصادها وتحرير تجارتها الاستفادة قدر الإمكان من تطوير نظمها العلمية والمصرفية والمعلوماتية مع الدقة في الاختيار التكنولوجي والتأقلم مع التكنولوجيا المستوردة، ومهما يكن فإن معالجة هذه المشكلة تكمن في تعميق عمليات البحث والتطوير الذي مازال متخلفا في بلادنا لانخفاض حجم الإنفاق فيه، وتخلي الحكومات عن الأدمغة التي وجدت مكانا لها في دول أخرى متقدمة.([1])

[1] http://www.startimes.com/f.aspx?t=28305977

ثانيا : وضعية المؤسسات الصناعية الجزائرية:

وضعية مؤسساتنا الصناعية تبين أنها مازالت بعيدة عن إمكانية تحقيقها للأهداف الإستراتيجية كتحسين النوعية و تخفيض التكلفة, فالقطاع الصناعي مازال في حالة ركود رغم الأموال التي تصرف في إعادة هيكلته و إنعاشه, ومن أهم الأسباب:

-تقادم التجهيزات و عدم صيانتها.

-صعوبة التحكم في بعض التكنولوجيات ، حيث نلاحظ غياب إستراتيجية واضحة لنشر التكنولوجيا, فبعض المؤسسات حتى و إن استوردت آلات ذات تكنولوجيا عالية فإنها لا تستغلها أحسن استغلال, نظراً للتوقف المتكرر في العمل ، إضافة إلى غياب عمال مؤهلين لإصلاحه في حالة التوقف مما يجعلها في حالة تبعية مستمرة للخارج.

-غياب محيط تنافسي قوي يحث على تحسين المنتجات باستمرار.

-غياب ثقافة المؤسسة و ضعف أساليب التسيير في بعض المؤسسات الصناعية ، عدم وجود نظام مراقبة التسيير, و قسم للمحاسبة التحليلية لتحديد تكاليف بدقة و قياس الانحرافات.

-انتشار البطالة المقنعة في المؤسسات, الشيء الذي يخفض من إنتاجية اليد العاملة.

ونظرا لهذه الوضعية, فإنه على المؤسسات الجزائرية أن تواجه تحديات كبيرة لتضمن استمرارها في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة منها:

-التوفيق بين العلاقة سعر/نوعية: بمعنى تحسين نوعية و جودة المنتجات الجزائرية و إكسابها خصائص عالمية دون أن يكلف مبالغ باهضة تؤدي إلى رفع تكلفة الإنتاج, مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الذي سيفقد حتما السلع الوطنية الخاصية التنافسية، والذي يهدد بقاء المؤسسة في السوق.

-على المؤسسات الصناعية الجزائرية أن تبدع منتوجات جديدة, و طرقاً جديدة في الإنتاج, لأن المنطق الصناعي العالمي يقول:" ابتكر أو اندثر".

إن خفض دعم الصناعات في الجزائر من دون تحقيق نجاح بارز على صعيد رفع مستوى الكفاءة والإنتاجية يضعها في منافسة غير متكافئة مع المنتجات المشابهة للدول الصناعية والحديثة التصنيع والتي بلغت مستوى عال من الجودة والقدرة على المنافسة والسعر والنوعية [1]. حيث تحتل الجزائر المرتبة 80 عالميا حسب تقرير التنافسية العالمي سنة 2010 وهو ما يوضح أن وضعية الاقتصاد الجزائري غير مريحة ويتخلل الاقتصاد الجزائري العديد من نقاط الضعف على غرار كفاءة سوق العمل وكفاءة سوق السلع وتطور السوق المالي.([2])

ثالثا: تحديات القطاع الفلاحي:

باعتبار أن الجزائر مستورد رئيسي للمواد الغذائية ، فهذا يزيد من الفاتورة الغذائية ، لأن رفع الدعم على الموارد الزراعية في إطار مبادئ المنظمة سوف يؤدي إلى ارتفاعها حتما في الأسواق العالمية أي أن ارتفاع الأسعار العالمية على المدى القصير من الممكن أن يكون له ضغط كبير على ميزان المدفوعات الجزائري، وبالتالي تكون نتائج وخيمة على قدرتها على تسديد الديون الخارجية.

كما أن ثقل الفاتورة الغذائية سيكون لها تأثير مباشر على المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي الرجوع إلى مواد الغذائية السيئة النوعية نتيجة ضعف القدرة الشرائية([3]).

رابعا: التحدي الذي يواجه قطاع الخدمات:

قطاع الخدمات بصفة عامة غير قادر على مواجهة المنافسة, مما يعرض بعض البنوك و شركات التأمين إلى الإفلاس, فمثلا المصارف الدولية الكبرى تقدم أكثر من 360 خدمة لعملائها, بينما لا تقدم البنوك في الدول النامية في أحسن الأحوال أكثر من 40 خدمة بمستويات أداء ضعيفة, و البنوك الجزائرية أقل من ذلك بكثير. فقطاع الخدمات في الجزائر خاصة البريد و

---

[1] http://www.startimes.com/f.aspx?t=28305977

[2] بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص170.

[3] http://www.elanin.com/vb/showthread.php?p=3393

المواصلات و النقل يسير ببطء, في حين أن قطاع الاتصالات و المعلومات و غيرها من الخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا تلعب دورا هاما في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة.

يقتضي اتفاق التجارة في الخدمات بشأن مجال الاتصال بالتزام الدولة العضو بمنح موردي الخدمات الأجانب –الذين يسمح لهم بممارسة أنشطة خدماتية في إقليم الدولة– حق استخدام شبكة الاتصالات العامة بشروط معقولة و بدون تمييز بين المورد الوطني و الأجنبي, الشيء الذي يعطي الأفضلية للمستثمر الأجنبي في هذا القطاع في حالة امتلاكه لرأس مال كبير يسمح له بالاستثمار على أوسع نطاق.([1])

خامسا: انخفاض إيرادات الدولة:

شكلت الرسوم الجمركية منذ الاستقلال موارد هامة لتمويل ميزانية الدولة, ضف إلى هذا الدور الذي لعبته هذه الرسوم خلال الأزمة البترولية سنة 1986, لتعويض الجباية البترولية حيث بلغت الجباية العادية 47.4% من الجباية الكلية سنة 1986, و بلغت 51.2% سنة 1987.

وإن إلغاء الرسوم الجمركية بسبب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني التضحية بنسبة هامة من إيرادات الدولة, و يرى بعض الخبراء أنه لتعويض هذا النقص يجب زيادة معدل الضريبة الداخلية, و هذا قد ينجر عنه آثار سلبية على المؤسسات الاقتصادية المحلية وقدرتها على المنافسة.([2])

سادسا: التحديات الاجتماعية: وأهمها:

1-القدرة الشرائية:

ترتب عن اتفاقية تخفيض قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة الدولار ارتفاع مستوى الأسعار و فقدان قيمة النقد الحقيقية حيث أصبح مبلغ كبير من النقد يلبي حاجات ضئيلة جدا للمواطنين ،

[1] http://www.startimes.com/f.aspx?t=28305977
[2] **http://www.star7arab.com/f.asp?t=50416**

ضف إلى هذا انخفاض المداخيل و عدم قدرة الطبقات المتوسطة و الفقيرة عن تلبية معظم حاجياتها الأساسية أمام السلع التي تعتبر كلها محل استيراد بالعملة الصعبة.

2-البطالة:

نتيجة لتحرير الأسواق و دخول المستثمرين الأجانب و السياسات التي بدأت الجزائر في تطبيقها من إعادة هيكلة المؤسسات و الخوصصة، تبلور و برز مشكل تسريح العمال المشكل الذي أصبح أكثر تخويفا للكتلة العاملة التي يزداد عددها يوميا، حيث تعرف الجزائر تضخما للعمالة في كافة مستويات مؤسساتها العمومية و أكثر من هذا توظيف عدد يفوق ما تتطلبه المؤسسة من عمال، ونتيجة انتهاج سياسة تحرير السوق المحلي سوف يعرف سوق العمالة أزمة ذلك لزيادة العرض عن الطلب، العامل الذي يفرز البطالة لعدد كبير من العامل القادرين عن العمل، و تسريح العديد منهم نتيجة طرح العديد من المؤسسات العمومية لعملية الخوصصة .وقد استدركت الحكومة الامر بعد ارتفاع أسعار النفط بعد سنة 2000 لتنفذ العديد من المشاريع العمومية التي امتصت العديد من العاطلين عن العمل ، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمويلها، وهذا ما ساهم في التراجع الكبير لمعدلات البطالة في السنوات الأخيرة و قد بلغت في حدود 10 بالمائة في سنة 2013.

3-**خروج المستثمرين الصغار من السوق** :

نتيجة لتحرير الأسواق الداخلية و فتحها أمام الموردين و ما ترتب من انخفاض قيمة التعريفة الجمركية عليهم ، و رفع الحماية من طرف الدولة على المستثمرين الصغار سوف تخلق منافسة غير عادلة بين المستثمرين المحليين الصغار و المستثمرين الأجانب ، ن ظرا لما يتمتع به هذا الأخير من خبرة وجود النوعية وقلة التكاليف هذه المنافسة الغير عادلة سوف تسرع من إفلاس و خروج العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سوق المنافسة و بالتالي تفقير العديد من الأسر.

4-الفقر:

نتج عن تدهور القدرة الشرائية و تسريح العديد من العمال من المؤسسات و إفلاس الكثير من هذه الأخيرة ما يسمى بظاهرة الفقر التي تهدد كيان المجتمع و العائلة الجزائرية بصفة خاصة حيت تعيش معظم العائلات في مستوى ما دون الفقر عاجزة حتى على تلبية حاجياتها الضرورية من مأكل و سكن....الخ، نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية و ترديها سوف تتوسع ظاهرة انتشار الآفات الاجتماعية الخطيرة في المجتمع الجزائري و هذا ما سيقف عائقا أمام عمليات التنمية .و الملاحظ هنا أيضا أن الحكومة الجزائرية قد اتخذت مجموعة من الإجراءات بهدف التقليل من ظاهرة الفقر و خاصة في المناطق الريفية التي تعرضت إلى نزوح الكثير من العائلات نحو المدن كبرامج السكن الريفي و إنشاء و تمويل المشاريع العائلية الصغيرة و المتوسطة في إطار التنمية الريفية.

5 -الطبقية:

في ظل انتهاج الرأسمالية و فتح الأسواق الجزائرية على العالم سادت فكرة الغني يزداد غنى و الفقير يزداد فقرا ، سرع هذا بتلاشي الطبقة المتوسطة في المجتمع الجزائري وسمح بظهور طبقتين : طبقة رأسمالية قيادية و طبقة العمال التي تعيش في خدمة الطبقة الأولى، مما أدى إلى ظهور الفرو قات الاجتماعية في المجتمع الجزائري[1]).

ثالثا: التحديات البيئية:

يعتبر قطاع الطاقة في الجزائر من أهم القطاعات التي تمثل نقطة تلاقي ترتكز عليها دراسة الأثر البيئي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث تقدر نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي بما فيه الطاقة 53% مما يؤدي إلى احتمال نشوء آثار سلبية على البيئة نتيجة لنشاط الشركات الأجنبية في هذا القطاع.([2])

وفي ظل التحديات السالفة الذكر يستوجب اتخاذ جملة من الإجراءات للحد من هذه الأخيرة وانجاح عملية التنمية المستدامة أهمها:

[1] http://www.elanin.com/vb/showthread.php?p=3393

[2] بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 226.

-تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أهمية في توظيف التكنولوجيا الخاصة، وزيادة فرص العمل.

-إبرام عقود الشراكة في الإطار الإقليمي والجهوي والقاري للاستفادة من التجربة والكفاءة والتخصص.

-وجوب تعميق الإصلاحات وتجسيدها بغرض تهيئة مناخ استثماري مناسب.

-ضرورة مساهمة الجزائر في التكتلات الجهوية من شأنه تعزيز جاذبية الإقليم التجاري في ظل الانفتاح الاقتصادي فيترتب عنه أثر إيجابي على مستقبل الاستثمارات الأجنبية وبالتالي فتح آفاق جديدة لتطور الاقتصاد الجزائري([1]).

-البحث عن أسواق جديدة: إن الرغبة في الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للجزائر صاحبتها لهفة شديدة للاندماج والتكتل في محتوى الكيانات الاقتصادية العالمية وذلك قصد كسب مناطق نفوذ جديدة والبحث عن ترتيبات حمائية لاقتصادها الوطني لتجنب موجة العولمة، من خلال:

- التأهيل على المستوى الإقليمي: تسعى الجزائر مع دول الم غرب العربي إلى إنشاء تكتل إقليمي مغاربي يقوم على أساس المصالح المتبادلة المشتركة لا على أساس العواطف والشعارات نظرًا لما تتميز به هذه الكتلة المغاربية والجزائر من قدرات وإمكانيات تؤهلها لمواجهة القوى الاقتصادية العالمية.

-الشراكة الأورومتوسطية: يتميز الاقتصاد العالمي ببروز فضاءات اقتصادية جديدة ولعل من أهمها ما يعرف بالتكتلات الإقليمية والجهوية كالاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب شرق آسيا وإتحاد النافتا الأمريكي...الخ، حيث أصبح مسار التكتلات الإقليمية والجهوية سلوكا سياسيا واقتصاديا وثقافيا تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية، والجزائر من بين هذه الدول وسعيا منها لمواصلة سياسة تأهيل اقتصادها، تتبع هذا المسار من خلال عقود واتفاقيات الشراكة والمفاوضات التي تنظمها وترتبها مع الاتحاد الأوروبي، وهي ما تسمى باتفاقية الشراكة والانتساب لدول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي، حيث تعتبر هذه الاتفاقية ترتيبا حمائيا لاقتصاد الجزائر من مخاطر العولمة الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط، فالجزائر بحاجة إلى مشروع قومي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية، حيث يقوي ويدعم مركزها التفاوضي في إطار الشراكة ويضمن لها نتائج أحسن من خلال جلب الاستثمار الأجنبي

[1] http://algsat.algeriaforum.net/t379-topic

المباشر والاستفادة من المساعدات المالية وتوطين التكنولوجيا...الخ، كلها عوامل من شانها تقوية مركز الجزائر في إطار حوار عالمي مشترك.

-تنمية العنصر البشري: إن مسيرة التنمية في الجزائر مرهونة بتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة تفوق معدلات النمو الديمغرافي لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة وهذا الأمر يتطلب لتحقيقه تطوير وخلق الكفاءات والكوادر (رأس المال البشري) القادر على توليد الثقافة الأكثر ملائمة لظروف الجزائر، من خلال التركيز على عنصري التعليم والبحث العلمي والتطوير .

-تسيير المرافق العمومية بشكل أفضل: يكمن مفتاح قيام اقتصاد سوق أكثر حيوية في الجزائر على نوعية التصرف في المؤسسات العامة وفي درجة ثقة الوكلاء الاقتصاديين المحليين والأجانب في هذا التسيير ويمكن إيجاز العوامل المؤثرة إيجابا في هذا الأداء في:

- إطار مؤسساتي قانوني يشجع تطور اقتصاد قائم على المؤسسات أكثر فعالية.
- خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة.
- ضمان شفافية أكثر لنشاط المؤسسات الاقتصادية.
- إجراءات صارمة لمكافحة الرشوة والفساد، من خلال دعم مسار الإصلاحات القانونية والسياسية، وتفعيل دور المجتمع المدني في الرقابة على كل من القطاع العام والخاص تجسيدا لمسيرة الحكم الراشد. ([1])

وحتى تستطيع الجزائر الاستفادة من فرص العولمة يجب عليها رسم ووضع صياغة سياسة اقتصادية وتجارية وإستراتيجية تنموية بعيدة المدى معتمدة على قدرتها الذاتية بالدرجة الأولى، وهذا ما تجسد من خلال المشاريع الكبرى التي قامت بها منذ سنة 2001، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في المبحث الموالي.

[1] http://www.elanin.com/vb/showthread.php?p=3393

المبحث الثالث: التنمية المستدامة في ظل المشاريع التنموية الكبرى:

يعاني الاقتصاد الوطني من ضعف شديد بالرغم من تنّوع الثروات البشرية و المادية و أهميتها. و لا تزال المحروقات تحتل الصدارة في اقتصادنا. و عوض أن تتقلّص تبعيتنا للعالم الخارجي، فإنها ما فتئت تتفاقم أكثر فأكثر، إذ أن كلّ عملتنا الصعبة أو جلّها و قرابة 60% من إيراداتنا الجبائية تتأتى من المحروقات. إن تقلبات أسعار البترول و حركات صرف الدولار، تشكل مصدرا خارجيا غالبا ما يهدد النمو الاقتصادي الجزائري. و هكذا يكون الاقتصاد البترولي بفعل العوامل المذكورة، مورد نمو أو مورد ركود حسب الظروف السائدة في الاقتصاد العالمي، وبالتالي فان الاقتصاد الوطني يظل رهين هذه التقلبات. وهذا ما جعل الجزائر تفكر في تقوية الاقتصاد وتنويعه، وسطرت لذلك مشاريع كبرى من اجل ترسيخ معالم التنمية المستدامة وتوجيه الاستمارات إلى خارج قطاع المحروقات، معتمدة في ذلك على الطفرة المالية الحالية التي ترجع إلى ارتفاع أسعار البترول. وتتمثل هذه المشاريع في:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004.
- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009.
- البرنامج الخماسي2010-2014.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من اجل تحقيق التنمية المحلية.

يرمي البرنامج إلى جملة من الأهداف:

-الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

-خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛

-دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.([1])

[1] http://www.cread-dz.org/cinquante-ans/Communication_2012/HATATECH.pdf

-تنشيط الطلب الكلي.

-دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

-تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية[1].

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، ويتضمن البرنامج انجازات عديدة نذكر منها ما يلي:

أولا: دعم النشاطات الإنتاجية: من خلال:([2])

1-الفلاحة:

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويركز على:

-تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية؛

-إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص؛

-حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي؛

-حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف؛

-مكافحة الفقر والتهميش، لا سيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج.

---

[1] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 291.

[2] زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 180-181.

2-الصيد والموارد المائية:

بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحضى بالعناية المستحقة له. نظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة ليست مستغلة بكفاية.

إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة (البناء، تصليح وصيانة البحرية ...إلخ) وآخر (التكييف، التقييم، التبريد والنقل...إلخ) للأنشطة الإنتاجية.

إن انجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة.

يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص ب:

-تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA)، الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج؛

-إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي(CNMA)

الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات؛

-إدخال لإجراءات جبائية، وشبه جبائية، وجمركية رامية إلى دعم نشاطا لمتعاملين؛

-معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع CEEو FIDA

المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر ب 9,5 مليار دج.

ثانيا: **التنمية المحلية والبشرية**:

لقد أولى البرنامج أهمية بالغة للتنمية المحلية والبشرية:

1-التنمية المحلية:

خصص له البرنامج 97 مليار دينار، يهدف هذا البرنامج للاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المحلية من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين نوعي ودائم لظروف معيشة السكان على المستوى المحلي كما يهدف إلى دعم المخططات البلدية للتنمية، إضافة إلى انجاز وصيانة

الطرقات البلدية والولائية، والتزود بالمياه الصالحة للشرب والتطهير والبيئة، إضافة إلى تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن، وهو موزع كما يلي:

جدول رقم:(14): القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية للفترة " 2001-2003 "،

الوحدة مليار دينار.

	2001	2002	2003	المجموع
المخططات البلدية للتنمية	4,0	13,0	16,0	33,5
الري	4,7	7,4	1,5	13,6
البيئة	1,5	2,0	2,0	5,5
البريد والمواصلات	-	8,5	6,0	14,5
أشغال عمومية	13,0	-	-	13,0
منشات إدارية	5,7	6,0	5,2	16,9
المجموع	28,9	36,9	31,2	97

المصدر: فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 293.

2-التشغيل والحماية الاجتماعية:

خصص له مبلغ 17 مليار دينار، يهدف هذا البرنامج إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط على المستوى المحلي عن طريق منحها قروض مصغرة من اجل تطويرها والمساهمة في تخفيض نسبة البطالة، وتمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العالية لعنصر العمل، إضافة إلى تاطير سوق العمل دعم الوكالة الوطنية للتشغيل، وتوفير النقل المدرسي في المناطق المعزولة، والتكفل بالمعوقين والمحرومين عن طريق تقديم منح وتحويلات اجتماعية لهذه الفئة. والجدول التالي يبين مختلف العمليات التي تنطوي تحت هذا البرنامج.

جدول رقم: (15): العمليات الخاصة ببرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية، الوحدة مليار دج.

طبيعة العمليات	2001	2002	2003	2004	المجموع
العمليات الخاصة بالتشغيل والقرض	1,15	2,65	3,5	2,0	9,3
العمليات الخاصة بالحماية الاجتماعية	2,35	3,35	1,1	1,1	7,7
المجموع	3,5	6,0	4,5	3,0	17,0

.المصدر: فرج شعبان، مرجع سابق،ص 189.

ثالثا : **تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي**:

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب 210,5 مليار دج. هذا البرنامج يشكل من عدة جوانب : التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران، كما يلي:[1]

1-التجهيزات الهيكلية للعمران :

تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة. تم تقدير هذا البرنامج ب 142,9 مليار دج . يتوزع على الشكل التالي:

البنى التحتية للموارد المائية..... 31,3 مليار دج؛

البنى التحتية للسكك الحديدية..... 54,6 مليار دج؛

الأشغال العمومية..... 45,3 مليار دج؛

تأمين الموانئ والمطارات والطرقات : يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته ب 1,7 مليار دج؛

[1] زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 182-183.

الاتصالات: مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله . وتكلفة هذا المشروع تقدر ب 10 ملايير دج؛

2-إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات :

نص هذا البرنامج على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية .سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في خلق مناصب الشغل . هذا البرنامج يتوزع على الشكل التالي:

المحيط..... 6,1 مليار دج؛

الطاقة..... 16,8 مليار دج؛

الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة) ..... 9,1 مليار دج؛

السكن..... 35,6 مليار دج.

رابعا: تنمية الموارد البشرية:

قدرت تكلفة البرنامج ب 90,3 مليار دج. تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية) كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي . يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي:

التربية الوطنية 27 مليار دج؛ التكوين المهني 9,5 مليار دج؛ التعليم العالي 18,9 مليار دج؛ البحث العلمي 12,38 مليار دج؛ الصحة والسكان 14,7 مليار دج؛ شباب ورياضة 04 ملايير دج؛ الثقافة والاتصال 2,3 مليار دج؛ الشؤون الدينية 1,5 مليار دج.

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد تطلب تجنيد موارد هامة، ومن اجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة([1]).

وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (16): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0,03	0,05	-	-	0,08
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,58

المصدر : زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره،ص184 .

[1] زرنوح ياسمينة ، نفس المرجع السابق، ص184.

يتبين لنا من الجدول أعلاه، من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من اجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

خامسا: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 –2004 :

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة الصعبة إزاء مقرضي المال، كانت مسددة، و أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت. حيث حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو اقتصادي قدرها 6,8% واحتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار في زيادة مستمرة. و بالمقابل، فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، بينما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003([1]). كما نلاحظ تراجعا ملحوظا للفقر، فإذا استندنا إلى عتبة 2دولار في اليوم، نرى أن نسبة الفقراء انخفضت بحوالي النصف بين سنتي 2000و 2004أي من 1, 12% إلى 6,8%.([2])

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي.

إن هذا البرنامج لم يحل كل المشاكل الخفية المسجلة في ميدان التشغيل على وجه الخصوص، و لكن من الطبيعي جدا، أنه من شأن هذا البرنامج أن يخفف من الانعكاسات الفاسدة لأزمة عميقة و يخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة.

[1] زنزوح ياسمينة ، نفس المرجع السابق، ص185.

[2] http://www.bouteflika2009.com/arabe/content/view/427/84/

لقد قدرت تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 بـ 478 مليار دج و كانت هيكلة الاستثمارات المكلفة كالآتي: ([1])

تحسين ظروف المعيشة..... 155 مليار دج؛

البنى التحتية..... 124 مليار دج

الأنشطة المنتجة..... 74 مليار دج؛

حماية الوسط..... 20 مليار دج؛

الموارد البشرية و الحماية الاجتماعية..... 76 مليار دج؛

البنى التحتية لإدارة..... 29 مليار دج.

في جانب تنفيذ هذه المشاريع، لقد أعطى هذا البرنامج:

- ✓ إعداد إطار مرجعي للأنشطة؛
- ✓ تعليمة من رئيس الجمهورية؛
- ✓ توجيهات من رئيس الحكومة؛
- ✓ وضع أو تنصيب لجان متابعة، على مستوى الولايات؛
- ✓ زيارات دورية لمتابعة و تقييم المشاريع.

[1] زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص186.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي2005 –2009:

أولا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 –2009):

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته والتي قدرت ب: 2202,7 مليار دينار، موزعة كما يلي:

جدول رقم(17): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009 حسب كل قطاع.

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	%
أولا–برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها:	1.908,5	45
السكنات	555,0	
الجامعة	141,0	
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58,5	
الصحة العمومية	85,0	
تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	127,0	
الشباب والرياضة	60,0	
الثقافة	16,0	
إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65,0	
أعمال التضامن الوطني	95,0	
تطوير الإذاعة والتلفزيون	19,1	
إنجاز منشآت للعبادة	10,0	
عمليات تهيئة الإقليم	26,4	
برامج بلدية للتنمية	200,0	
تنمية مناطق الجنوب	100,0	

تنمية مناطق الهضاب العليا.	150,00	
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية،	1.703,1	40,5
قطاع النقل	700,0	
قطاع الأشغال العمومية	600,0	
قطاع الماء(السدود والتحولات)	393,0	
قطاع تهيئة الإقليم	10,15	
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:	337,2	8
الفلاحة والتنمية الريفية	300,0	
الصناعة	13,5	
الصيد البحري	12,0	
ترقية الاستثمار	4,5	
السياحة	3,2	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	4,0	
رابعا:تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4,8
العدالة	34,0	
الداخلية	64,0	
المالية	65,0	
التجارة	2,0	
البريد والتكنولوجيا الجديد للإعلام والاتصال	16,3	
قطاعات الدولة الأخرى	22,6	
خامسا : برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50,0	1,1
المجموع	2.202,7	100

المصدر: مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005 –2009، افريل 2005.

نقلا عن الموقع الالكتروني:

www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereference/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf

من الجدول السابق نلاحظ أن محور تحسين ظروف معيشة السكان يحتل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج بنسبة 45% وهو تكملة لما جاء به المخطط السابق في برنامج التنمية المحلية والبشرية نظرا لأهمية هذه الأخيرة في دفع عجلة التنمية، يليه مباشرة محور تطوير المنشآت بنسبة 40,5% وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج وفك العزلة عن مختلف مناطق البلاد، أما محور دعم التنمية الاقتصادية فقد احتل الترتيب الثالث فقد خصص له ما يقارب 337,2 مليار دج وزعت على خمس قطاعات تمثلت في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، قطاع الصناعة قطاع ترقية الاستثمار وذلك بمحاربة لاقتصاد غير الرسمي وكذا من خلال التعديلات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراءها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، قطاع الصيد البحري، قطاع السياحة ثم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية؛ ويليه المحور المتعلق بتطوير الخدمة العمومية وتحديثها وقد خصص له ما قيمته 203,9 مليار دج، والهدف منه هو تحسين هذه الخدمة وجعلها في مستوى التطلعات الاقتصادية والاجتماعية الجارية . وأخيرا برنامج التكنولوجيات الجديدة والاتصال بمبلغ 50,0مليار دينار.

ثانيا: مكانة البيئة والتنمية البشرية في البرنامج:

1-الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة:

لقد تم مواصلة انتهاج سياسة البيئة والتنمية المستدامة بقوة وكثافة في إطار المخطط الوطني المقرر لهذا الغرض . وستستخدم الدولة وسائلها وسلطتها لتحسين البيئة وفرض احترام التشريع المتصل بها، وإشراك المجموعة الوطنية في هذه المبادرة الكبيرة.

في هذا السياق، من الواجب أن تستعيد الإدارة المحلية والبلدية في المقام الأول دورها المحرك في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها . وسيكون تسيير عملية التطهير وإزالة النفايات محل توفير للوسائل اللازمة لذلك وتعبئة المتدخلين في هذا المجال، ولا سيما عن طريق التعاقد ودفاتر الشروط، وفرض احترام التشريع . وفيما يخص تسيير تطهير المدن الكبرى، ستعمل الحكومة على إدخال طرق وأساليب حديثة من خلال اللجوء إلى الشراكة الأجنبية.

في مجال تسيير النفايات الصناعية والنفايات الخاصة وكذلك التلوث، حرص ت الحكومة على فرض احترام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، لإشراك الفاعلين المعنيين وترسخ قاعدة " من يلوث يدفع "وفي السياق ذاته، سيتم تطوير خطط التخفيف التدريجي من التلوثات والأضرار وفي المجال الهادف إلى الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتحسين إنتاجيته يرمي خاصة من خلال (génétiques) إلى الاستعمال المستدام للتنويع البيئي والموارد الجينية وتطوير القدرات المؤسساتية والقانونية التي تسمح بالسيطرة على استعمال الجسيمات المعدلة جينيا.

ويرمي هذا المسعى إلى معرفة أحسن للتنوع البيولوجي الجزائري والموارد الجينية في الجزائر وحفظ المنظومات البيئية الهشة (المناطق الجبلية والسهبية والساحلية) وإنشاء مناطق تهيئة متكاملة وتنمية مستدامة ومضاعفة المساحات المحمية ووضعا لمناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين وإعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق وكذا الأنظمة البيئية للواحات حدائق النخيل.

يستدعي هذا المسعى في الأخير انتهاج سياسات نوعية للحفاظ على المساحات الحساسة وتثمينها، ومنها على الخصوص السواحل والجبال والسهوب([1]).

2-التنمية البشرية:

ا)-**الصحة**: ستستمر الخدمة العمومية بالصحة في تعبئة جهود الدولة لضمان الحق في الخدمات الصحية، وتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي والاستشفائي الجوهري ولإصلاح المنظومة الصحية من أجل تحسين الأداء فيها. وستسهر الحكومة على([2]:)

-تحسين قدرات المنظومة الصحية؛

-سيكون تطوير الصحة الوقائية ملحا؛

-تحسين العلاج الاستشفائي؛

-إصلاح المستشفيات سيرمي إلى:

-تحسين ظروف استقبال المرضى وإقامتهم، ودوام أعمال الرعاية الصحية الاستشفائية،

[1] زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص203.

[2] نفس المرجع السابق، ص 204.

-دعم تراتيب التكفل بالاستعجالات الطبية والجراحية،

-تحسين التزويد بالوسائل الملائمة للخدمات الطبية المتخصصة، ولا سيما الخدمات المختصة في الأمراض التي تستوجب التحويل إلى الخارج، وسيكون هذا الإصلاح مشفوعا بتحسين تسيير المستشفيات من خلال:

-إدخال المحاسبة التحليلية،

-تعزيز قدرات تقييم النشاط والأداء،

-مراجعة الإطار القانوني لمؤسسات الصحة.

وأخيرا سندرج في هذا الإصلاح مراجعة آليات التمويل عن طريق:

-إخضاع العلاقات بين مؤسسات الصحة وهيئات الضمان والحماية الاجتماعيين إلى التعاقد،

-إعداد الحسابات السنوية الخاصة الطبية،

-تحديث مدونة تسعير الأعمال الطبية.

– ستكون السياسة المتعلقة بالأدوية موضوع مراجعة المدونة التي ستخضع لمنطق الصحة العمومية الذي يشجع على الأدوية الأساسية والجنيسة

. وفي هذا الميدان ستحرص الحكومة على:

-تحسين الحصول على الأدوية الجوهرية،

-ضمان نوعية المنتجات الدوائية ومراقبتها بالخصوص عن طريق تعزيز عمليات التفتيش،

-ترشيد الإنفاق بفضل ترويج استخدام الأدوية الجنسية، وجعل التعويض تبعا للخدمة الطبية المقدمة،

-تطوير التكوين في مجال تسيير المستشفيات، والصيدلة الصناعية.

-تثمين الموارد البشرية في مجال الصحة.

ب)-تلبية الطلب على السكن وتهيئة المدينة:

في ميدان السكن والعمران قامت الدولة بتخصيص موارد مالية هامة لمواجهة أزمة السكن- حوالي 555 مليار دج للفترة 2005_2009، التي تفاقمت بفعل التوزيع غير المتوازن للسكان في القطر الوطني والنمو الديمغرافي والنزوح الريفي، وتعتبر المشاريع السكنية المقررة في

البرنامج الخماسي والمقدرة بـ مليون سكن الحل الأنجع لمشكل السكن. وقد بلغ عدد المساكن المستلمة في سنة 2004، 116400 وحدة سكنية، وما بين 2004 و 2005 تم تسليم 250 ألف سكن، ومع نهاية 2005 تم تسليم ما يقارب 600 ألف وحدة سكنية، *تم تسليم في منتصف 2006 حوالي 800 ألف وحدة* [1].

رابعا: نتائج البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش:

1-أثر تطبيق البرنامج على معدل النمو:

ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة "2001-2004" في تحقيق متوسط معدل نمو قدر ب 5,1% خارج قطاع المحروقات و 4,8% كمتوسط معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي، بعد أن كان لا يتجاوز 3,2% سنة 2000، وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي ولده مخطط دعم الإنعاش مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيقه، في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب 6,6% خلال الفترة 2005-2009، أي أكبر من البرنامج السابق، وهذا ما يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تطبيق هذه البرامج([2]).

2-أثر تطبيق البرنامج على التشغيل والبطالة:

لقد ساهم البرنامج التكميلي بزيادة معدلات العمالة لكل من القطاعات: التجارة/ الخدمات، البناء والأشغال العمومية، الصناعة. إذ تم استحداث 925165 منصب شغل جديد في هذا قطاع التجارة والخدمات خلال الفترة " 2005-2009"، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية إذ قدر عدد مناصب الشغل فيه خلال نفس الفترة ب 505978منصب شغل جديد، أما قطاع الفلاحة والصناعة فقد عرف حجم العمالة فيهما نوعا من التذبذب.

[1] أحمد أويحي(رئيس الحكومة الجزائرية)، الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 2005، ندوة صحفية،الجزائر العاصمة،21 مارس2006.

[2] http://www.cread-dz.org/cinquante-ans/Communication_2012/HATATECH.pdf

وعلى العموم فان حجم العمالة المشغلة قد ارتفع من 8.044.220سنة 2005 إلى 9.472.000 بمعدل زيادة 17,74%حيث وصل العدد الإجمالي لمناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة "2005-2009"حوالي 1.427.780منصب شغل جديد.

وبهذا استطاع البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي أن يقلص حجم البطالة، حيث أدى الارتفاع في حجم العمالة إلى انخفاض معدلات البطالة في الجزائر إذ تراجعت من 15.3% سنة 2005 إلى 13,8 %سنة 2007، ليصل إلى 10,2% 2009.([1])

3-**أثر تطبيق البرنامج على مستوى معيشة الأفراد** :

نظرا لتعدد المؤشرات المعبرة عن تحسن معيشة الأفراد كتراجع نسبة الفقر، وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية وانخفاض معدلات الأمية، والاستفادة من المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والسكن اللائق وخدمات عمومية أخرى، إلى جانب نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي وتحسن معدل الأمل في الحياة وانخفاض نسبة الوفيات وغيرها من المؤشرات فإننا سوف نركز في هذه النقطة على مؤشر التنمية البشرية.

أن مؤشر التنمية البشرية والذي يعبر عن ثلاث وضعيات تخص مختلف جوانب التنمية البشرية وهي الأمل في الحياة عند الولادة، والمستوى التعليمي، والناتج المحلي الإجمالي للفرد بتعادل القوة الشرائية للدولار والذي تتراوح قيمه بين الصفر كأدنى قيمة والواحد كأقصى قيمة، قد عرفت تحسنا بدءا من سنة 2005 حيث انتقل من 0,760 سنة 2006 إلى 0,768 سنة 2007 بمعدل زيادة 1,0% ، ليستمر في الارتفاع حيث بلغ 0,779 سنة 2008 بمعدل زيادة % 1,43 ، ويعود السبب في ارتفاع هذا المؤشر إلى التحسن الذي عرفته الخدمات الصحية سواء من حيث النوع أو الكم، إلى جانب تحسن المستوى التعليمي وانخفاض معدلات الأمية، كذا ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005 -2009.([2])

[1] زرنوح ياسمينة ، نفس المرجع السابق، ص305.

[2] نفس المرجع السابق، ص306.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

خصصت الجزائر خلال الفترة 2010-2014 غلافا ماليا يقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي عزز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة.

وتعكس قيمة الاستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي 2010-2014 المقدرة ب 21.214مليار دينار إرادة السلطات العمومية في المحافظة على " هذه الدينامكية الخاصة "التي تشمل جميع قطاعات النشاط سيما بالنسبة لمنشئات الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة والتعليم وإدخال الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة وبعدا.

واولى برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 مكانة متزايدة الأهمية في التنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة أساسية لمواصلة مسار إعادة الاعمار الوطني، والنهوض بالتنمية الوطنية المستدامة.

أولا: الاهتمام بالتنمية البشرية:

تم تخصيص غلاف مالي يقارب 10000 مليار دينار للتنمية البشرية في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة2014 في مجال التنمية البشرية فقد تم تخصيص مبلغ 9386,6 مليار دينار وهي موزعة كما يلي منها([1]):

- 852مليار دينار للتربية الوطنية؛
- 868مليار دينار للتعليم العالي؛
- حوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين؛
- 619مليار دينار لقطاع الصحة؛ وسيخصص هذا المبلغ لإنجاز 172 مستشفى و 45 مركب متخصص في الصحة و 377 عيادة متعددة الاختصاصات و 1000 قاعة علاج و 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي2010-2014، ماي 2010، ص ص10-11.

-أزيد من 3700 مليار دينار لقطاع السكن من اجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني مسكن، بحيث سيتم تسليم 1,2 مليون سكن خلال الخماسية على أن يستكمل العدد الباقي بين 2015و 2017 .

-أزيد من 350 مليار دينار لقطاع الطاقة لا سيما من اجل ربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و 220.000 بيتا ريفيا بشبكة الكهرباء.

-أكثر من 2000 مليار دينار لقطاع المياه قصد انجاز 35 سدا و 25 عملية تحويل للمياه و 34 محطة للتصفية وأزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب وتطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات .ويضاف إلى هذا مبلغ 60 مليار دينار ستتم تعبئته في السوق المالية من اجل استكمال أو انجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر .ومن خلال هذا البرنامج تعتزم السلطات العمومية الرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98% في آفاق سنة 2014 بعد أن بلغت 78% في سنة 1999 و 93%في سنة2009 .

-أزيد من 40 مليار دينار لقطاع التضامن الوطني؛

-أزيد من 1130 مليار دينار لقطاع الشباب والرياضة؛

-أزيد من 19 مليار دينار لقطاع المجاهدين؛

-أزيد من 120 مليار دينار لقطاع الشؤون الدينية من اجل انجاز مسجد الجزائر الأعظم ومساجد أخرى؛

-أزيد من 140 مليار دينار لقطاع الثقافة؛

-أزيد من 106 ملايير دينار لقطاع الاتصال من اجل تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية وتجويد شبكات بثها.

مما سبق يتضح أن الجزائر قامت بالتركيز على تنمية العنصر البشري باعتباره الطرف الفاعل في عملية التنمية المستدامة.

ثانيا: الاهتمام بقطاع العدالة:

تم تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية التي جاء بها برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين2010 -2014.

ووجهت 379 مليار إلى إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة([1]).

ثالثا: برنامج 2010-2014 الخاص بقطاع الأشغال العمومية:

تضمن هذا البرنامج الخماسي للتنمية الذي تموله الدولة ميزانية شاملة بقيمة 6.447 مليار دج لتطوير المنشآت القاعدية .وجه أزيد من 3.100 مليار دينار منها للأشغال العمومية من اجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق-غرب، واستكمال ربطها ب 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم وإنجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة وتحديث وإعادة تأهيل أزيد من 8000 كلم من الطرق وإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري والقيام أخيرا بكسح وتعزيز 25 ميناء بالإضافة إلى تعزيز ثلاثة مطارات .([2])

ومن خلال هذا البرنامج الطموح الذي يندرج في إطار مواصلة المخططات السابقة التي تمت المبادرة بها منذ عشر سنوات تمكنت السلطات العمومية الرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98% في سنة 2014 بعد أن بلغت 78% في سنة 1999 و93%في سنة 2009.

رابعا: المحور المتعلق بمكافحة البطالة:

تم تخصيص 350 مليار دينار لدعم إدماج حاملي الشهادات في إطار برنامج التأهيل والتكوين. و80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات وأنشطة مصغرة، و 130 مليار دينار موجهة لتراتيب التشغيل المؤقت.([3])

[1] بيان مجلس الوزراء ، نفس المرجع السابق، ص ص11-12.

[2] نفس المرجع السابق، ص13.

[3] مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة للحكومة، أكتوبر 2010، ص 68.

خامسا: منح مهلة للمؤسسات الوطنية على اثر انفتاح السوق المحلية على الخارج:

اتخذت الحكومة بعض الترتيبات الرامية إلى ضبط التجارة الخارجية، وشرعت في مباحثاتها مع شركائها الأجانب من اجل تكييف وتيرة تفكيك التعريفة الجمركية الوطنية بصفة انتقالية ([1]).

ومن اجل تأهيل المؤسسات الوطنية للمنافسة الخارجية خصصت الجزائر ما يقارب 150 مليار دينار جزائري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دينار جزائري لنفس الغرض.([2])

[1] مصالح الوزير الأول ، نفس المرجع السابق، ص60.

[2] بيوض العيد، مرجع سبق ذكره، ص 164.

خلاصة الفصل :

عندما بدأت الجزائر المستقلة بصياغة توجهاتها الإنمائية أرادت أن تجعل منطلقاتها للتنمية و التخطيط ذات إطار موجه، وفي نهاية الثمانينات وجدت الجزائر نفسها تعاني من إختلالات هيكلية، ارتفاع في معدل التضخم، عجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع المديونية الخارجية، و أصبح من الضروري عليها أن تقوم بتغيير جذري لتوجهها الاقتصادي و هو ما قادها إلى الدخول في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية بهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق و الاندماج في الاقتصاد العالمي تحت إشراف صندوق النقد الدولي الذي دعاها إلى إعادة الهيكلة المؤسسات العمومية وخصخصتها وحل بعضها.

إن انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي يتيح لها جملة من الفرص التي تعمل على اغتنامها لدعم التنمية المستدامة، لكن في المقابل ستواجه هذه الأخيرة تحديات عديدة يفرضها واقع العولمة، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية.

وبما أن إصلاحات التعديل الهيكلي و بالرغم من أنها حققت نتائج مهمة في ميدان التوازنات الاقتصادية الخارجية إلا أنها لم تسمح بالاستجابة لطموحات الجزائريين و المتمثلة في تحسين ظروف المعيشة وتوفير مناصب شغل و لم تساهم في تحسين عمل و سير الطاقة الإنتاجية. ولهذا قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري لدعم الإنعاش للفترة 2001-2004 بغية تهيئة الأرضية اللازمة لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية و النمو و تعزيز إمكانيات التنمية البشرية و المحلية و التوازن الجهوي. إذ يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي. حيث تميز هذا بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، تجسد ذلك في إنجازات عديدة، تراجع في البطالة و نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال هذه الفترة.

و في إطار مواصلة و تكثيف هذا المسار، قد تم تسطير برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة 2006-2009 وكذا البرنامج الخماسي 2010-2014. حيث عزمت الحكومة الاستفادة من الإطار الاقتصادي الكلي الايجابي حاليا من حيث مجمل المؤشرات و من عودة الثقة لدى المستثمرين الجزائريين و الأجانب ومن القدرات المالية المتوفرة في البلاد. من اجل تفعيل الإنعاش الاقتصادي من خلال استكمال المرحلة الانتقالية الاقتصادية للاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي المقابل الدولة الجزائرية تحاول مسايرة الفترة الحالية التي تشهد إنخفاض في أسعار البترول و الذي قد يفقدها بعض التوازن في تحقيق أهدافها الإنمائية , و التي قد تلجأ في الخماسي الحالي 2019/2015 إلى سياسة التقشف التي تنادي بها الحكومة , ومن جهة أخرى تنادي الحكومة أيضا إلى إيقاف بعض المشاريع التي قد تكون غير مهمة في الوقت الحالى و تؤجلها إلى وقت لاحق , وهذا ما يضر في تحقيق مآرب الحكومة لتحقيق أهدافها .

ملخص عام :

إن دراستنا هذه الخاصة بالتنمية المستدامة في الجزائر، تهدف إلى معرفة واقع هذا المفهوم الحديث نسبيا في ظل المداخل الجديدة التي تفرضها النظريات الحديثة للفكر التنموي و ممارسات الكثير من الاقتصاديات الناجحة في العالم ، بالإضافة إلى توضيح أهم المرتكزات النظرية و التطبيقية التي يقوم عليها هذا المصطلح في إطار البيئة الاقتصادية الجديدة القائمة على فلسفة حديثة للتنمية الاقتصادية معتمدة على مبدأ اقتصاد السوق و الانفتاح الاقتصادي داخليا و خارجيا و التنمية البشرية و العولمة و الرأسمال البشري و الاقتصاد الأخضر وغيرها .

ومن خلال معالجة مختلف المتغيرات التي تحاول إشكالية هذا البحث دراستها ؛ ابتداء بالإطار النظري للتنمية عموما و التنمية المستدامة بصورة خاصة ، ثم واقع التنمية المستدامة للوطن العربي في ظل إفرازات ظاهرة العولمة ، إضافة إلى تشخيص الوضع التنموي العام للجزائر و إبراز جهودها في مجال التنمية المستدامة،

وخلاصة نتائج الفرضيات :

و على ضوء ما تقدم من نتائج فإن نتائج اختبار فرضيات الدراسة تكون على النحو التالي:

الفرضية الأولى: التنمية المستدامة هي التنمية التي تهدف إلى تحقيق استمرارية و ارتفاع مبدلات النمو الاقتصادي مع مراعاة عدم استنزاف الموارد.

تعتبر هده الفرضية صحيحة باعتبار أن التنمية المستدامة التي تسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع و تنظيم حياتهم حتى يكونوا قادرين على التعامل مع الموارد الطبيعية بالمعرفة و الحكمة ،حتى لا تستنزف أو تتدهور فتصبح الأجيال القادمة غير قادرة على الاستمرار و استخدامها.

الفرضية الثانية:

تعد الفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة عالميا أكثر بكثير من التحديات التي تواجهها .

تعتبر هذه الفرضية صحيحة .

ان العالم اليوم بحاجة ماسة إلى تنمية متوازنة تركز على مبدأ الوقاية بدلا من العلاج ، و هدا يعني أن الإستدامة ليست مسألة بيئية فقط ، بل أنها تتعامل مع التغيرات و المشاكل في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية ، و أن عملية التحول إلى التنمية المستدامة لحماية الموروث الطبيعي تستدعي وعي كل المجتمع الإنساني،ومن هناك نلاحظ أن الفرص التي تفرضها التنمية المستدامة لها مجالات كثيرة بالمقارنة مع التحديات التي تواجهها هذه التنمية .

الفرضية الثالثة:يعتبر تحقيق التنمية المستدامة بالنسبة للدول العربية تحدي صعب المنال نظرا لاتساع الهوة التنموية بينها و بين الدول المتقدمة

تؤكد صحة هذه الفرضية .

لان ليس بمقدور الدول النامية عامة و الدول العربية خاصة بإمكانياتها و مواردها المالية الذاتية لتحقيق المرجوة من التنمية المستدامة لان مسالة التمويل يشكل عبئا و إمكانية الوصول إليه وعدم توفر الخبرة العملية و الإمكانيات البشرية القادرة على تصميم مشاريع تنموية وفق المقاييس العلمية و العملية تكون قابلة للتطبيق و مقنعة للجهات المانحة لها لتقوم بتمويلها،و عليه نجد أن الدول العربية لا تتوفر لديها الخطط التنموية المبنية على الاحتياجات الأساسية التي تستهدف الفئة التي تعيش على خط الفقر اذن اتساع الهوة بين الدول العربية و الدول المتقدمة يعتبر تحدي صعب المنال في تحقيق تنمية مستدامة فعلية.

الفرضية الرابعة:تعتبر الفجوة التقنية و الاقتصادية من ابرز التحديات التي تفرضها العولمة على التنمية المستدامة في الجزائر .

ان هذه الفرضية تعتبر صحيحة.

على الرغم من الانجازات الكبيرة التي تحققت في مجال التنمية المستدامة من خلال السياسات المنتهجة من قبل الدولة من اجل تحقيقات نمو اقتصادي واجتماعي متوازن في القطاعات التنموية المختلفة بتوجيه خططها التنموية للأرياف و إعطائها اهتماما اكبر من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل مشاريع الإسكان و المياه و الصرف الصحي والخدمات الاجتماعية و الاتصالات والمواصلات و المدارس و المستشفيات و مراكز التكوين ...الخ .إلا انه لا تزال الجزائر تواجه العديد من التحديات في التعامل مع المجالات التنمية المستدامة مثلها مثل بقية الدول النامية، ولاسيما أن اقتصادنا لا يزال اقتصاد ريعيا و ناميا يعتمد إلى حد كبير على مورد رئيسي واحد (النفط) في توليد الإيرادات اللازمة لدعم و تمويل مجالات و أنشطة التنمية المستدامة .

الفرضية الخامسة:

تسعى الجزائر إلى تدارك مشاكلها التنموية من خلال دعم مسار التنمية المستدامة في ظل المشاريع الكبرى. نؤكد على صحة الفرضية

لان بالفعل ساهمت برامج الإنعاش الاقتصادي بصورة ايجابية في تحقيق بعض الأهداف التي كانت مبرمجة ، و من جهة أخرى استطعنا الاطلاع على هذه البرامج التي ساهمت في تحقيق البعض من هذه الأهداف ،و لا زالت بعيدة فيما تبقى منها و عليه لا بد من استغلال الخطة الخماسية 2015-2019 والتي رصدت لها مبالغ باهظة في تحقيق ما تبقى من أهداف إستراتيجية.

نتائج الدراسة : توصلنا إلى النتائج الآتية :

-لم يعد مفهوم التنمية محصور فقط بالنمو الاقتصادي ، أي الدولة التي تحقق أكبر معدل نمو هي التي حققت التنمية، و هذا لأن بعض الدول النامية حققت معدلات نمو كبيرة و لكنها لم تستطع أن تحسن ظروف معيشة سكانها و لما لهذه الأخيرة من أهمية، اتسع مفهوم التنمية ليشمل كافة المجالات الاجتماعية، السياسية و الثقافية. و يعد التخطيط الاقتصادي وسيلة جد فعالة لتحقيق التنمية حتى في ظل انتهاج النظام الرأسمالي، حيث يمكن استخدام عوامل التأثير في قانون السوق مثل الضرائب، أسعار الفائدة و غيرها لتوجيه الاقتصاد وفق ما تم تسطيره في الخطة، و بهذا يمكن القول بان الفرضية الأولى خاطئة بشقيها.

-لغرض إحداث التنمية في الجزائر بعد «عشرية سوداء» تميزت ليس فقط بتداعيات أزمة 1986 ، بل أيضا باضطرابات سياسية خلفت أثار وخيمة على الشعب و على مختلف المرافق الاقتصادية و الاجتماعية ، تم تبني برامج إنعاشية تهدف لدعم النمو الاقتصادي ، تحسين ظروف معيشة السكان و كذا إعادة بناء بنية تحتية جديدة. و يمكن القول بأن هذه البرامج في الإجمال لم تهمل أي قطاع ، حيث أن كل قطاعات الاقتصاد وجدت لنفسها في هذه البرامج حصة، أهداف و آفاق حسب درجة احتياج كل منها، و بالتالي فهي تعتبر برامج واعدة من شانها أن تحدث نقلة نوعية وقفزة كبيرة في مجال التنمية ، و هذا طبعا إذا ما استطاعت تحقيق الأهداف التي أنشأت لأجلها.

-لقد ترتب عن التجارب التنموية التي اهتمت بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية فقط نتائج وخيمة تمثلت أساسا في التدهور البيئي الذي يهدد مصير الأجيال القادمة. لذا أصبح من الضروري الالتزام من طرف جميع دول العالم بمبادئ حماية البيئة والسعي لتحقيق

التنمية المستدامة. لكن هذه الأخيرة تواجهها تحديات خاصة في ظل العولمة، ويتجلى ذلك في الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على نهب خيرات الدول خاصة النامية منها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والمؤسسات الدولية التي تفرض قيودا على الدول النامية من منظور التجارة الدولية .

-التنمية ليست عملية يمكن للدولة تحقيقها من خلال إصدار مجموعة من القوانين و الإجراءات بل هي عملية تتطلب إشراك كل فرد من أفراد المجتمع لإنجاحها.

-إن التخطيط الاقتصادي وسيلة جد فعالة لتحقيق التنمية، فهو يمكن من تحديد و حصر الأهداف المرغوب الوصول إليها و كذا الوسائل اللازمة لذلك، كما أن التخطيط ليس محصور فقط بالدول الاشتراكية فالدول الرأسمالية أيضا استخدمت هذه التقنية بعد الحرب العالمية الثانية للنهوض باقتصادياتها و مازالت تستعملها إلى حد الساعة.

-الدول العربية على غرار باقي الدول النامية تعمل على الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، وتحاول تقليل السلبيات الناجمة عن هذه الأخيرة، من اجل استدامة التنمية وتحاول جاهدة تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

-بعد أزمة 1986 ساءت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر مما اضطرها إلى تبني سلسلة من الإصلاحات في إطار اتفاقيات الصندوق و البنك الدوليين، الأمر الذي أدى إلى تحسن أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية بحلول سنة 2000، و لكن الإغلاق الحتمي لأكثر من 900 مؤسسة عمومية، تخفيض الرواتب بالنصف و رفع الدعم عن المنتجات الغذائية أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري أكثر فأكثر، و بالتالي جاءت برامج الإنعاش الاقتصادي استجابة لتطلعات الشعب في تغيير هذه الأوضاع للأحسن .

-الجزائر هي الأخرى كباقي الدول النامية، ونظرا لهشاشة هيكلها الاقتصادي الموروث عن الاستعمار، تبنت عدة مخططات تنموية، لكن كانت فاشلة في الغالب مما أوقعها في أزمة مديونية، وعرضها لإعادة هيكلة مؤسساتها العمومية والاتجاه نحو الخوصصة واقتصاد السوق، وهذا ما يشكل تحديا كبيرا لمسار التنمية المستدامة في الجزائر، لذا تعمل الجزائر على الحد من هذه التحديات بإرساء جذور التنمية المستدامة من خلال تبني المشاريع الكبرى، بدءا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، فالبرنامج الخماسي (2010-2014).

-بعد مرور أكثر من عشرية على إطلاق هذه البرامج لوحظ أنها استطاعت تحقيق العديد من الانجازات على صعيد تخفيض معدلات البطالة، السكن، البنى التحتية و مختلف أوجه الحياة الكريمة، إلا أنها لم تستطع تغيير هيكل الاقتصاد و تنويعه و فك ارتباطه المطلق بالمحروقات كما أنها لم تستطع الرقي بنوعية الخدمات التي تقدمها.

-بفضل ارتفاع أسعار البترول تحققت للجزائر فرصة ذهبية لتغيير هيكل اقتصادها و فك ارتباطه بريع المحروقات و لكنها للأسف لم تغتنم هذه الفرصة، بل و زادت من تعميق و ترسيخ تبعيتها له، فكما سبق و أن رأينا فان معدلات النمو المحققة كانت مدفوعة بالأساس بقطاع المحروقات ، البناء و الأشغال العمومية و الخدمات من تجارة، النقل و التوزيع، و القطاعين الأخيرين تحفزا من خلال الإنفاق العام الذي مصدره ارتفاع إيرادات الدولة الناتجة بالأخص عن ارتفاع الجباية البترولية، و بالتالي يمكن القول بأننا ما زلنا ندور في نفس النقطة و لم نتقدم إلى الأمام. و هنا يكمن التخوف الكبير، فأغلب أعراض المرض الهولندي بدأت تظهر على اقتصادنا بالفعل و هذا مؤشر خطير ينبأ بخطورة عواقب إهمال القطاعات المنتجة و التركيز فقط على المحروقات.

– التنمية المستدامة هي التنمية التي تهدف فضلا عن تحقيق معدلات نمو ايجابية ، إلى تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة، إضافة إلى فرض عدالة في توزيع الثروة، كما تراعي الحفاظ على البيئة.

–لقد اعتمدت برامج الإنعاش الاقتصادي على مشاريع تتطلب كثافة عمالية كبيرة الأمر الذي أدى إلى خلق العديد من مناصب الشغل المؤقتة و بالتالي تخفيض معدلات البطالة، كما أنها ركزت على إنشاء العديد من الحظائر السكنية للتخفيض من حدة أزمة السكن في الجزائر، و قامت بمد العديد من الطرقات و إدخال الكهرباء و الغاز إلى العديد من المنازل، كما تم مد شبكات توزيع الماء الشروب و شبكات الصرف الصحي و غيرها من الانجازات التي ساهمت في تحسين الظروف المعيشية للسكان، و لكنها من الناحية الاقتصادية لم تستطع دعم النمو على الصعيد الهيكلي فمازال اقتصادنا مرتبط بصفة مطلقة بالمحروقات، كما أن مضاعف الإنفاق الحكومي الناتج عن هذه البرامج لم يؤثر إلا على القطاعات غير المنتجة، أما القطاعات المنتجة فإن نموها لم يكن مرتبط بهذه البرامج .

–العولمة واقع مقام بالفعل، تقوم بإرساء قواعده مؤسسات العولمة الثلاث، إذ تعمل مؤسسات العولمة على إرساء قواعدها، حيث يسهر البنك الدولي على الإشراف على النظام المالي الدولي وصندوق النقد الدولي يعمل على إدارة النظام النقدي الدولي أما منظمة التجارة العالمية فتقوم على بالإشراف على التجارة الدولية.

–تعتبر الفجوة التقنية والاقتصادية من أبرز التحديات التي تفرضها العولمة على التنمية المستدامة في الجزائر ، إضافة إلى التحديات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والبطالة...الخ.

-إن التخطيط للتنمية يجب أن يكون شامل لضمان نجاحها، فلا يمكن تخطيط القطاع العام و إهمال القطاع الخاص كما حدث في الجزائر خلال فترة التخطيط في ظل الاقتصاد الموجه.

-تسعى الجزائر إلى تدارك مشاكلها التنموية من خلال دعم مسار التنمية المستدامة في ظل المشاريع الكبرى ، إذ تسعى الجزائر إلى تأهيل الاقتصاد الوطني للاندماج عالميا من خلال رفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات الوطنية وتأهيل العنصر البشري، وهذا ما جاء به برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج المكملة له.

-برامج الإنعاش الاقتصادي لم تستطع دعم النمو بالصورة المأمولة و هذا نظرا لضعف و محدودية الجهاز الإنتاجي الجزائري مما أدى إلى استفادة المؤسسات الأجنبية من الطلب الذي خلقته هذه البرامج.

- يعتبر تكامل الأبعاد البيئية، الاقتصادية والاجتماعية ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة.

-تتعدد أبعاد العولمة بتعدد مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.

-يعتبر الفقر، تدني معدلات النمو، المديونية، ارتفاع البطالة، التأثر بمسيرة العولمة...الخ من ابرز التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، مما يستوجب تكثيف الجهود العربية لمواجهة ذلك.

- هناك علاقة وطيدة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة لأنه الضامن لتحول النمو إلى تنمية مستدامة، إذ انه يوفر مناخا ملائما للاستثمار من خلال تدعيم مبادئ الشفافية والمساءلة والفعالية والكفاءة.

– تتيح العولمة مجموعة من الفرص التي تثمن مسار التنمية المستدامة من توفير لفرص العمل والحد من الفقر مما ينعكس ايجابيا على معدلات النمو ودعم السلع البيئية في إطار المقاييس العالمية للجودة، كما تعمل على نقل التكنولوجيا مما يقلص الهوة العلمية بين الشمال والجنوب.

– تعمل العولمة على إعادة تقسيم العمل الدولي ، بهدف توطين الصناعات الملوثة في دول الجنوب، وهذا ما يؤثر على البيئة والتنمية المستدامة في هذه الدول.

– لقد نتج عن فشل السياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر بعد الاستقلال انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق وإعادة هيكلة للمؤسسات مما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

– إن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يواجه عدة تحديات يفرضها واقع العولمة، تتمثل أساسا في الفجوة التكنولوجية وهشاشة الاقتصاد وعدم قدرته على الصمود في وجه المنافسة العالمية مما يؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات، والذي ينتج عنه انتشار البطالة وتدني القدرة الشرائية واتساع فجوة الفقر.

– تعمل الجزائر على تهيئة الاقتصاد الوطني للاندماج العالمي من خلال دعم مسار التنمية المستدامة بتبنيها مشاريع تقوم بإنعاش الاقتصاد الوطني وجعله أكثر تنافسية، كما تعمل على تأهيل العنصر البشري باعتباره العنصر المحرك لعملة التنمية، وتجسد ذلك من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي و المشاريع المكملة له.

–إن الجزائر تتصدر ذيل قائمة الإبداع و الابتكار في العالم نظرا لاهتمامها بالجانب الكمي للتعليم و إهمالها للجانب النوعي منه، و هذا ما أدى إلى انخفاض مستوى النظام التعليمي في الجزائر(و هذا ما أكدت عليه تقارير الهيئات الدولية و مؤسسات التصنيف)

و هذا خطأ فادح، فالتنمية لم تكون و لن تكون إلا بالإبداع و الابتكار و تشجيع المواهب و تنميتها، و الجزائر تملك العديد من المبدعين و لكن عدم الاهتمام بهم و عدم توفير المناخ المناسب لهم أدى إلى نفورهم إلى الخارج.

-إن برامج الإنعاش الاقتصادي ركزت كثيرا على التنمية الاجتماعية بحيث أن اكبر المبالغ من هذه البرامج وجهت لتحقيق هذا الغرض، و لكنها بالمقابل لم تعطي الأهمية الكافية للتنمية الاقتصادية على الرغم من أن التنمية الاقتصادية هي أساس التنمية الاجتماعية. فالملاحظ الآن أن هذه الأخيرة تمول من إيرادات البترول و بالتالي إذا ما انخفضت أسعار البترول ستتوقف الإمدادات الموفرة لهذه التنمية، و لكن لو تم إحداث تنمية اقتصادية قوية فان هذا سيضمن تحقيق تنمية اجتماعية دائمة بغض النظر عن ريع المحروقات. و تحقيق التنمية الاقتصادية لن يتحقق بدعم النمو بدون محاولة تغيير هيكل الاقتصاد، فالاستمرار بالاعتماد على البترول كمصدر رئيسي للإيرادات يعتبر عمل غير مسؤول من قبل السلطات باتجاه الشعب الذي وضع ثقته بها و اتجاه الأجيال القادمة التي ستتساءل عن ما كانت تفعله الأجيال التي سبقتها رغم توفر كل الإمكانيات لها لبناء قاعدة اقتصادية قوية.

الاقتراحات و التوصيات:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة و التنمية المستدامة بصفة خاصة في نظرنا يكون من خلال تبني التوصيات الآتية:

- وضع إستراتيجية للنهوض بالاقتصاد من خلال إتباع الخطوات التالية:

1- توفر الإرادة لدى السلطة و الشعب معا لتحقيق التنمية.

2- القيام بتحديد و حصر الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر في كل قطاع.

3- تحديد القطاع الذي يستطيع أن يكون القطاع القائد، و الذي يمكن التعرف عليه من خلال البحث عن القطاع الذي يستطيع خلق أكبر قوة دفع للأمام و الخلف. كما يمكن الاعتماد أيضا على فكرة الحلقات المفرغة التي تعتمد على مبدأ أن العقبات التي تواجه الدول النامية هي عقبات تتبادل الأثر فيما بينها، أي كل عقبة هي نتيجة و سبب في آن واحد للعقبات الأخرى، و هنا يكمن الحل بحيث أننا يمكن أن نستفيد من هذه الآثار المتبادلة بطريقة ايجابية و هذا من خلال كسر أهم عقبة في الحلقات المفرغة و بالتالي أثارها التراكمية ستنتقل إلى العقبات الأخرى.

4- وضع إستراتيجية تهدف إلى تنمية القطاع القائد و كسر أهم عقبة في الحلقات المفرغة، مع تخصيص اكبر الموارد المالية التي تتوفر عليها الجزائر لأجل تمويل هذه الإستراتيجية.

5- القضاء على ظاهرة اللامبالاة و ثقافة البيلك المنتشرة بين أبناء هذا الشعب، بالإضافة إلى العمد إلى اكتساب الحكومة لثقة الشعب و إشراكه في هذه العملية، و هذا من خلال التوعية بكل حيثيات هذه الإستراتيجية و مختلف المراحل التي ستمر بها و مختلف النتائج المتوقع تحقيقها في كل مرحلة و التركيز على ترسيخ فكرة أن كل فرد في المجتمع مهم لإنجاح هذه الإستراتيجية.

6- توعية الشعب بضرورة الصبر لأن نتائج هذه الإستراتيجية لن تتحقق بين ليلة و ضحاها بل ستستغرق عدة سنوات قد تصل حتى إلى 20 سنة و لكن النتائج مضمونة، و في خلال هذه المدة يجب على الشعب احتمال بعض الظروف القاسية و عدم مطالبته برفع الأجور و هذا لان الهدف في النهاية هو رفع القوة الشرائية من خلال تخفيض معدلات التضخم و زيادة الإنتاجية و ليس رفع الأجور،و بالتالي يجب أن يكون هناك تفهم من قبل الشعب لهذه النقطة.

7- ترسيخ ثقة الشعب في الحكومة و إستراتيجيتها من خلال العرض الدوري لحصيلة الانجازات خلال كل مرحلة.

8- ضرورة وجود مراقبة دورية و عقوبات صارمة لكل من يقوم بعمل يمكن أن يخل بمسار الإستراتيجية، و لعل هذا هو الأمر الذي كان جد مغيب في استراتيجيات الجزائر إلى حد الآن، فعدم المتابعة للقروض الفلاحية مثلا و قرار عدم تسديدها أصلا أدى إلى صرفها في غير محلها، و بالتالي ضاعت ملايير الدينارات بدون نتائج ايجابية، و نفس الشيء بالنسبة لقروض السكنات الريفية.

9- عدم السماح للقرار السياسي بتغيير مسار القرار الاقتصادي، بحيث أن القرار السياسي يجب أن يكون تابع للقرار الاقتصادي و ليس العكس.

10- إن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال بناء قاعدة اقتصادية قوية سيمكن من تحقيق تنمية مستدامة.

11- يجب ترسيخ قاعدة دولة المؤسسات و القضاء على ظاهرة دولة الأشخاص في الجزائر، و هذا لان الإستراتيجية تأخذ مدة زمنية طويلة و الحكومات المتعاقبة يجب أن تحرص على استمرار هذه الإستراتيجية، فإذا كان كل رئيس يأتي يوقف ما بدأ به الرئيس السابق و يبدأ من الصفر لن نصل إلى أي مكان.

12- يجب الاهتمام بنوعية التعليم المقدم لأبناء الشعب، تشجيع البحث العلمي و تقدير نتائجه، الحرص على اكتشاف أصحاب المواهب و المبدعين في مختلف المجالات و في مختلف الأطوار و إرسالهم إلى مراكز خاصة لتنمية قدراتهم.

13- ترقية الخدمات الصحية العمومية باقتناء مختلف التجهيزات الطبية للمستشفيات و توزيعها بشكل يمكن من تلبية احتياجات كل منطقة من التراب الوطني، و بالتالي عدم اضطرار المرضى إلى التنقل إلى أماكن بعيدة لتلقي العلاج.

14- الحرص على عدم استفادة من يملكون منازل من السكنات التي تدعمها الدولة، و هذا من خلال تكثيف عمليات التحقيق في طلبات السكن، و معاقبة أصحاب النفوذ على تدخلاتهم غير المشروعة في هذا المجال و التخفيض قدر الإمكان من المحسوبية.

15- الإسراع في عملية استعمال المياه المطهرة في سقي الأراضي الزراعية، و كبح الزحف العمراني على المناطق الزراعية ذات الجودة العالية خاصة في منطقة المتيجة التي تعتبر الرئة الزراعية للجزائر. كما نقترح استعمال النموذج الأمريكي لتدعيم الفلاحين، و الذي يقضي بشراء السلطات للمنتجات النهائية للفلاحين بأسعار مرتفعة عوضا عن تقديم قروض لهم في بداية الموسم الزراعي، و هذا أمر سيشجع الفلاحين الجزائريين على الإنتاج كما لن يكون هناك صرف لأي دينار بدون نتيجة.

16- قيام الدولة ببناء أهم المرافق السياحية في مختلف المناطق التي تريد تنشيطها، ثم القيام ببيعها للتنازل عنها تدريجيا لصالح القطاع الخاص، و هذا نظرا لان هذه المرافق تتطلب أموال ضخمة لبنائها و تجهيزها و تهيئة محيطها، و حتى تمهيد الطرق التي توصل إليها، و مثل هذه المبالغ لا تتوفر إلا عند الدولة، و بمجرد انتعاش هذه المرافق و ارتفاع ربحيتها ستتزايد طلبات الخواص عليها و هذا سيشجع حتى مستثمرين آخرين على الاستثمار في هذا المجال و في هذه المناطق و غيرها. و بالتالي تكون هنا الدولة قد حققت غرضين في آن واحد نشطت قطاع تعلم انه منتج للقيمة المضافة و ذو مستقبل واعد، و أعطت الانطلاقة للقطاع الخاص لقيادة التنمية.

17- تعزيز و تفعيل التنسيق و التعاون مع الأقطار العربية و هذا لأن عالم اليوم هو عالم الكيانات الاقتصادية الكبرى.

18- تخفيف الإجراءات الخاصة بإنشاء المؤسسات و هذا لتشجيع الخواص على الاستثمار و الإنتاج، بالإضافة إلى تقديم تحفيزات ضريبية لهم، كما يجب إصلاح المناخ

الاستثماري لجذب المستثمرين الأجانب خاصة من حيث زيادة فاعلية الإدارة العامة، الحصول على التمويل، القضاء على الفساد و رفع كفاءة اليد العاملة المحلية.

19- ضرورة استمرار ومتابعة وتكثيف الجهود من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة للتنمية المستدامة، وتقليل التأثر بسلبياتها عن طريق تقوية البنية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

20- ضرورة الاهتمام بترشيد الحكم، ودعم مبادئ الشفافية والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في الآجال المحددة وبأقل التكاليف.

21- ضرورة الاهتمام بحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تفعيل دور المجتمع المدني في عملية التحسيس، وإرساء مبادئ المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للقطاع الخاص ويبقى على السلطات الحكومية دعم التشريعات الخاصة بحماية البيئة والسهر على تطبيقها.

آفاق البحث:

في إطار الحديث عن التنمية المستدامة ومواجهة تحديات العولمة . تثار العديد من القضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث و التوسع، و لهذا نقترح دراسة العناوين التالية:

-دور المؤسسات الدولية في دعم التنمية المستدامة.

-الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

-رأس المال البشري كمدخل رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة.

-المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

الملاحق

قائمة المراجع

1.المراجع باللغة الوطنية

القران الكريم :

1.القران الكريم , سورة الأنبياء , الأية 30 , ص 322

أولا : الكتب

1. أحمد السيد النجار، الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية" بحوث ومناقشات الحلقة النقاشة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد"، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، لبنان،2010.
2. أمين مشاقبة، المعتصم بالله علوي، الإصلاح السياسي والحكم الراشد، مطبعة السفير، الطبعة الأولى، مطبعة السفير، عمان، الأردن.
3. إبراهيم الدعمة ، التنمية البشرية و النمو الاقتصادي ، دار الفكر ، بيروت ، 2002.
4. إبراهيم العيسوي ، التنمية – المفهوم والمؤثرات ، مذكرات تدريبية غير منشورة ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت 1994.
5. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
6. جميل طاهر ، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية – الفرص والتحديات ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ديسمبر 1997.
7. خبابة عبد الله ، بوقرة رابح ، الوقائع الاقتصادية ، العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية , مصر . 2009
8. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، دار دجلة، الأردن ، الطبعة الأولى، 2008.
9. رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان،2009.
10. راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
11. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003
12. سعد حسين فتح الله : التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

13. صحن تادريس قريصة ، مذكرات التنمية الاقتصادية ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1999.
14. صقر أحمد صقر،التنمية الاقتصادية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ،الكويت، 2006.
15. عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار الصفاء للنشر ، ط1 عمان 2007.
16. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2008
17. فرهاد محمد علي الاهدن ، التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي ، مؤسسة دار التعاون ، ط1، القاهرة 1994.
18. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط 1 ، 2002.
19. محمد سعيد صباريني – رشيد الحمد، البيئة ومشكلاتها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 1979.
20. مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ،مطبعة الإشعاع الفنية، مصر سنة 1999.
21. مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،لبنان،2004.
22. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
23. محمد سمير مصطفى، استراتيجيات التنمية المستديمة – مقاربة نظرية وتطبيقية – الموسوعة العربية من اجل التنمية المستديمة ، الاكاديمية العربية للعلوم ، بيروت 2006.
24. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر ، العربية السعودية،2006.
25. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية ، دار صفاء ، عمان، 2005.
26. يوسف الصائغ، الاقتصاد السياسي والاجتماعي لإدارة التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1998.

ثانيا : المجلات و الملتقيات العلمية :

1. أسامة الخولي، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة – مداخلة ضمن المؤتمر العربي الأول للإدارة والبيئة في الوطن العربي – الرباط 19-21 أكتوبر 2000.

2. أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، المنامة، البحرين.
3. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة ، المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة للدول الإسلامية ، جدة من 12-2002/07/14.
4. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية" أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية بالمنامة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر.
5. بن إسماعيل حياة ، دور السياحة العربية في التنمية الاقتصادية ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الاقتصاد السياحي والتنمية المستدامة المنعقد بتاريخ 9-10/مارس/2010 بكلية ع.إ . جامعة بسكرة.
6. بوشامة مصطفى، البيئة والتنمية المستدامة من منظور إسلامي – مجلة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدملات التعليمية – عدد 16، شهر جويلية 2010
7. بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر 2007.
8. بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية: من خلال المدخل الكلي- المدخل الجزئي – مدخل الحكم الراشد، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في الاقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي09-2004/03/10.
9. بوجردة الياسين، واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد2 ، جيجل، الجزائر، جوان 2007.
10. بوعشة مبارك ، التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم ، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد ، سطيف 2008.
11. بوشنافة محمد، تميزار احمد، مداخلة بعنوان "التنمية البشرية في الجزائر"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية.
12. جميل الطاهر، تطور مفهوم التنمية المستديمة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية.
13. جميل طاهر ، موضوع منشور بعنوان : تطور مفهوم التنمية المستديمة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الدول العربية – مجلة بحوث اقتصادية سنة 1997 عدد 9 ، الكويت.
14. خبابة عبد الله ، التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ والأبعاد ، المؤتمر العالمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد ، سطيف 2008.

15. صديقي مسعود، مداخلة بعنوان " الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة.
16. علي حميد وش، مداخلة بعنوان "الحكم الراشد والتنمية المستدامة" الملتقى الوطني الأول حول:" التنمية الصناعية في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي المدية، 23-2008/04/24.
17. علي عبد الله ، إشكالية التنمية المستدامة ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة المنعقد بتاريخ 10-2009/04/11 بكلية ع.إ.جامعة المسيلة.
18. عمار عماري ، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ، المؤتمر العلمي الدولي ، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد ، سطيف سنة 2008.
19. عزام محجوب ، الاهتمامات والتوجيهات الحديثة وأثرها على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، ندوة عقدت في تونس في 20-22 افريل 1993 ، المعهد العربي للتخطيط.
20. قدي عبد المجيد – بوشعير لويزة ، مداخلة بعنوان : معضلة البيئة والتنمية الاقتصادية والتدابير المتخذة لمواجهتها ضمن الملتقى الدولي السادس الذي نضمته الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين بعنوان : الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.
21. محمد عبد القادر الفقي ، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية - الندوة العالمية الثالثة للحديث الشريف حول " القيم الحضارية في السنة النبوية ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي في 2007/03/17.
22. مجلة البيئة والتنمية – العالم في 2003 ، مجلد خاص العددان 52 – 53 ، العربية السعودية.
23. مراد ناصر، الزين منصوري، دور الحكم الصالح في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الأول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، 2006.
24. موساوي عبد الله ، دور الدولة في التنمية البشرية في البلدان النامية في ظل العولمة – مجلة اقتصاد شمال إفريقيا – جامعة الشلف بالجزائر ، العدد السادس 2009.
25. نجيب بن حسن، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 31، 2009، جامعة تلمسان.

ثالثا : الرسائل العلمية :

1. الحرستي عبد الله حميد، السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستديمة – مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية – جامعة الشلف 2005.
2. بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
3. حميدوش على، التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية–حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
4. جنوحات فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية "حالة الدول المدينة"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، فرع التسيير، جامعة الجزائر،2005-2006.
5. طرابش معمر، اثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستديمة في الدول العربية النفطية (حالة دول الخليج) – مذكرة ماجيستير ، جامعة الشلف سنة 2009/ 2010.
6. فارس رشيد البياني، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، عمان 2008.
7. فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر–حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2012.
8. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، 2010.
9. زيروني مصطفى ، النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2003.
10. زرنوح ياسمينة , إشكالية التنمية المستدامة , رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر ,الجزائر , 2006/2005
11. وعيل ميلود ،دراسة تباين النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

رابعا : وثائق رسمية و تقارير و قوانين و مراسيم:

1. أحمد أويحي(رئيس الحكومة الجزائرية)، الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 2005، ندوة صحفية،الجزائر العاصمة،21 مارس2006.
2. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي2010-2014، ماي 2010.
3. الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية وأثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، 2010.
4. تقرير التنمية البشرية لعام 2001، 2002.
5. صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010.
6. مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005 -2009، أفريل 2005.
7. مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة للحكومة، أكتوبر 2010.
8. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير حول الإستراتيجية الوطنية للبيئة، ديسمبر2002.
9. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر،2005.
10. وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، الجزائر، 2003.

II- المراجع باللغة الأجنبية :

أولا : الكتب:

01 - Abd El Kader Sid Ahmed , Croissance et Développement, OPU , Alger , 1981.

02- Charles Kindleberger ;Economic devolement Mc Graw – Hill book , New York 1958.

03-Dominique Guellec, les nouvelles théories de la croissance, édition découverte, France, 2001.

04-Eric Bousserelle, Dynamique économique ,croissance-crises-cycles, gualino Editeur, paris, 2004.

05- Eric Vatteville, mesure des ressources humaines et gestion de l'entreprise, paris,1985.

06- Goodwin.Nifive kind of capital.Useful concepts for sustainable developement ,tuptys university,medford 2003.

07-Jean louis Mucchielli, principes d'économie international, economica paris1987.

08- Jean pierre Bibeau, introduction a l'économie international, Casablanca, paris,1997.

09- Hugon philippe , économie du développement ,édition dalloz,1989.

10-Maré nouchi ,croissance , histoire économique, édition hazan , paris, 1990.

11- Michel sandrine , éducation et croissance économique, édition l'harmattan , France,2002.

12-Mohamed abdelatif boucherara, la croissance économique des grandes nations (1914- 2000), centre de publication universitaire ,tunis 2002.

13-Pierre jaquemot, la firme multinational, economica, paris,1990.

14-Rabah bettaher, le partenariat et la relance des investissements, ed ,Bettaher, Alger 1992,

15-Salle wolff , croissance et développement , dunod , paris 2000 .

16-Sapiro Edward, macroeconomic analysis, Thomson learning, London, 1995.

ثانيا : قوانين ومراسيم :

1. Glossaire de l'environnement et du développement durable (Alger, Ministère de l'aménagement et de l'environnement mars 2004.
2. Article n°04;loi n°03-10 du 19/07/2003 relative a la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable – j.o.n°43.

المواقع الإلكترونية :

http://www.cnes.dz. تاريخ الإطلاع: 2013/05/08
http://www.ons.dz. تاريخ الإطلاع : 2013/05/10
http ://www.imf.org/ تاريخ الإطلاع : 2013/04/10
http://www.worldbank.org تاريخ الإطلاع :2014/01/02
http://www.idsc.gov.eg تاريخ الإطلاع : 2014/01/02
http://www.sagia.gov.sa تاريخ الإطلاع : 2013/05/08

http://www.arab-api.org تاريخ الإطلاع : 2013/06/06
http://www.sama.gov.sa تاريخ الإطلاع : 2013/06/12
http://www.commerce.go.sa تاريخ الإطلاع : 2014/02/02
http://www.sesrtcic.org تاريخ الإطلاع : 2015/01/01
http://www.wikipedia.org تاريخ الإطلاع : 2015/01/15